أمراء الأسرة المالكة

ودورهم فى الحياة المصرية

(١٩٢٩ - ١٩٥٢)

د. أمل فهمى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة القراء العرب

تُعد هذه الدراسة استكمالاً لدور أمراء الأسرة المالكة فى الحياة المصرية (١٩٢٩-١٩٥٢)؛ حيث برز دورهم السياسى بين أطراف الصراع (القصر - سلطات الاحتلال - الأحزاب) ، مما أسهم فى ترسيخ وجودهم على الساحة السياسية .

كما لعب القصر دورًا مميزًا فى فرض سيطرته على الأمراء من خلال تحديد دورهم السياسى ورسم أوضاعهم المالية والاجتماعية .

كذلك حظى الأمراء بوضع اقتصادى متميز من خلال استحواذهم على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية مكنتهم من تصدر الشريحة الاقتصادية فى مصر، وتنشيط الحياة الاقتصادية ،ووضع حلول للأزمات التى تعرضت لها مصر .

كما أسهموا بدور فعَّال فى الأوضاع الاجتماعية والحياة الثقافية من خلال الاهتمام بالإصلاح الاجتماعى والتغلغل والانصهار بين طبقات الشعب المصرى، وتنشيط الحركة الثقافية فى مصر .

تصميم الغلاف: الحبيبة حسين

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ISBN# 9789774489051

6 221149 033139

١٥ جنيهًا

أمراء الأسرة المالكة
ودورهم فى الحياة المصرية

(١٩٢٩- ١٩٥٢)

تأليف
د. أمل فهمى

الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٤

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : أمراء الأسرة المالكة
ودورهم فى الحياة المصرية
(١٩٢٩-١٩٥٢)

تأليف : د. أمل فهمى

حقوق الطبع محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفنى : فاتن رضا
تصميم الغلاف : الحبيبة حسين

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
email:info@gebo.gov.eg

فهمى، أمل.
أمـراء الأسـرة المـالـكـة ودورهـم فى الحـيـاة
المصرية: ١٩٢٩ ـ ١٩٥٢/ تـأليف: أمل فهمى.ـ
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
٢٤٨ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ١ ٩٠٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الاستقلال
والحكم الملكى (١٩٢٣ ـ ١٩٣٦م)
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٢١١/ ٢٠١٤

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 905 - 1

ديوى ٩٦٢,٠٥

إهداء

أنا مذ وُلدت وقد حفظت عن الجدود
أن الشهادة فى الجهاد هى الخلود،
وبأننى شِبل بمملكة الأسود،
وبأننى جبلٌ طبيعته الصمود....
إلى كل الشهداء.. إلى شهداء الوطن فى ثورتهم ضد الظلم والاستبداد.
إلى الأحياء عند ربهم يرزقون...

المقدمة

تُعد هذه الدراسة استكمالاً لفترة سبق أن تناولناها من قبل تحت عنوان (أمراءالأسرة المالكة ودورهم فى الحياة المصرية ١٨٨٢ - ١٩٢٨) أما عنوان هذه الدراسة (أمراء الأسرة المالكة ودورهم فى الحياة المصرية ١٩٢٩ - ١٩٥٢) لإلقاء الضوء على الدور المتميز الذى لعبه أمراء الأسرة فى الحياة المصرية خلال تلك الفترة التى شهدت متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، انعكست آثارها فى تحديد مواقف الأمراء منها، فتأثروا بها وأثروا فيها .

وينقسم موضوع الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة .

يتناول **الفصل الأول** أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية (١٩٢٩ - ١٩٥٢) وتحدثت فيه عن دورهم البارز فى الحركة الوطنية الذى مثّل انعكاسًا للحالة السياسية التى شهدتها تلك الفترة بين أطراف الصراع المختلفة الممثلة فى القصر، والوجود البريطانى والأحزاب المصرية، وقد أسهم هذا الدور فى ترسيخ وجودهم على الساحة السياسية، حيث تناولت موقفهم من المفاوضات المصرية البريطانية التى أجريت عام ١٩٢٩ بين محمد محمود - هندرسون، ومسألة قانون الانتخاب عام ١٩٣٠، وموقفهم من إلغاء دستور ١٩٢٣ الذى جاء مؤيدًا لموقف الأحزاب المصرية.

كما أشرت إلى موقف الأمير عمر طوسون من مسألة السودان ووضعها على رأس أولويات المفاوضات المصرية البريطانية كحل للمسألة المصرية ، كما تناولت موقف الأمير عمر طوسون من المفاوضات التى تزعمها الوفد عام ١٩٣٦، ثم تناولت موقفهم من القضية المصرية منذ تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٢٥؛ حيث تناولت تأييدهم لمؤتمر مونتريه عام ١٩٣٧ الذى طالب

فيه الوفد بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، كما تناولت دفاع الأمراء عن حياد مصر إثر دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية، وترأس الأمير محمد عبد المنعم المائدة المستديرة عام ١٩٣٩ فى لندن لمناقشة القضية الفلسطينية، وتأييد الأمراء لتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، واهتمامهم بالمسألة المصرية حتى تنازل الملك فاروق عن عرش مصر عام ١٩٥٢. كما تناولت موقفهم من القضايا العربية خاصة قضية فلسطين.

وتناول **الفصل الثانى** القصر وأمراء الأسرة المالكة (١٩٢٩ - ١٩٥٢) دور القصر فى تحديد أوضاع الأمراء السياسية والمالية والاجتماعية، لما له من الولاية عليهم ولفرض سيطرته على أمراء الأسرة المالكة، حيث تناولت دور القصر فى تنظيم القوانين الخاصة بألقاب الأمراء والرتب والنياشين، وأوضاعهم المالية التى شملت مخصصاتهم ورواتبهم، كذلك تناولت محاولات القصر لرسم الدور السياسى للأمراء حينما حاول الملك فؤاد قبل وفاته وضع نظام خاص بوراثة العرش، ودور الأمير محمد على فى مجلس الوصاية الذى تشكل تحت رئاسته حتى يتم الملك فاروق السن القانونية لتوليه العرش.

وقد حاول الأمير محمد على فرض سيطرته على المجلس الذى بدا واضحًا فى مناقشة كل المسائل السياسية التى ناقشها المجلس خاصة حفل تتويج الملك، ثم تناولت علاقة الأمراء بالقصر منذ تولى فاروق عرش مصر حتى نهاية عرشه عام ١٩٥٢، والتى حاول فيها الأمراء مناوئة مركز الملك خاصة الأمير محمد على الذى تحالف مع كل قوى الصراع الممثلة فى بريطانيا وحزب الوفد طمعًا فى عرش مصر؛ حيث جاءت مواقف الأمير مؤيدة لسياسة الوفد منذ عام ١٩٣٧، ثم محاولات الملك فاروق لاستقطاب الأمراء لصالح سياسته حينما أسند رئاسة الوفد المصرى الذى حضر مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن عام ١٩٣٩ إلى الأمير محمد عبد المنعم، كما تناولت تطلعات بريطانيا إلى فكرة خلع الملك فاروق منذ عام١٩٣٩ ورغبتها فى وضع الأمير محمد على مكانه، والتى جاءت مؤيدة لتطلعات الأمير فى عرش مصر إلى أن انتهت بفرض وزارة النحاس عام١٩٤٢ وتناولت مظاهر تأييد الأمير محمد على للإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم تناولت دور الأمراء فى تدعيم نفوذ القصر السياسى، حيث استعان الملك فاروق بالأمراء فى محادثاته مع

ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك الحياة الخاصة لأسرة فاروق، واستغلال الأمير محمد على مساوئ فاروق فى تدعيم تطلعاته لعرش مصر .

أما **الفصل الثالث** فقد تناول أوضاع أمراء الأسرة المالكة الاقتصادية (١٩٢٩- ١٩٥٢)؛ حيث حظى الأمراء بوضع اقتصادى متميز طول تلك الفترة نتيجة لاستحواذهم على ممتلكات كبيرة من الأراضى الزراعية فى مصر، و قد أشرت فى هذا الفصل إلى مصادر ممتلكاتهم، وتتبعت تطورها خلال هذه الفترة، وكيف أسهمت فى تصدرهم شريحة ملاك الأراضى الزراعية، مما أكسبهم وضعًا اجتماعيًا واقتصاديًا مرموقًا .

كما تحدثت عن دورهم فى تنشيط الزراعة فى مصر من خلال الجمعية الزراعية، وجهود الأمير كمال الدين حسين، والأمير عمر طوسون التى أسهمت فى تنمية الزراعة، ودورهم فى مجال الاستثمارات المالية، التى تركزت أغلبها فى المجال الزراعى، وكيف أسهم هذا الدور فى تدعيم وضعهم المالى،كما تناولت دورهم فى إرسال البعثات الزراعية إلى السودان، ودور الأمير عمر طوسون فى توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان، وتطرقت إلى دور الأمراء فى مناقشة المسائل الاقتصادية خاصة فى مجال الزراعة على صفحات الصحف المصرية، ووضع الحلول لمعالجة الأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر .

أما **الفصل الرابع** فكان بعنوان أمراء الأسرة المالكة والحياة الاجتماعية (١٩٢٩ - ١٩٥٢) وقد أشرت فيه إلى الوضع الاجتماعى المتميز الذى انفردت به أمراء الأسرة و تصدرها كل أوجه النشاط الاجتماعى، الذى حاولوا من خلاله ترسيخ وجودهم على واقع الحياة الاجتماعية بالتغلغل والانصهار بمختلف طبقاتها، وتأكيد انتمائهم إلى أفراد الشعب المصرى.

حيث تحدثت من خلاله عن مشاركتهم فى احتفالات الدولة الرسمية والدينية،كما تناولت نشاطهم فى حركة الإصلاح الاجتماعى؛ حيث إعانة الفقراء بالتبرع لهم، كما تناولت دورهم من خلال جمعية منع المسكرات فى تحريم الخمور، وكذلك اهتمامهم بالمساجد والتبرع لها وامتداد هذا النشاط خارج مصر، ومحاربتهم لأعمال التبشير، واهتمامهم بالرياضة؛ حيث لعب الأمير فاروق دورًا بارزًا فى

العناية بالكشافة المصرية، كذلك الأمير إسماعيل دواد الذى اعتنى بكل الأنشطة الرياضية، ثم تناولت مناقشة الأمراء للمسائل الاجتماعية ووضع حلول لها، ثم تناولت نشاطهم الاجتماعى خارج مصر، حيث أشرت إلى دورهم فى إعانة أهالى المدينة المنورة، والتبرع لأهالى الحبشة .

وتناول **الفصل الخامس** أمراء الأسرة المالكة والحياة الثقافية فى مصر(١٩٢٩-١٩٥٢) دور الأمراء فى تنشيط الحياة الثقافية، والذى انصب فى الاهتمام بالتعليم، والجمعيات العلمية التى أسهمت فى نشر الثقافات المختلفة وكذلك رحلاتهم الكشفية التى قام بها الأمير عمر طوسون، والأمير كمال الدين حسين إلى الصحراء، ورحلاتهم إلى البلاد العربية ودول أوروبا التى أتاحت لهم الفرصة للتعرف على مختلف الثقافات ومؤلفاتهم ، مما أسهم فى إثراء الحياة الثقافية فى مصر.

ورصدت فى الخاتمة أهم النتائج التى توصل إليها البحث .

وكان من أهم المصادر التى اعتمدت عليها الدراسة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحت رقم ٤٠٧ ،١٤١ ،٣٧١ .

ووثائق عابدين الخاصة بالأسرة المالكة، ووثائق مجلس النظار والوزراء الخاصة بالبيت الحاكم، ووثائق الأبحاث الخاصة بالأسرة المالكة، ووثائق ديوان جلالة الملك الخاصة بمخصصات الأسرة المالكة الموجودة بدار الوثائق المصرية .

إلى جانب **المذكرات المنشورة**، وهى مذكرات حسن يوسف " القصر ودوره فى السياسة المصرية " ومذكرات فخر الدين الظواهرى " السياسة والأزهر " ومذكرات حسين هيكل " مذكرات فى السياسة المصرية. "

بالإضافة إلى **الدوريات** وأهمها: «البلاغ، والمقطم، والأخبار، والاتحاد، والجمهورية، والسياسة، وكوكب الشرق، ووادى النيل، والأهرام، والجهاد، والمصرى».

الفصل الأول

أمراء الأسرة
المالكة والحركة الوطنية

(١٩٢٩-١٩٥٢)

أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية من ١٩٢٩ – ١٩٣٦م

لعب أمراء الأسرة المالكة دورًا بارزًا فى أحداث الحركة الوطنية والذى مثَّل انعكاسًا للحالة السياسية التى شهدتها الفترة ما بين ١٩٢٩ – ١٩٥٢ بين أطراف الصراع الممثلة فى القصر والوجود البريطانى والأحزاب المصرية.

وقد بدا هذا الدور واضحًا حينما أجريت مفاوضات بين الحكومة المصرية برئاسة محمد محمود – هندرسون عام ١٩٢٩حول تسوية المسألة المصرية، كان من نتائجها وضع مقترحات أهمها انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس، كما اعترفت بريطانيا للحكومة المصرية بمسئوليتها عن أرواح الأجانب.

وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشرة من المقترحات على أنه مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات مذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين السلطات التى خولها إياه الاتفاقيات المشار إليها، كما وعدت الحكومة البريطانية بأن تفحص الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة فى حالة تنفيذ هذه المعاهدة.

وقد أيد مشروع محمد محمود – هندرسون حزب الأحرار والاتحاد ، كما أبدى الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون تأييدهما للمقترحات بتحفظ؛ حيث صرح حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى من باريس لمراسل الأهرام بأنه " مع حرصه على مبادئه، يعترف بأن مشروع المعاهدة أفضل المشروعات التى تقدمته[1]".

---

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية. الجزء الأول (١٩١٨ – ١٩٣٦)، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،١٩٨٣. ص ٧٠١ – ٧١٠ .

أما الأمير عمر طوسون فذكر أن المشروع حسن فى جملته، وأنه أفضل مشروع قدمته بريطانيا لمصر إلى الآن " ولا يسعنى إلا أن أشكر محمد محمود وأهنئه على حظه الحسن".

ثم ذكر الأمير أن هذا المشروع من حيث القسم الخاص بمصر فهو مقبول بعد أن تفسر بعض نقطه الغامضة، وتحدد تحديدًا دقيقًا " حتى تكون بمأمن من التأويل الذى هو عادة فى مصلحة القوى " وهى وظيفة البرلمان الذى سيعرض عليه المشروع ، فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب إلى مصلحة مصر، مثل قصر معونتنا لإنجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا، وتقدير قيمة الثكنات التى تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال إلى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لا طاقة لنا بتحمله ، ويدنينا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح فى شئوننا الداخلية والخارجية .

أما مسألة السودان فهذا المشروع " هو المشروع الفذ الذى تناوله مسألته دون المشاريع السابقة التى أرجأت مسألة السودان إلى اتفاق آخر، فيما عدا ضمان إنجلترا لنصيب مصر فيه من الماء، لكنه لم يخطو بنا نحو حقوقنا إلا خطوة قصيرة جدًا فأرجعنا فيه إلى اتفاقية ١٨٩٩ وهى اتفاقية سبق أن أثبت بطلانها، ومع أننا لا نعترف بهذه الاتفاقية المجحفة بحقنا الشرعى فى السودان فإن هذا المشروع لم ينلنا ما نرمى إليه، وما يستفاد من نصوصها التى قالت إنجلترا- وما زالت تقول- إنها تحترمها، وقالت وزارة العمال أخيرًا إنها متمسكة بها واتفاقية القنال.

وإن كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير، ليدهش أعظم اندهاش مما جاء بعد ذلك فى تفسير رجوع الحالة فى السودان إلى اتفاقية ١٨٩٩، وجوابًا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش إلى السودان بناءً على هذه الاتفاقية ألا وهو قول وزير الخارجية الإنجليزية "إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات، فإن الحكومة تكون مستعدة لتفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة" إن ارتكاننا على روح العطف، وعدد رجوع الجيش المصرى إلى السودان اقتراح يفحص بهذا الروح، ثم مسخ هذا الجيش وتفسيره

بأورطة مصرية، وتقييد عودتها إلى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة - تلك أمور تنذرنا من الآن بأن إنجلترا ليست خالصة النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا والتى لا تزال إنجلترا إلى الآن تدعى أنها تحترمها وتقيم الدليل على التمسك بها بإيداعها فى سجلات عصبة الأمم .

ثم ذكر الأمير "أننى لا أرى أننا نخسر كثيرًا إذا ضحينا بشىء من حقوق مصر فى مقابل حصولنا على حقوقنا فى السودان، ولكن يظهر لى أن الإنجليز يريدون منا أن نضحى بالسودان فى سبيل مصر، وهم يعرفون أننا إذا رضينا ذلك وجاز علينا، فقد ضحينا بالاثنين معًا من حيث لا ندرى؛ لأن السودان من مصر روحها وهى بدونها جثة هامدة .

هذا الحديث من التضحية بشىء من حقوق مصر فى مقابل الحصول على حقوقها فى السودان يعتبر ردًا على الاتجاه الذى لوحظ فى مفاوضات ثروت- تشمبرلن، ومفاوضات محمد محمود- هندرسون نحو التساهل فى مسألة السودان لحساب حل المسألة المصرية، فإن هذا الاتجاه كان يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولاً، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها فى السودان، وهو الاتجاه الذى ساد مفاوضات الوفد الأولى.

ولقد لاحظنا أن ثروت باشا فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن أزاح جانبًا من مسألة السودان حتى لا تقف عقبة فى سبيل حل مسألة استقلال مصر، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلا شكليًا فى مقابل حصول مصر على المكاسب التى وردت فى المقترحات[1].

وقد أشادت صحيفة الأخبار بحديث الأمير عمر فذكرت أنه يعتبر فى حد ذاته من المواقف التى سبق لسموه أن وقفها فى ظروف سياسية مهمة، وإن الأمير عمر معروف بسداد الرأى وبعد النظر والغيرة على مصلحة البلاد والتمسك بالحق، وكان من أقوى المطالبين باستقلال وادى النيل من منبعه إلى مصبه[2].

---

(١) السياسة: ٢١ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٠١٣ .

(٢) الأخبار: ١٨ يونيه ١٩٢٩. عدد ١٥٤٣١.

ثم نشر الأمير عمر مذكرة عن السودان فى الصحف المصرية وجه فيها نداءً إلى الأمة الإنجليزية وحكومتها لحل مسألة السودان حلاً عادلاً، واستنكر ما ذكره الإنجليز من أن مصر أضاعت السودان، وقال إننا لم نضيع السودان أبدًا لو تركونا نعمل حسب إرادتنا[1]، وبرهن على ذلك بما شرحه عن علاقة مصر بالسودان قبل الفتنة المهدية وبعدها، ونوه بما بذلته مصر من الرجال والأموال فى استرداد السودان[2].

وقد قرر الوفد الذى ترأس الحكومة عام ١٩٣٠ الجمع بين حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها فى السودان[3].

وأثناء إجراء المفاوضات عبر الأمير عمر عن أهمية السودان لمصر فى مقال نشرته المقطم فى ٨ مايو ١٩٣٠ ساند فيه وجهة نظر فارس نمر رئيس تحرير المقطم بضرورة احتياج مصر الشديد للسودان فذكر " إننا لا نرضى أن يحكمنا السودانيون ولا ينفصلوا عنا، ثم أشار إلى ما ذكره فى كتابه عن المالية المصرية بأن زيادة القطر المصرى المطردة، وأن مصر ستضيق عنها قريبًا، وأشار" أن السودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحًا على مصرعيه منذ الأزمان الخالية، ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد، لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد، ووجهة مصر فى تمسكها بالسودان ليست وجهة استعمارية، بل وجهة ضرورية حيوية لكلا البلدين، فزيادة المصريين ليس أمامها غير مهجر واحد هو السودان، وافتقار السودان إلى التعمير ليس له غير الأيدى المصرية، فضلاً عن اللغة والدين والأخلاق والعادات والمرافق المشتركة بينهما وفى مقدمتها النيل ذلك النهر العظيم الذى ربطهما برباط وثيق فالسودان إن لم تعتبره فى يوم من الأيام مستعمرة، وإنما كان جزءًا متممًا لبلادها يحكم بنظامها ويعامل بمعاملاتها، فالذى نطلبه هو التعاون بين السودان والسودانيين، والذى نعتقده أن مصر والسودان قطران شقيقان لا يستغنى أحدهما عن الآخر كذلك كان أمرهما فى الماضى، وكذلك سيكون فى المستقبل[4].

---

(١) الأخبار: ٣ نوفمبر ١٩٢٩. عدد ٢٦٤٦ .

(٢) المقطم: ٥ نوفمبر ١٩٢٩. عدد ١٢٣٧٨ .

(٣) عبد العظيم رمضان : مرجع سبق ذكره. ص ٧١٢

(٤) المقطم: ٨ مايو ١٩٣٠. عدد ١٢٥٣٢ .

وقد أيدت صحيفة المقطم رأى الأمير عمر فذكرت أنه ما برح من أعوام طويلة يجاهر برأيه بحقائق علاقة مصر بالسودان أو السودان بمصر، ويوضح هذه العلاقة على قواعد سامية متينة وطيدة أشار إليها فى رسالته البليغة التى تنم عن صدق العاطفة والابتعاد عن كل ما يشتم منه رائحة حب السيادة والرغبة فى الاستعمار، فهو بذلك عبر عن الرأى العام المصرى، ونحن نثنى على الأمير لاهتمامه بمصالح البلاد، وكل ما هو نافع .

وقد انهالت البرقيات على الأمير عمر طوسون من جميع الجهات تهنئه على دفاعه عن السودان[1].

وقد توقفت مفاوضات النحاس - هندرسون فى نفس العام ١٩٣٠ بسبب تمسك النحاس باستقلال مصر وحقوقها فى السودان، مما كانت الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضاته مع حكومة العمال لذلك فشلت هذه المفاوضات[2].

وعلى إثر ذلك أرسل الأمير عمر طوسون إلى النحاس برقية إلى لندن يهنئه فيها بقطع المفاوضات، ذكر فيها أن مواصلة هذه المفاوضات فى الأحوال الحاضرة لم تكن موافقة لكرامة البلاد، ثم أرسل النحاس ردًا على هذه البرقية شكر فيها الأمير لتأييده مجهوداته فى خدمة الوطن[3].

وعندما تولى إسماعيل صدقى الوزارة عام ١٩٣٠ وعزمت وزارته على إلغاء دستور ١٩٢٣ ووضع دستورًا آخر يضيق من سلطة الأمة وسن قانون انتخاب على درجتين ويحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود[4].

ولما كان مسألة قانون الانتخاب وتعديله يجعله من درجتين بدل واحد، مسألة تختلف فيها وجهات النظر، على اعتبار أن الأمة المصرية لم تستكمل نضوجها السياسى، وإن استشعرت بحاجتها إلى الحياة الحرة فقامت تطلبها، وليس

---

(١) المقطم: ٩ مايو ١٩٣٠ .عدد ١٢٥٣٣

(٢) عبد العظيم رمضان . مرجع سبق ذكره ص ٧١٢ .

(٣) المقطم: ١٣ مايو ١٩٣٠. عدد ١٢٥٣٧ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية . ثورة ١٩١٩ . سلسلة تاريخ مصر القومى من (١٩٢٧ - ١٩٣٦) ج٢ . مطبعة النهضة المصرية، ١٩٨٨ . ص١٥٤ .

الاختلاف فى أمر قانون الانتخاب بين مصر وإنجلترا بل بين المصريين أنفسهم[1]، لذلك عبر الأمير عن رفضه لقانون الانتخاب بحديث أدلى به إلى صحيفة الأهرام السكندرى ذكر فيه أنه لا يرى وجهًا صحيحًا لجعل الانتخاب على درجتين، أو تقديره بقيود أخرى؛ لأن ذلك سوف يؤدى إلى فساد الأخلاق وانتخاب أشخاص لا يعبرون عن رغبة ناخبيهم رغبة حقيقية ويفتح للسلطة الإدارية أبوابًا تصل منها إلى ما تريد حسب رغباتها[2].

وقد بادر صدقى بالرد على حديث الأمير بمقال نشرته صحيفة المقطم فى ٢ سبتمبر ١٩٣٠ ذكر فيه " لا أدرى المناسبة التى حدت بسمو الأمير للإدلاء بهذا الحديث ، ولم يحدث بعد تعديل فى قانون الانتخاب، وثانيًا أن أمراء الأسرة المالكة لا يجوز لهم بنص المادة الثالثة والتسعين من الدستور أن ينتخبوا أعضاء فى أحد المجلسين، فلم يتسنَّ لأحد من الأمراء خوض المعركة الانتخابية ليتعرفوا على عيوبها أو محاسنها، حتى يمكن أن يقال إنه أصدر حكمه عن خبرة .

كما ذكر أن الأمير ضرب مثلاً لعيوب الانتخاب من درجتين سقوط سعد زغلول باشا فى انتخابات الثلاثين، ولكن هذا المثل حجة عليه لا له؛ لأن سقوط سعد باشا لم يكن من ثانى درجة، وهى التى يقول عنها الأمير إن المندوبين فيها لا يمثلون آراء الأفراد الحقيقية، بل هو سقوط بانتخاب مباشر لثلاثين شخصًا، كما سقط فى مثل هذا الانتخاب أيضًا عدلى يكن باشا ورشدى باشا وثروت باشا، فلا أدل على فساد الانتخاب المباشر من المثل الذى ضربه الأمير[3].

ولقد كان من حسن الحظ أن أصلحت الدرجة الثانية من درجات الانتخاب ما كانت أفسدته الدرجة المباشرة[4].

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية. ج٣ الحولية السابعة ١٩٣٠ ط١ مطبعة أحمد شفيق القاهرة١٩٣١، ص ١٧٢.

(٢) الأهرام: أول سبتمبر. ١٩٣٠ عدد ٦٨٩٦٥ .

(٣) المقطم: ٢ سبتمبر ١٩٣٠ عدد ٣٣٤٨٦٥ .

(٤) المقطم : ٣ سبتمبر ١٩٣٠ .عدد ٣٣٤٨٦٥ .

ولما كان حديث الأمير تعبيرًا عن وجهة نظر الوفد فقد جاء رد المقطم بشأن هذا الحديث فأشارت إلى أصابع يد حزب الوفد فيما قاله الأمير عمر طوسون عن قانون الانتخاب، وقد أشادت برد رئيس الوزراء بشأن حديث الأمير، ثم ذكرت أن كل ما قيل عن قرار الحكومة عن تعديل معين فى قانون الانتخاب كان خطأ سابقًا لأوانه وإنه كلام نظرى لم يدخل في دور التأكيد [1].

أما جريدة الأخبار فقد نشرت ردود الأفعال المؤيدة لحديث رئيس الوزراء فذكرت هكذا يكون رئيس الحكومة، وهكذا يكون إخلاصه لوطنه ، ورده على الأمير خير رد؛ لأنه لا يعرف الشىء إلا من يعانيه فإلى الأمام فى إصلاح ما فسدته الوزارة السابقة[2].

وقد هاجمت صحيفة السياسة تصريح الأمير فذكرت أن للأمير نشاطًا سياسيًا غير معروف حدوده إلا للواقفين على بواطن الأمور، ومن أجل ذلك كان النشاط متناقضًا فى الظاهر تناقضًا ينجلى أمره، لو أن الأمير صارح بما يقصد إليه، حيث إن حديثه عن الانتخاب المباشر وموضوع الحياة النيابية ومكان المعارضة منها ومكان الأحزاب السياسية وصواب وجودها أو عدم وجودها يثير الدهشة، فالحديث كله سذاجة ويصدر عن شخص غير متصل بالحياة العامة .

فالأمير يرى أن الانتخاب المباشر يفسد الأخلاق ولا يعبر عن رأى كتلة الناخبين، وأن القول بضرورة المعارضة فى البرلمان لا يصدق فى مصر، إن كان الأمير فى شك من صدقه على الإطلاق إلا فى البلاد الحرة الخالية من الاحتلال الأجنبى، وإن السبب الحقيقى فى وجود الأحزاب ما هو إلا الطمع فى مناصب الحكم وإن المعارضة فى مصر إذا تناولت غير الاستقلال فهى لا تكون إلا فى الأمور غير الجوهرية مثل حفر: مصرف أو ترعة أو إنشاء مدرسة.

والنفع الذى يرجى من وراء المعارضة فى هذه الحالة لا يذكر بجانب المصالح الضائعة من انقسام الأمة وضعف مركزها فى المطلب الأصلى، ونحن نشعر بالسذاجة من كلام الأمير .

---

(١) المقطم: ٤ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ٣٣٤٨٦٦ .

(٢) الأخبار: ٣ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ٣٢٢٤٥٦.

وبالنسبة لما قاله عن الأحزاب فهل يقول هذا لقول إنسان يعرف أن هناك فى مصر وغير مصر مبادئ مختلفة ومتناقضة أشد التناقض، وأن الأحزاب إنما تقوم وتعمل للوصول للحكم لتطبيق هذه المبادئ .

وقول الأمير يمثل الطعن على المعارضة والأحزاب فى الأمم كلها، فأما القول بأنه يوجد برلمان من غير معارضة مع وجود احتلال فى البلاد فكلام نسمعه لأول مرة، لقد وجد البرلمان فى مصر على مدى السنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ،، ١٩٣٠ ولم يكن نائب واحد يعارض فى مطلب البلاد بالاستقلال، ثم أن مثل هذا الكلام من الأمير يصدق فى إنجلترا أو غير إنجلترا إذا كانت البلاد مشتبكة فى حرب، وكان الواجب القومى يقضى بالوحدة المقدسة فيما يختص بشئون الحرب، وإذا كان الأمير لا يرى أن يكون فى الأمة الواحدة غير حزب واحد، فهل يجدر بأن لا يكون فى البيت الواحد غير حزب واحد وخصوصًا إذا كان هذا البيت مالكًا لبيت محمد على .

وهل يرى الأمير أن الكلام فى هذا الموضوع الذى تكلم فيه فى وقت تجرى فيه الأقاويل بشأن مقاصد الوفد بإزاء العرش وبشأن نشاط خصوم العرش فى أوروبا، نشاط غير منتج، فهذا الكلام ممكن أن يتداوله الناس على غير قصد الأمير، كما أن كلام الأمير عن الانتخاب المباشر فيه سذاجة بريئة غير جديرة برجل واسع الاطلاع كأمير أكبر رأس فى البيت المالك بعد الملك .

فلو أن الأمير اطلع على طرق الانتخاب فى البلاد المختلفة لرأى أن تاريخ هذه الطرق بجعل الانتخاب المباشر واحدًا من طرق عديدة تلجأ كل أمة إلى واحدة منها حسب ما يتفق مع مزاجها ومبادئها السياسية، ونرجو أن يترك الأمير وكل الأمراء جميعًا هذه الشئون للناخبين والمنتخبين التى يقع عليهم عبء الجهاد لرضا هذه الأمة[1].

كما جاء فى رد صحيفة الاتحاد أن لأفراد البيت المالك تقاليد خاصة يجب رعايتها والحرص عليها، ثم إنه يعلم نظام الدولة الذى لا يجوز للأمراء أن ينتخبوا أعضاء فى أحد المجلسين ولا أن يخوض المعركة الانتخابية، وما دام هكذا فلا ندرى

---

(١) السياسة : ٣ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ٣٤٥٦ .

كيف تغاضى الأمير عن نظام الدولة القائم " لقد كنا نود أن يكون الأمير قدوة فى رعاية أحكام الدستور ونصوصه التى جاءت لصيانة مقام أعضاء الأسرة، وأن يجعلوهم بمنأى عن الجدل والخلافات الحزبية.

وأما خروج الأمير عما قضى به العرف والتقاليد وأن يزج بنفسه فى غمار النزاع الحزبى ومسائل الانتخاب، فقد وقف سموه موقف لا نرضاه ، فلماذا يستنكر الأمير من الحكومة المصرية أن تفكر فى إصلاح قوانين الانتخاب وتلافى عيوبها .

أما عن قول الأمير بخصوص أن المعارضة ليست ضرورية فهذا مذهب دستورى انفرد به الأمير ونحن نرى أن المعارضة هى قوام الحياة النيابية عند جميع الأمم وأن هذه الأمم ترى أن انعدام المعارضة يتتهى إلى نوع من طغيان الجماعات وتحكمها فى الشعوب .

ألا يعلم الأمير أن فى مصر عصابة لا غاية لها إلا أن تكون البلاد وفدية اسمًا ولحمًا ودمًا، وأن طغيان هذه العصابة وجورها قد امتد إلى كل عناصر الحياة، وأن نوابها يريدون أن يجمعوا فى أشخاصهم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

إن الأمير ينظر إلى تحكم أفراد هذه العصابة بعين أخرى غير العين التى يراهم بها الناس جميعًا .

ثم ذكرت الصحيفة إن الأحزاب التى هى من وجهة نظر الأمير لا تقوم إلا على الطمع فى الحكم فهى دليل الحياة والتوازن وضمان الحرية وأن فى وجود الأحزاب ما يمنع عصابة الوفد من الطمع فى الحكم، وما كان للأمير أن يخوض فى مثل هذا العراك الحزبى، لما للأمراء من منزلة تتسامى عن هذا العراك الحزبى[1].

وفى هذا الحديث دلالة على تأييد الصحف لموقف الحكومة المؤيد للقصر والمعارض لسياسة الوفد والأمير عمر.

لذلك أرسلت المورننج بوست برقية إلى مكتبها بالإسكندرية قالت فيه إن الأمير بحديثه الذى وقف فيه صراحة إلى الجانب الوفدى ضد الحكومة أحرج الوفديين وأعضاء المقامات العالية، وقد وصف اللورد برنتفورد وزير الداخلية فى وزارة

---

(١) الاتحاد: ٣ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ١٨٣١.

المحافظين السابقة، أن الأمير عمر ألد عدو للإمبراطورية، وأنه دائمًا متشبثًا برأيه فى أمر السودان فاكتسب بذلك قلوب الجماهير الوفدية المتعصبة، وهو من كبار الأغنياء، أما الوفد فهو فقير جدًا .

ثم ذكر المكاتب أن وزيرًا من أعضاء الوزارة المصرية الحالية أخبره صراحة وأكد أن للأمير عمر طوسون أغراضًا تبعثه على خوض غمار السياسة، فتصريحاته وأقواله هى بمثابة دعوة يبثها بمهارة ليتمكن من أن يجعل نفسه صديقًا للعامة، مع إنه لم يبنى قط مستشفى ولا أنشأ مدرسة أو عيادة كانت لفائدة الشعب وإن رد رئيس الوزراء على الأمير فى عبارته التى تدل على إنه رجل عملى وأن السياسة وحدها لا تكفى لصدق مصالح المصريين فى هذه الضائقة المالية الكبرى وتنظر نظرة خطيرة إلى تطوع الأمير عمر لحشر نفسه فى ميدان السياسة؛ حيث يحميه سمو مقامه من النقد مع إنه تنقصه الخبرة والمعرفة والكياسة اللازمة ليدخل هذا الميدان[1].

وتضامنًا لموقف الأمير فقد أيد النبيل عباس حليم موقف الأمير بشأن مساندته لحزب الوفد إزاء موقفه من قرارات وزارة صدقى بشأن قانون الانتخاب الجديد حيث كانت العلاقة وطيدة بين النبيل عباس حليم وحزب الوفد تبلورت فى إدماج اتحاد عام النقابات الوفدى فى الاتحاد الذى كان يتزعمه النبيل عباس نبيل الذى عبر عن تأييده لكل مواقف الوفد السياسية تجاه وزارة صدقى[2].

ومن ثم فقد وجه النبيل نداءً عبرفيه عن معارضته لقرارات وزارة صدقى، وقد أغضب القصر تدخل الأمراء فى الحالة السياسية للبلاد، وقد جاء رد القصر بصدور قرار ملكي فى ١١ أكتوبر ١٩٣٠ بتجريد النبيل عباس حليم من لقبه وما يتبع ذلك اللقب من الحقوق والمزايا[3].

على إثر ذلك انبرت الصحف الوفدية للدفاع عن الأميرين عمر طوسون والنبيل عباس حليم فذكرت صحيفة المساء أن الأميرين أدلا برأيهما بصراحة؛ حيث وجدوا فى تعديل قانون الانتخابات إفساد ينتج عنه برلمان لا يمثل البلاد ولا عجب فى

---

(١) المقطم: ٥ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ٣٣٤٨٦٧ .

(٢) حسين الرفاعى: تطور الصناعة فى مصر. ط١ مطبعة الأميرية، القاهرة،١٩٣٣ . ص ١٩.

(٣) الأخبار : ١٣ أكتوبر١٩٣٠. عدد ٤٣٢١١ .

أن يجهر الأميران برأيهما، وأن يؤيدا فيه حق الأمة فقد عرف الأمراء بالجهر بكل ما يرونه صوابًا، وقد عرف الأمير عمر طوسون خاصة بتأييد الأمة فى كثير من مواقفها وما أغفل أحد موقفه على رأس الأمراء وهم يعلنون بلاغهم المشهور على إثر وصول لجنة ملنر ولاً موقفهم فى عام ١٩٢٨ وهم يطالبون بإعادة الحياة النيابية، كما أيدت الصحيفة انتقاد الأمير عمر لقانون الانتخاب الجديد وذكرت أنه لم يكن متفقًا على آراء الوفديين فى كل مواقفهم، فهو منزه عن الميل الحزبى، وقد ذكر صدقى قرارًا أن الأمير ممنوع من المعارك الانتخابية فإن المنع لا يقتضى عدم الخبرة، وذكر أن حب الأمير وإرضاءه لضميره ونفسه كان دافعًا لأن يقول الحق الذى يخدم به أمته[1].

ثم راحت صحيفة الأخبار تهاجم الوفديين الذى بلغ أذاهم إلى أفراد البيت المالك وحاولوا أن يزجوا بهم فى تيارهم المفرق المدمر ويتخذوا منهم ستارًا يحتمون وراءه ويخفون به مصائبهم، ثم ذكرت أن البيت المالك لأفراده فى نفوس الشعب دائمًا مكان التقديس والتمجيد والاحترام، لذلك كان هؤلاء الأفراد دائمًا بعيدين عن منازع السياسة ومشاحنات الأحزاب فكان مما لا يتفق مع التقاليد والعرف أن يقدم أمير من الأمراء على المغامرة بنفسه وأن الأمراء فى كل بيت مالك إنما يستمدون نفوذهم وسلطانهم وامتيازاتهم من شرف انتسابهم إلى أصحاب العرش أولاً ومن مواهبهم الشخصية التى يجب أن تكون متماشية مع ما يجرى فى عروقهم من دم ملكى طاهر، وهذا هو العرف الذى صار عليه العالم بأسره منذ قامت العروش فى الأمم، وكان هذا مظهر من مظاهر سيادتها واستقلاله، وما من أمير من الأمراء اعتدى على هذا العرف إلا عرض نفسه للنقد والسخرية و"نحن نأمل أن يحتفظ هؤلاء بكرامتهم وبالمنزلة التى يتمتعون بها من انتسابهم إلى الأسرة المالكة باعتبارهم أعضاءها، وهاهو الملك فؤاد مثل يحتذى به[2].

وفى النهاية صدر الأمر الملكى فى ٢٢أكتوبر ١٩٣٠بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلس النواب والشيوخ وإعلان الدستور الجديد ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد ووقع معه الوزراء إسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى،

---

(١) المساء:٢١ أكتوبر ١٩٣٠. عدد ٢٣٤١ .

(٢) الأخبار : ١٢ أكتوبر ١٩٣٠. عدد ٢٨٩٩ .

حافظ حسن، محمد توفيق رفعت، على ماهر، توفيق دوس، محمد حلمى عيسى، مراد سيد أحمد، إبراهيم فهمى كريم، وصدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجمًا مع الدستور الذى ابتدعه الوزراء .

ولما كان إلغاء دستور ١٩٢٣ اعتداء منكرًا على حقوق الشعب واستخفافًا به؛ لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل[١].

لذلك قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام يشترك فيه رؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات وتحدد عقده فى ٨ مايو[٢]١٩٣١، وعندما منعته الحكومة قرروا رفع عريضة إلى الملك وقعوا عليها تضمنت مطالبهم جاء فيها "دعا الوفد المصرى والأحرار الدستوريين إلى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الجمعة الموافق ٨ مايو ١٩٣١ فمنعت الوزارة الاجتماع، وقد عرضت القرارات التالية على حضرات المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهى كما يلى[٣] .

١- التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ إبريل ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها ٢- بما أن الوفد المصرى والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل هذا النظام - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعًا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة - لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاءً لها بحال والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو تنفيذه ٣- الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقباتها إداريًا والعبث بحرية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سبق ذكره. ص ١٥٤ - ١٤٧ .

(٢) وادى النيل : ٢ مايو ١٩٣١. عدد ٢٣٤٥ .

(٣) وادى النيل : ٨ مايو ١٩٣١. عدد ٢٣٤٥١

القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى مكان آخر مما أدى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع، مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية ٤- رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لممثلى الدول الأجنبية فى مصر . القاهرة فى يوم الخميس ١٩من ذى الحجة ١٣٤٩ - ٧ مايو ١٩٣١، الموقعون مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصرى ورئيس الوزراء سابقًا، محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقًا، عدلى يكن رئيس الوزراء سابقًا ورئيس مجلس الشيوخ سابقًا، أحمد زيور رئيس الوزراء سابقًا ورئيس مجلس الشيوخ سابقًا، محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر سابقًا، ويصا واصف رئيس مجلس النواب، وبعض الوزراء السابقين، وأعضاء الوفد المصرى وأعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين وكبار الضباط المتقاعدين[١].

وقد شكل تأييد الأمراء لهذه القرارات خطوة مهمة حيث رفع كل من الأمراء والنبلاء الآتى ذكرهم الأمير عمر طوسون، والأمير محمد على، والأمير عمرو إبراهيم، والأمير سعيد داود، والنبيل محمد على حليم كتاب إلى زعيم الائتلاف النحاس باشا ومحمد محمود باشا يؤيدون فيه كل ما جاء بقراراتهم[٢].

وقد باركت الصحف الوفدية قرارات الأمراء فكتبت صحيفة **وادى النيل** تقول إن الكتاب الذى أرسله الأمراء والنبلاء إلى النحاس ومحمد محمود باشا له أثر عظيم فى نفوس الوطنيين وقارنوا ظروفه بالظروف التى وقعت فيها بيانات الأمراء السابقة ، وما أتت به من تحول فى الشئون السياسية والدستورية[٣].

أما صحيفة **الأخبار** فقد هاجمت موقف الأمراء بسبب تأييدها لقرارات

---

(١) الأهرام: ٨ مايو ١٩٣١. عدد ٦٧٧٤٣.

(٢) الأهرام : ٩ مايو ١٩٣١. عدد ٦٧٧٤٤.

(٣) وادى النيل : ١٣ مايو١٩٣١. عدد ٢٣٤٥٦ .

الوزارة حيث تساءلت هل هذا الموفق الجديد للأمراء نوع من المواقف الوطنية التى وقفها الأمراء من قبل وهل كانوا محقين فى اشتراكهم فى الاعتراض على الوزارة مع جماعات "المهيجين والمشاغبين" وهم يعلمون مكانتهم ومنزلتهم من الأمة، كان يجب أن يتريثوا قبل الجهر بآراء من شأنها أن تثير نفوس العامة وتحفزهم على الثورة فأن صدور قرارات بهذا الشكل من الأمراء تجعلهم موضع حديث الناس، وبما لا يتفق مع كرامتهم وما يجب أن يكون لهم من احترام وإجلال[1].

وعلى الرغم من ذلك لم تكترث السراى والوزارة لهذه القرارات[2].

وفى نفس العام جاء إلى مصر كل من المستر مورى أحد موظفى الخارجية البريطانية والمستر سبندر الصحفى البريطانى، واتجهوا إلى زيارة السودان لمقابلة المندوب السامى هناك .

وعندما أذاعت الصحف أن سبب الزيارة بحث المسألة المصرية ، أدلى الأمير عمر طوسون بحديث لصحيفة الأهرام فى ٢٨ يناير ١٩٣١ أكد فيه على أهمية حل المسألة السودانية أولاً كأساس لحل المسألة المصرية ذكر فيه أن أهم نقطة من نقاط المسالة المصرية هى السودان الذى كان وما زال أكبر عقبة فى سبيل أية مفاوضة تدور بين مصر وبريطانيا؛ لذا فإنه من غير الممكن أن تقبل مصر مهما كانت صفته السياسية أو نزعته الحزبية، التخلى عن السودان، وإنه لا يمكن بأى حال إجراء أى تسوية ما بشأن مصر لا ترد لنا فيها حقوقنا فى السودان، لذا أرى بحل مسألة السودان قبل حل مسألة مصر، فهو جزء لا يتجزأ من مصر، ولا نقبل التنازل عن حقوقنا فى السودان ؛ لأن إنجلترا لا يهتمون بمسألة السودان[3].

وقد ساندت صحيفة المقطم رأى الأمير فذكرت أن مصر لا تستغنى أبدًا عن السودان بوجه من الوجوه، واعتبرتها مسألة حياة أو موت وذكرت ولا ريب أن المهتمين بالسياسة من الجانب المصرى والإنجليزى سيجعلون من آراء الأمير

---

(١) الأخبار: ١٢ مايو ١٩٣١. عدد٢٣٣٦٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سبق ذكره ص ١٦٥ .

(٣) الأهرام : ٢٨ يناير ١٩٣١. عدد ٣٥٤٦٧.

وصراحته التى بعث عليها حبه لمصر وعنايته بخيرها بما هى جديرة به من الغاية لأنها تصف شعور مصر الصحيح وتقضى بوجوب معالجة المسألة باهتمام ومراعاة تامة لحقوق مصر وللأمير الشكر على اهتمامه[1].

كما أبدى الأمير محمد على ولى العهد اهتمامًا بالغًا فى هذه الفترة بالحالة السياسية فى مصر، حيث صرح لصحيفة الأهرام بحديث تحت عنوان " المصرى غريب فى بلده " هاجم فيه الامتيازات الأجنبية فذكر أن النظام الطبيعى القائم فى كل بلاد العالم هو أن أبناء البلد يؤثرون على غيرهم ولهم المكانة الأولى والمميزة اللهم إلا فى مصر فإنها هى البلد الوحيدة التى يأتى فيها أبناء البلد بعد الأجانب، فأصحاب المكانة الأولى وذو الامتيازات مصالحهم أولاً ومصالح المصريين بعد ذلك، يريدون أن يكون لهم الغنم ولا يرضون أن يحتملوا شيئًا من الغرم يتمثل فى ضرائب أو رسوم أو عوائد يدفعها المصرى دون الأجنبى، فهذا نظام شاذ أوجدته الامتيازات فى بلادنا وتمسكت به الدول، ولرعايا الدول العظمى حكوماتهم القوية تحميهم فى مصر، فكثيرًا ما نرى الدول العظمى فى الحال إذا ارتكب أحدهم أمرًا يؤاخذ به وتتصدر لحمايته .

ومن العجيب أن تبقى مصر وحدها تئن من عبء هذا النظام الشاذ فى حين ألقته بلاد أخرى أقل منها حضارة وشبابًا عن عاتقها، ولكنها عرفت الطريق إلى ذلك إذا الدول العظمى التى تحكم العالم وتدير دفة السياسة لا تعمل عملاً مضطرة ولا تتنازل عن حق للأمم الصغيرة إلا مجبرة .

أما مصر البلد الوادع المسالم فيبقى فيه مظهر من أكبر مظاهر العبودية للأجانب فيه حقوق لا يتمتعون بها فى بلادهم، ثم هاجم الحكومة التى تعنى بصيانة مصالح الشركات الأجنبية قبل أن تفكر فى صيانة مصالح أهل البلد، وقد بلغ من استهتار الشركات بكرامة البلاد وأهلها أن تعامل الجمهور منها شركة الغاز والماء تتجاهل تمامًا لغة البلاد فى أوراقها فإيصالات التحصيل وغيرها بلغات

---

(١) المقطم: ٣٠ يناير ١٩٣١. عدد ١٢٤٨٣ .

أجنبية فى حين أن أكثرية من تقدمها لهم لا يعرفون لغات أجنبية ، فهذه مسألة بسيطة المظهر ولكنها كبيرة المغزى والمعنى .

ثم أكد الأمير على أنه لا يدعو إلى محاربة الأجانب، ولكن يدعو إلى صيانة مصالح أهل البلاد حتى لا يصيبها تفريط من جراء تفضيل مصالح الأجانب عليهم، ويجب أن تسير مصلحة الأجنبى بجانب مصلحة المصرى .

ثم تطرق الأمير عن الحديث عن الانقسام السياسى فى البلاد فذكر كان من المنتظر وقد نالت مصر استقلالها وأعلن دستورها أن يصبح الناس أحسن حالاً من ذى قبل، ولكننا رأيناهم مع الأسف قد انقسموا إلى شيع وأحزاب واشتدت زوابع السياسة، وعصفت ريح التطاحن الداخلى حتى أصبحنا لا نرى حكومة تعمل أكثر من عام، بل ها نحن نرى العام ينقضى تقوم فى نصفه حكومة برلمانية وتعقبها فى النصف الثانى حكومة دكتاتورية، والفرق بين النظامين شاسع والانقلاب من أحدهما إلى الآخر بعيد المدى ولهذا اضطرب الأمر[1].

وقد عبر الأمير بهذا الحديث عن عدم رضاه عن الموقف السياسى للبلاد آنذاك.

وقد أيدت صحيفة الأهرام حديث الأمير فذكرت فى مقال تحت عنوان " الوتر الحساس فى حديث الأمير محمد على – هل الحقيقة تجرح " إن كل من يتحدث عن مصر وشئونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن يمس الوتر الحساس الذى يسمونه " الامتيازات " التى اختصت بها مصر وحدها دون باقى الأمم سواء أكانت هذه الأمم شعوب فوق مصر أم دونها وهى فوق مستواها، ثم ذكرت إن هذه الامتيازات منحت لكل فرد وطأت قدماه أرض مصر على شرط ألا يكون مصريًا لأن المحاكم المختلطة خولتها حكامها لكل "أجنبى ،" ثم ردت الصحيفة على كل من هاجم الأمير واعتبره يكره الأجانب فذكرت إنه يوجد فى نظام الاجتماع شىء سيئ يسمى "العدالة " من هؤلاء الذين يضجون فى الصحف من الأجانب، وأن يعامل الأجنبى فى بلده والوطنى فى أرضه كما هما يعاملان فى مصر الآن .

---

(١) الأخبار : ٢ إبريل ١٩٣١. عدد ٢٢٣٤ .

لذلك طالبت الصحيفة العدالة وإنصاف المصريين الذين يكرهون الامتيازات الأجنبية لا لأنها تصون مصلحة الأجنبى كما يريدون أن يصوروها ليدافعوا عنها، بل لأنها تهضم حق الوطنى هضمًا شديدًا، أما مصلحة الأجنبى فلا تعرف مصريًا لا يريد صيانتها فأية حكومة فى الأرض عدا الحكومة المصرية لا تستطيع أن تضرب رسمًا على سكان البلاد جميعًا على حد المساواة إلا إذا وافقت على ذلك ست وثلاثون دولة، كذلك لا تستطيع أن تعدل فقرة من قانونها السارى على المواطنين والأجانب إلا إذا أقرت ذلك دول العالم، فهل يكون من عداء الأجانب أن يصف أحد أمراء مصر هذه الحالة بقوله: "إن مصلحة الأجانب تأتى بعد مصلحة المصريين ، فهل هذا يكون صحيحًا، إن ما ذكره الأمير حقيقة ولكنها حقيقة تجرح، ولكن جرحها لا يجعلها غير الحقيقة فلو أن الذين جردوا أقلامهم للحملة على الأمير من أجل حديثه قالو إن هذا حق ثم قالوا لدولهم ولقناصلهم خففوا من هذا العبء الذى يشكو منه المصريون حتى تزول شكواهم لحمدنا لهم عملهم وسياستهم، ونقول إنهم يريدون الإنصاف ويريدون العدالة، ولكنهم يسيرون ضدنا ويصيحون دائمًا فى وجه المصريين كلما وقع حادث من الحوادث سواء كان بل كلما قيلت كلمة سواء كانت كلمة الحق الذى لا يمارى مثل الأمير وإننا نقول للذين أخرجوا الكلام عن القصد الشريف من أن أسرة محمد على والأمراء والمصريين

وكبار مصر ووزراؤها بل الأمة كلها لا يجوز اتهامها بكره الأجانب، بل الأمر على العكس فلو أن الامير محمد على وأعمامه وإخوانه هم الذين على التوالى شجعوا الأجانب فى بلدهم، وهم الذين صانوا مصالحهم وهم الذين استعانوا بهم فى تعميم البلاد فليس هؤلاء ولا أحد من المصريين يجوز اتهامه بأنه يكره الأجانب أو يحض على هذا الكره أو يرضاه، ولكن الجميع يقولون للأجانب إننا نحب أن نكون معكم فى هذه البلاد على قدم المساواة، فهل فى هذا القول ما يؤاخذون عليه لا، وأما القول الذى يؤاخذ قائله هو القول بأن تظل هذه الامتيازات عقبة فى وجه المصريين وتقدمهم وحريتهم فى وطنهم وضياع المساواة بين السكان الذين تظلهم سماء واحدة وتغذيهم أرض واحدة[1].

---

(١) الأهرام: ٢ مايو ١٩٣١. عدد ١٦٦٦٤.

ومع تزايد الحملة على الامتيازات الأجنبية فى الصحف المصرية عام ١٩٣٣ صرح صدقى فى حديث له بصحيفة الأليبرتيه الفرنسية أن " بيننا وبين إنجلترا مفاوضات مستمرة بشأن المسائل الأربعة المحتفظ بها وهى مسألة حماية الأجانب ومسألة قناة السويس والمواصلات البريطانية، وإذا انتهت المفاوضات وعقدت المعاهدة وصلنا إلى التخلص من هذه الامتيازات [١].

وعندما نوقشت مسألة تخفيض المعونة المقررة للسودان فى ١٥ مايو ١٩٣٤ ذكر صدقى أثناء المناقشة أن السودان تتدفق عليها الأموال بسبب مشروع خزان جبل الأولياء وقد يكون خفض المال المقرر لها مستطاعًا، أما عدم دفع المعونة نهائيًا قد يكون نكبة على تلك البلاد لأنها تعتمد عليها، ولكن إذا قررت مصر بلسان برلمانها منع الدفع تعين علينا أن ننظر فى عواقب قرار كهذا، فالسوق يضطر إلى أحد أمرين إما أن يمضى فى طريق التوفير أو يستعين بالخزانة البريطانية أو يعقد قرضًا ويكون عاقبة ذلك بمثابة فصل السودان عن مصر، إن اتصال السودان بمصر اتصالاً وثيقًا على أعظم جانب من الأهمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فمصر يجب أن تظل صاحبة الكلمة الأولى فى مياه النيل، وأن تكون بمأمن من جهة حدودها من الجنوب، وأن تظل السودان مفتوحًا لأبنائها، فالحكم فى أمر الدفع أو عدم الدفع يجب أن يكون نتيجة موازنة هذه الأمور بالمال الذى اعتادت مصر أن تدفعه أو الذى يقترح دفعه فى المستقبل[٢] .

وعلى إثر ذلك أدلى الأمير عمر طوسون فى ٢٣ مايو ١٩٣٤ لصحيفة المقطم بحديث عارض فيه قطع المعونة عن السودان، ورأى أن تقدر بقدر حاجتها فى المستقبل، ثم ذكر أن مصائب مصر السياسية نشأت من قلة التدقيق وعدم الأخذ بالحيطة والحذر والذى جاء من تساهلنا فى الأمور، وخشى الأمير أن يجر هذا التساهل فى مسألة السودان إلى ما لا يحمد عقباه، حيث كانت الحكومة المصرية تخاطب الحكومة السودانية مباشرة وبغير أن يكون بينها وسيط واستمر ذلك إلى أن أبرمت اتفاقية السودان ١٨٩٩ إلى أن بسطت الحكومة البريطانية حمايتها على مصر .

---

(١) الأخبار: ٣ مايو ١٩٣٣. عدد ٣٦٤٩ .

(٢) المقطم: ١٦ مايو ١٩٣٤. عدد ٢٤٤٦٧ .

ولما رفعت الحماية وألغيت لم يعد هذا التخاطب إلى ما كان عليه بل بقى بواسطة دار المندوب السامى، كأن الحكومة السودانية حكومة أجنبية عن مصر، وكأن دار المندوب السامى مفوضية سياسية لحكومة السودان فى مصر ورأى الأمير أن يعود التخاطب بين مصر والسودان إلى ما كانت عليه من قبل بغير وساطة ما بينهما لأن حاكم السودان موظف معين بمرسوم من الملك فشأنه شأن الموظفين الإنجليز المعينين فى الحكومة المصرية كالمستشار المالى والمستشار القضائى، وأن تساهل مصر فى حقوقها فى السودان لا يمكن اعتبارها فى نظر الحق والقانون أقل من شريكه لإنجلترا فى حكومة مصر بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ وما جاز لأحد الشريكين جاز للآخر، فكما أن الحكومة الإنجليزية تخاطب حاكم السودان بواسطة مندوبها أى مباشرة فكذلك يجب أن يكون للحكومة المصرية هذا الحق معه [١].

وعندما علم الأمير عمر طوسون أن النشيد الوطنى لا يعزف فى الاحتفالات الرسمية التى تقام فى السودان أعلن احتجاجه فى حديث له بصحيفة التيمس نشرته البلاغ فى ٢٥ مايو ١٩٣٤ ذكر فيه أن ما دام العلم الإنجليزى والمصرى يرفعان فى السودان، وإذا كانت إنجلترا تدعى أن اتفاقية ١٨٩٩ لم تزل تحترم فلماذا يحدث هذا الإغفال للنشيد المصرى وتنتهك حرمة الاتفاق، ثم أن الفرق التى تعزف الأناشيد تابعة لقوة الدفاع عن السودان تنفق عليها مصر وحدها من مالها دون غيرها لهذا يجب أن تعد وحدة مصرية، ثم لفت نظر الحكومة البريطانية وحاكم السودان لهذه المسألة [٢].

وفى ٨ يناير ١٩٣٥ دعى النحاس إلى عقد مؤتمر وطنى ضم آلاف من المواطنين لمناقشة الحالة السياسية فى مصر، واختتم فى ١٠ يناير بقرارات أهمها ١- الثقة التامة بالوفد المصرى ورئيسه ٢- وجوب عودة دستور ١٩٢٣ كاملاً غير منقوص حتى تستأنف البلاد فى ظله الحياة الديمقراطية الحرة، ويستقر الأمر فيها وتتفرغ إلى إصلاح مرافقها وشئونها الحيوية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ٣- أعلن المؤتمر عن أمله فى أن يصل الوفد إلى حل القضية المصرية حلاً شريفًا

---

(١) المقطم: ٢٣ مايو ١٩٣٤. عدد ١٢٧٨٤ .

(٢) البلاغ: ٢٥ مايو ١٩٣٤. عدد ٣٤٨٣.

أساسه تحقيق استقلال مصر التام مع المحافظة على المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال وإقامة العلاقة بين بريطانيا ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم ٤- إصلاح الأحوال الاقتصادية[١].

ولما كان الأمير عمر مؤيدًا لكل مواقف الوفد السياسية، فقد أرسل على إثر ذلك برقية إلى النحاس يؤيد فيها قرارات المؤتمر ذكر فيها لقد سجلتم فى تاريخ مصر حادثًا خطيرًا سيكون له بمشيئة الله تعالى أثره الفعال فى استقلالها ونهضتها وتقدمها فى جميع مرافقها الحيوية ألا وهو هذا المؤتمر الوطنى الذى ضم بين جوانبه أكبر عدد من أفرادها وممثليها وذوى المكانة فيها ، فنهنئكم ونهنئ أنفسنا ونهنئ الأمة والبلاد بنجاح هذا المؤتمر الكبير ونرجو أن تجنى البلاد ثمراته فى القريب العاجل ، وأن يأتى موعد انعقاده المقبل وهى متمتعة بكامل حريتها واستقلالها، وأن تحقق أعلام هذا الاستقلال على جميع ربوع وادى النيل فى حياتكم وحياة أصحابكم الذين جاهدوا معكم فى سبيله[٢].

وقد أرسل النحاس برقية شكر للأمير بشأن تأييده لقرارات المؤتمر [٣].

وجاءت نتيجة هذه الاحتجاجات بنتائجها حينما شكلت لجنة وطنية من الوفد وحزب الأحرار وحزب الشعب والاتحاد والحزب القومى وبعض المستقلين، وأرسلت مطالب الوفد إلى الملك والسلطة البريطانية فاستجاب لها الملك وصدر أمر ملكى بإعادة الدستور، ووافقت بريطانيا على عقد معاهدة إثر مفاوضات تجرى [٤].

وعندما بدأ بوادر النزاع بين بريطانيا وإيطاليا بسبب الحرب بين الحبشة وإيطاليا وجرت مفاوضات بين السلطات البريطانية والسلطات المصرية فى إشراك مصر فى الدفاع إذا اقتضت الظروف واستخدام الجيش المصرى، وجه صدقى دعوته فى صحيفة الشعب إلى الحكومة المصرية أن تعمل على زيادة الجيش المصرى حتى يتسنى الدفاع عن البلاد إذا دعت الحاجة .

---

(١) المقطم: ١١ يناير : ١٩٣٥. عدد ١٣٩٩٤ .

(٢) الأخبار: ١٢ يناير ١٩٣٥. عدد ٤٢٥٤ :

(٣) المقطم: ١١ يناير ١٩٣٥ .عدد ١٣٩٩٥ .

(٤) حسين الرفاعى: مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

على إثر ذلك أدلى الأمير عمر طوسون بحديث لصحيفة الأهرام أكد فيه على عدم قدرات الجيش المصرى، وطالب بزيادة عدده ذكر فيه " أن الجيش المصرى لا يستطيع ان يضطلع بمهمة الدفاع عن الوطن بسبب قلة العدد والسلاح والاستعداد، وأن الجيش بهذا الشكل الآن ليس جيشًا حقيقيًا بالمعنى المعروف وما هو إلا قوة مسلحة تسمى فى البلاد الأخرى " جندرمة" تساعد فقط على حفظ النظام داخل البلاد فى بعض الأحوال عندما يتعذر رجال الشرطة حفظه، وذلك دون أن يكون عليها أن تهتم بالاعتداء الخارجى، وعلى ولاة الأمور أن يقوموا بترقية جيشنا إلى مرتبة الجيوش ومنزلتها من حيث العدد حتى يستطيع أن يخدم الوطن[1].

وقد ساندت صحيفة البلاغ موقف الأمير عن حالة الجيش المصرى وعزت سوء حالته إلى الاحتلال فذكرت أن الرأى الذى أبداه الأمير صحيح ووصفه لحالة الجيش فى الوقت الحاضر صادق ولم يقل أحد إن الجيش المصرى كما هو الآن يستطيع أن يخوض حربًا حديثة أو يغنى فى رد غزوة أو يقى البلاد شر عدوان، وإنما يقول المصريون إن الواجب زيادته وتقويته وتجهيزه بأحدث المعدات والأسلحة، وان ذلك جناية المحتلين ثم قارنت الصحيفة بين حالة الجيش المصرى على عهد محمد على وخلفائه وحالته على يد الاحتلال وما انتابه من تدهور على يده[2].

وعندما طرحت المقطم على الأمير سؤالاً يتصل بمركز مصر فى الحرب المقبلة، وهل ستترك الحكومة المصرية مهمة الدفاع للقوات الإنجليزية أم تشترك فى الدفاع بما يتيسر لها الاشتراك فيه على أن تستفيد البلاد من ذلك سياسيًا .

رد الأمير فذكر أن الإنجليز يحتلون بلدنا رغمًا عنا وبدون إذننا ولا شك أن هذا الاحتلال فى مصلحتهم وليس شيئًا فى مصلحتنا، فالدفاع الذى يريدونه به القيام عن مصر ويحملونه على عاتقهم يقدمون عليه إلا لأنهم يعلمون حق العلم أنه دفاع عن مصلحتهم لا عن مصلحة البلاد، كما أنهم أنزلوا جيشنا إلى الدرك الأسفل[3].

---

(١) الأهرام: ١٣ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٦٢ .

(٢) البلاغ : ١٤ اكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٩٧٥.

(٣) الأهرام عن المقطم:١٠ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٦٨ .

وقد تعالت الأصوات الوطنية آنذاك بضرورة وقوف مصر إزاء النزاع بين بريطانيا وإيطاليا موقف الحياد التام لأن مصر لا تستفيد من هذه الحرب[1].

وعندما تألفت وزارة الوفد ١٩٣٦ وباتت النية واضحة من قبل الوزارة لإجراء مفاوضات مع الإنجليز رأى الأمير عمر طوسون أن تقام المفاوضات فى مصر حتى يتمكن المفاوضون المصريون الرجوع إلى الأمة سريعًا بعكس أن تكون المفاوضات فى إنجلترا، كما طالب أن تقدم مسألة السودان على غيرها من المسائل فى كل المفاوضات الخاصة؛ لأن المسألة السودانية كانت العقبة الكؤود فى كل المفاوضات السابقة ؛ حيث إن المفاوضين فى كل مرة عندما يصلون إلى مسألة السودان تنتهى المفاوضات بالفشل، كما عبر الأمير عن سروره لإجراء المفاوضات على يد كتلة مصرية مؤلفة من الأحزاب كلها، ثم عاد وأكد على أن تحل مسألة السودان أولاً لأنه من الخير أن تظل مصر على هذه الحالة" التى نحن فيها من أن تتفق اتفاقًا لا ترد لنا فيه حقوقنا فى السودان بالفعل"[2].

وفى تصريحات الأمير ما يدل على اهتمامه بالسودان كسبيل لحل المسألة المصرية.

وعندما صدر المرسوم الملكى بتأليف الوفد المصرى برئاسة النحاس باشا أرسل الأمير عمر المؤيد للوفد برقية إلى النحاس هنأه فيها بتوليه المفاوضات، كما أبدى سروره عن انتقال المفاوضات إلى مصر وبدأها بالسودان والمسائل العسكرية، ثم ذكر " وإننا نلمح من اتحاد الأمة واجتماع صفوفها بوارق النجاح والفلاح أسبغ الله على البلاد نعمة الاتحاد وأمدكم وإخوانكم جميعًا بروح منه "[3].

وعلى إثر ذلك أرسل النحاس برقية شكر للأمير عمر[4].

وفى إطار اهتمام الأمير عمر بمسألة السودان فقد وجه دعوته إلى جميع الطوائف السودانية لرفع آرائهم السياسية فى هذه المسألة إلى الوفد المصرى، كما

---

(١) الأهرام : ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٧١ .

(٢) المقطم: ١٣ فبراير ١٩٣٦ . عدد ٢٤٣٥٦ .

(٣) لأهرام ١٦ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٣٤٥٦.

(٤) المقطم: ١٦ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٤٣٩.

بادر بالرد بشأن ما نشرته جريدتا السودان والفجر السودانيتان حينما ذكرتا " إن المصريين لا ينظرون إلى السودان إلا كمستعمرة إذا استرجعوها عاملوا أهلها بما تعامل به أوروبا مستعمراتها " فذكر الأمير أن السودان تشكل جزءًا من مصر ووادى النيل ما لها من الحقوق ولأهله ما لسائر المصريين من القوانين، وهذه النظرة هى التى كانت تنظر بها مصر إلى السودان دائمًا، فلم يمنع السودانيين من وظائف الحكومة المصرية ولا ارتقائهم إلى أعلى المناصب أو منحهم أعلى الرتب والنياشين والألقاب، فكانوا هم والمصريين أمة واحدة تجرى عليهم قوانين واحدة .

ثم أكد الأمير على أن تمسك مصر بالسودان ليست وجهة نظر استعمارية، وإنما وجهة ضرورية لكلا البلدين، ومن الأدلة على أن مصر والسودان كانتا فى نظر الحكومة شيئًا واحدًا، ما وصل إليه كثيرون من السودانيين من المناصب العالمية التى لا يمكن أن يصلوا إليها الآن فى حكومة السودان للسودانيين أو بعبارة أخرى السودان للإنجليز .

والتاريخ يذكر فى صفحاته أسماء كثيرة لا يحصرها العدد وصل أربابها من السودانيين فى مختلف النواحى الاجتماعية والحكومية إلى ما لم يصل إليه كثير من المصريين فى هذه الأيام .

ثم ذكر أن الحملة التى تقودها الصحف السودانية حملة مدبرة ستنتهى بالفشل لأنها لا تقوم على أساس ولا تستند إلى سند من أهالى السودان الذين لا يخفى عليهم ما كانوا فيه أيام الحكم المصرى من رغد العيش ونعمة الحرية " ولو كان للسودانيين الحرية الآن فى أن يقولوا مايعتقدون لجاهروا بانضمامهم إلى مصر وعودتهم إلى الحظيرة التى تجمعهم مع المصريين فى مستوى واحد وتربطهم برباط اللغة والدين والعادات والمصالح المشتركة، حيث تظلهم سماء واحدة وتقلهم أرض يسعى فيها نهر واحد هو نهر النيل السعيد " [1].

---

(١) الأهرام ٢١ مارس ١٩٣٦. عدد ٣٢٤٤٢ .

كما رد الأمير على نغمة السودان للسودانيين فى مقال نشرته المقطم فى ٢١ إبريل ١٩٣٦ حذرفيه فيه السودانيين من هذه النغمة التى بثها الاستعمار الانجليزى فى صفوف السودانيين للتفرقة بينهم وبين إخوانهم المصريين، وذكر أن قيام إمبراطورية قوية متجانسة مؤلفة من جنس واحد ليس من جنس الدولة الحاكمة ولا من دينها تناقضها لمصالح هذه الإمبراطورية ومبادئها السياسية على خط مستقيم وهذه السياسة تنحصر فى التفرقة والتجزئة وتمزيق أرض الممالك الواسعة حتى تستطيع الدولة الحاكمة بهذه التجزئة أن توجد بمداخلاتها الخفية خلافًا فى الرأى وفى المصلحة بين تلك الأجزاء، وفى هذا ما يتعارض أيضًا مع عبارة السودان للسودانيين؛ حيث يصبح السودان مجزًا غير متحدٍ وأن يعيش أهله فى عبودية تحت سيطرة الاستعمار .

ثم عدد مساوئ الاستعمار من فصله الجزء الجنوبى عن جزئه الشمالى، وما اتخذه من إجراءات تجعل فيه صعوبة الانتقال والوصول إليه والهدف من ذلك تسليم هذا الجزء للمسيحيين ليبذلوا فيه جهودهم لنشر دين آخر غير الدين الإسلامى الذى يدين به أغلبية أهالى السودان، وأن الغرض الوحيد من هذه الخطة الاستعمارية هو تجزئة وادى النيل إلى قسمين وفصل السودان عن مصر، وعلى السودانيين أن يتخذوا الحذر من هذه الخطة ويحافظوا على اتحاد القطرين.

واقترح الأمير بإقامة سكة حديد تصل بين القطرين لنقل البضائع السودانية بنفقة أقل وبسرعة أكثر مما تنقل إلى بور سودان التى لم تبرز فى عالم الوجود إلا لتقطع الصلة الاقتصادية التى تربط القطرين وإنه يوجد روابط طبيعية بين القطرين دينية وأخلاقية واجتماعية يجب المحافظة عليها وعلى أن تكون مصر للسودان[1]

وفى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد ودخلت مصر مرحلة سياسية جديدة على عهد الملك فاروق[2]

---

(١) المقطم : ٢١ إبريل ١٩٣٦. عدد ١٨٤٤٦ .

(٢) الأهرام : ٢٩ إبريل ١٩٣٦ عدد ١٨٤٥٤ .

أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٥٢

انتقلت الحركة الوطنية فى مصر إلى مرحلة جديدة على عهد الملك فاروق الذى تولى سلطاته الدستورية فى يوليه ١٩٣٧ وقد أبدى الأمراء اهتمامًا بالغًا بالقضايا الوطنية، كماجاءت مواقفهم السياسية مؤيدة لسياسة الوفد بزعامة النحاس الذى ظل مهيمنًا على الوضع السياسى خلال تلك الفترة .

حيث ذهب الوفد المصرى برئاسة النحاس إلى مونتريية عام ١٩٣٧ لحضور عقد مؤتمر هناك بشأن إلغاء الامتيازات، وقد حظى الوفد على موافقة الدول الأجنبية ذات الشأن على إلغاء الامتيازات والتنازل عن جميع حقوقها لسلطات القضاء المصرى[١].

وعلى إثر ذلك أعرب الأمير محمد عبد المنعم لصحيفة المصرى عن بالغ سروره لنتائج المؤتمر، وذكر أن ما حصلت عليه مصر أكثر مما كان أحد ينتظره، وأعد هذا نصرًا للوفد المصرى ، إذ تمكن من الحصول على مثل هذه النتائج فى أقصر وقت " مما يجعلنا ننظر إلى المستقبل بعين الرضا الشديد؛ لأننا ذللنا الآن العقبات التى كانت تعترض سير مصر إلى الأمام" [٢].

كما هنأ الأمير محمد على رئيس الوفد المصرى النحاس باشا على نتائج المؤتمر[٣].

واستكمالاً للدور السياسى للأمراء ترأس الأمير محمد عبد المنعم الوفد المصرى فى مارس ١٩٣٩ الذى ضم على ماهر رئيس الديوان الملكى وعبد الرحمن عزام الوزير المفوض بالخارجية المصرية ، وحسن نشأت سفير مصر فى لندن، لحضور مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لمناقشة قضية فلسطين، والذى أصدر الإنجليز فى نهايته كتابًا أبيض طرح فيه مشروعًا لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ويفتح

---

(١) محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسة. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨ ص ٤٩ .

(٢) المصرى : ١١ مايو ١٩٣٧. عدد ٢٢١ .

(٣) المصرى : ٤ يونيه ١٩٣٧. عدد ٢٣٢ .

باب الهجرة اليهودية، فأبدى محمد محمود رئيس الوزراء آنذاك عدة تحفظات على المشروع لم يوافق عليها الإنجليز ، لذلك رفضت مصر المشروع ، وتبعتها حكومات الدول العربية الأخرى [1].

وعندما دعا النحاس رئيس الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٤ رؤساء الحكومات العربية للحضور إلى مصر للتشاور بشأن إنشاء الجامعة العربية، أقام الأمير محمد على حفلة تكريم لرؤساء وأعضاء الوفود العربية حضرها النحاس باشا وكبار رجال الدولة، وقد ألقى فيها الأمير محمد على خطبة تحدث فيها عن تاريخ الدول العربية وارتباطهم برباط اللغة والعادات والمعاملات إلى أن انفصلت الدول العربية عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم استقل كل قطر عنها وفاز بحريته وسيادته، وذكر أن الفرصة سانحة للأمة العربية فى عهدها الجديد للنهوض بتقوية القومية العربية التى تقرب بين رؤساء الحكومات ، ومن هنا جاءت دعوة النحاس باشا للاجتماع بمصر للتشاور فى تحقيق مصالح الوحدة العربية وأنهى خطبته بقوله " واعتصموا بحبل الله جميعًا"، ومن ورائكم شعوب العرب مغتبطين مستبشرين، ثم ألقى النحاس باشا خطبة شكر فيها الأمير على اهتمامه بالقضايا العربية، و ما تضمنته كلمته البليغة من عبارات التشجيع والتقدير، وذكر النحاس أنه سوف يسعى إلى تحقيق الفكرة العربية فى نطاق أقوى ودائرة أشمل فى ظل سيادة كاملة واستقلال، وأن هذا العمل يحظى برعاية الملك وملوك الدول العربية ورؤسائها وأمرائها " ومن دواعى الفخر لمصر أنها استطاعت جمع الشمل وتوحيد الجهود وحظيت بتشريف الوفود العربية للاشتراك معها فى السعى لهذا الغرض النبيل"[2].

ووقع بروتوكول الإسكندرية الخاص بجامعة الدول العربية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤[3].

وعندما تعرضت جماعة الإخوان المسلمين لأنواع الضغط على يد حكومة أحمد ماهر التى تلت حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ واتهم الإخوان الحكومة بالتدخل فى

---

(١) مذكرات حسن يوسف. القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٨٢ص ٣٩.

(٢) المصرى : ٣ أكتوبر ١٩٤٤. عدد ٢٧٢٥.

الانتخابات عام ١٩٤٥ لإسقاط جميع مرشحيهم بناء على طلب بريطانيا، وفى ظل هذا الفشل الذى واجهه الإخوان فى الانتخابات أجروا اتصالا بالسفارة البريطانية لكسب ثقة الإنجليز عن طريق الأمير محمد على[١] المؤيد لسياسة الإنجليز والذى لعب دورًا بارزًا فى أحداث تلك الفترة، ومن ثم قابل الأمير السفير البريطانى فى مصر وأخبره أن حسن البنا أبدى تخوفه من أن يكون هناك شكوكًا من جانب الإنجليز تجاه نوايا الإخوان المسلمين، وقد رد السفير أن هذه الشكوك خوفًا من أن يقود الإخوان اتجاهًا معاديًا ضد الأجانب والبريطانيين فى مصر ويتورطون بطريقة مؤذية فى السياسة الداخلية، ولكنه مستعد للتفكير فيما قاله الأمير [٢].

ومن ثم لم تتجاوب السلطات البريطانية مع محاولات الإخوان للتقرب منهم لسوء العلاقة بين الحكومة المصرية والملك، وقد استمرت الحكومة البريطانية تعارض نشاط جماعة الإخوان المسلمين فى المجال السياسى حتى نهاية الحرب[٣].

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وعلى إثر نزول الأمير محمد على من لندن ذكر الأمير أن القوى الكبرى مشغولة جدًا بمشاكل ما بعد الحرب، وأن مسألة مصر والشرق الأوسط يجب أن تنظر[٤].

تتابعت الأحداث بتدهور الحالة الداخلية للبلاد ووضع حكومات قامت بتنفذ الرغبات الملكية دون مراعاة لحقوق الشعب، مما أدى إلى تمرد الجيش الذى تبلور فى الانقلاب العسكرى بقيادة الضباط الأحرار، وذلك بعد تأليف وزارة على ماهر باشا فى ٢٤ يوليه وفى يوم الجمعة ٢٥ انتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة إلى الإسكندرية، [٥] تصحبه الطائرات التى ملأت سماء الإسكندرية منذ الصباح

---

(١) هدى عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ج١ ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ص ١١٤.

(2) F. o 371/45917,killearn,to- Eden ,No 218 ,6-2 -1945 .

(٣) هدى عبد الناصر: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ .

(٤) الجمهورية : ١٦ يوليو ١٩٧٧، عدد ٨٦٠١ ص ٥ .

(٥) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ١٩٧٥ ص ٢٥٨.

٢٦ يولية ١٩٥٢ لدعوة الملك للتنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد، أو لخلعه إن هو لم يقبل التنازل [١].

وفى الساعة السابعة صباحًا بدأت قوات الجيش تتقدم من أسوار قصر التين وتبادل معها جنود الحرس إطلاق النار، ثم أرسل القائد العام إلى على ماهر باشا إنذارًا إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش سلمه للملك فاروق الذى استسلم للأمر الواقع، وتنازل عن عرشه لابنه أحمد فؤاد[٢].

وفى الساعة الخامسة والنصف أقلت الباخرة المحروسة الملك فاروق والملكة ناريمان وبصحبتهما الأمير أحمد والأميرات فريال وفوزية وفادية بنات الملكة فريدة، ثم نودى بالملك أحمد فؤاد الثانى ملكًا على عرش مصر[٣].

ونشرت الصحف وثيقة تنازل الملك فاروق عن عرش مصر جاء فيها " من القائد العام " بنى وطنى إتمامًا للعمل الذى قام به جيشكم الباسل فى سبيل قضيتكم قمت فى الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليه ١٩٥٢ الموافق ٤ من ذى القعدة ١٣٧١ بمقابلة على ماهر باشا رئيس الوزراء وسلمته عريضة موجهة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول، تحمل مطلبين على لسان الشعب الأول أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولى عهده قبل ظهر أمس، والثانى أن يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة من مساء أمس ، وقد تفضل جلالته ووقع على المطلبين ، وتم التنفيذ فى المواعيد المحددة دون حدوث ما يعكر الصفو" [٤] .

وجاء فى وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش " نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان» لما كنا نطلب الخير دائمًا لأمتنا ونبتغى سعادتها وترقيتها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصائب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولاً على إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . ج٢ ١٩٣٧ – ١٩٥٢ ، دار المعارف ، ١٩٧٧ . ص ٣١٨ .

(٢) سيد مرعى : أوراق سياسية . ج١ (من القرية إلى الاصلاح) ١٩٧٨ . ص ٢٠٠- ٢٠١ .

(٣) فاروق هاشم : فريدة ملكة مصر تروى أسرار الحب والحكم . دار الشروق ، ط١ ، القاهرة، ١٩٩٣ . ص ١٢٩.

(٤) المقطم: ٢٨ يولية ١٩٥٢. عدد ٥٤٢٧٨.

أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه . فاروق - بقصر التين فى ذى القعدة ١٣٧١ - ٢٦ يوليه ١٩٥٢

وجاء فى وثيقة المناداة بالملك فؤاد الثانى إلى الأمة المصرية الكريمة" فى الوقت الذى نزل فيه الملك فاروق الأول عن عرش مصر لولى عهده وغادر البلاد المصرية، ينادى مجلس الوزراء بحضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الثانى ملكًا لمصر والسودان، ويدعو الله أن تنعم البلاد فى عهده بما تصبو إليه من رقى وسعادة ٤ من ذى القعدة ١٣٧١- ٢٦ يوليه ١٩٥٢"[١].

وفى ٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء تأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش ، والتى حددها الملك فاروق قبل تنازله عن العرش، وكان ضمن الأوصياء الأمير محمد عبدالمنعم رئيسًا، ود. بهى الدين بركات، والقائمقام محمد رشاد مهنا[٢].

وإتفق على ماهر رئيس الوزراء مع الأمير محمد عبد المنعم رئيس مجلس الوصاية، فى أن يستمر الأمير محمد على وليًا للعهد[٣].

وفى ١٨ يونيه ١٩٥٣ أعلنت مصر جمهورية رسمية، وألغيت الملكية[٤].

ومن ثم فقد لعب أمراء الأسرة الملكة دورًا بارزًا فى أحداث الحركة الوطنية بهدف مـاوئة الجالس على العرش وترسيخ وجودهم على الساحة السياسية، مما أدى إلى استقطاب الأحزاب المختلفة للأ مراء حسب مصالحهم السياسية، كذلك سلطات الاحتلال أثناء صراعهما مع الملك مما أضفى تواجدهم قوة بين عناصر الصراع (ملك - أحزاب - سلطات الاحتلال) طول تلك الفترة .

أمراء الأسرة المالكة والقضايا العربية

امتد نشاط الأمراء السياسى فشمل الاهتمام بالقضايا العربية، وذلك حينما حدثت مناوشات بين قوات الإمام يحيى جميد الدين باليمن، وقوات الملك عبدالعزيز

---

(١) المقطم: ٢٨ يولية ١٩٥٢. عدد٥٤٣٧٨ .

(٢) المقطم: ٦ أغسطس . ١٩٥٢. عدد ٥٤٣٨٧ .

(٣) المقطم: ٢٩ أغسطس ١٩٥٢. عدد ٥٤٤١٠.

(٤) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره . ص ١٢٩ .

ملك الحجاز ونجد فى الجزيرة العربية عام ١٩٣٤ بسبب النزاع على السيادة فى جزيرة العرب والتعدى على الحدود، وقبض زمام السلطة فيها، على إثر ذلك أرسل الأمير عمر طوسون برسالة إلى محمد أمين الحسينى وأعضاء وفد المؤتمر الإسلامى بجدة الذى أقيم لإصلاح ذات البين بين الملكين يؤيد نجاح مسعاه، وتعليق الآمال على هذا المؤتمر فى الذود عن البقاع الطاهرة، والمواطن المقدسة التى تهوى إليها أفئدة المؤمنين ذكر فيها " كتب الله لكم الفوز ببغيكم وأيدكم بروح منه وأعادكم إلى أوطانكم سالمين ظافرين ."

ثم أرسل الأمير رسالة إلى الإمام يحيى حميد الدين بصنعاء وجلالة ملك نجد والحجاز بمكة يؤيد فيها ثقته بالوفد الإسلامى لإصلاح ذات البين، وطالب جلالة ملك نجد والحجاز بالأخذ بنصائحه والتعاون على إحلال الوئام والسلام لحل الشقاق والخصام بين المسلمين [١].

وفى عام ١٩٣٧ اقترح الأمير محمد على قيام اتحاد يجمع بين سوريا وفلسطين وشرقى الأردن، وقد أيد السوريون والفلسطينيون هذا الاقتراح، فأرسلوا إلى الأمير برقية شكر ،كما عرضوا عليه قبول تولى عرش المملكة المتحدة فى حالة تأسيسها [٢].

وفى أول يوليه أرسل الأمير برقية إلى بريطانيا تتضمن تأييده لهذا المشروع، وعزا أسباب ذلك إلى اضطهاد الفلسطينين فى وطنهم، وسياسة الاحتلال البريطانى التى ترمى إلى إخراجهم لتفسح المجال لليهود، وذكر أن هذا الاتحاد سيقوى من الوحدة العربية، كما أنكر سعيه فى تزعم هذا الاتحاد بسبب تقدمه فى السن، ومشاغله الكثيرة[٣].

وعندما بلغ أعمال العنف مداه فى الأراضى الفلسطينية فى نفس العام أرسل الأمير عمر طوسون رسالة احتجاج إلى المندوب السامى البريطانى بفلسطين ذكر فيها " إن الحالة فى فلسطين قد بلغت حدًا يؤسف له وازدادت وبالاً ليس بعده وبال،

---

(١) الأخبار: ١٦ إبريل ١٩٣٤. عدد ٢٤٤٥٧.

(٢) المصرى: ٢٩ يونيه ١٩٣٧. عدد ٣٤٥٦ ٧ .

(٣) الجهاد: أول يوليه ١٩٣٧ . عدد ١٤٢٦ .

وأننا نعتقد كل الاعتقاد بأن الشعب البريطانى لا يرضى عن هذه الحوادث الدامية التى لا تقرها الإنسانية بأى حال من الأحوال، وأن الذى يضاعف آلام العالم لهذه الحوادث المريعة، أنها ما زالت مستمرة ولم تقف عند حد يبشر بحسمها وانتهائها إلى ما تطمئن إليه خواطر الأمم عامة والعربية خاصة، وهذا ما يجعلنا نعرب باسم الأمة المصرية جميعها عن شدة أسفها لتلك الحوادث الأليمة، ونهيب بكم فى أن تستعملوا حكمتكم وعدالتكم فى حسم هذا النزاع الذى طال أمده وأمسى وخيم العاقبة بطريقة منصفة لا تضيع على عرب فلسطين شيئًا من حقوقهم العادلة فى بلادهم التى أقاموا فيها منذ القدم " فباسم الإنسانية نناشدكم أن تبذلوا غاية ما فى وسعكم فى حسم هذا النزاع فى أقرب فرصة ممكنة، وإنصاف شعب فلسطين العربى حقنًا لدماء هذه النفوس البشرية البريئة، ورحمة بالإنسانية المعذبة فى هذه البلاد وإبقاء على ما بين بريطانيا العظمى والأمم العربية من المودة والوئام[1].

وقد أيدت صحيفة السياسة رسالة الأمير فذكرت أنه لم تخلُ حركة من حركات الإصلاح إلا وله فيها رأى وكلمة وإن الرسالة التى أرسلها إلى المندوب السامى فى فلسطين بشأن قضيتها تلك القضية التى لم تشغل فلسطين وحدها بل شغلت العالم الإسلامى أجمع .

وجاءت رسالته بلغة الناصح الأمين المجرب ، وأن إحلال اليهود مكان الفلسطينيين تحقيقًا لذلك الوعد المشئوم الذى قطعه لهم ساسة الإنجليز كل هذا لم يعد صالحًا، بعد أن ثبت أن فلسطين لأبنائها العرب ، وأن أهلها جادون فى كسب قضيتهم العادلة [2].

وإيمانًا بقضية حقوق الفلسطينيين ترأس الأمير محمد عبد المنعم الوفد المصرى فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٩ لبحث قضية فلسطين، والذى انتهى بالفشل للأسباب الى ذكرناها من قبل[3]. ومن ثم فقد أسهم الأمراء بقدر كبير فى الاهتمام بالمشكلات العربية ووضع الحلول لمعالجتها بهدف ترسيخ وجودهم السياسى .

---

(١) المصرى : ١٥ ديسمبر ١٩٣٧. عدد ١٤٢٨ .

(٢) السياسة : ١٥ ديسمبر ١٩٣٧. عدد ٤٢٨٧ .

(٣) المصرى : ١٦ مارس ١٩٣٩. عدد ٩٤٣٣ .

الفصل الثانى

القصر وأمراء الأسرة المالكة

(١٩٢٩ - ١٩٥٢)

لعب القصر دورًا بارزًا فى رسم الأوضاع السياسية والمالية والاجتماعية للأسرة المالكة خاصة الأمراء وذلك لما له من الولاية على الأسرة المالكة، ولفرض هيمنته على أفرادها.

القصر وتحديد قوانين الإمارة

لما كان من حق صاحب العرش الولاية على أفراد أسرته بصفته رئيسًا لها، واستنادًا إلى طبيعة مركزه، فقد توالت جهود حكام تلك الفترة بإصدار القوانين الخاصة بلقب الإمارة فى طبقات الأسرة .

حيث صدر الأمر الملكى فى عام ١٩٣٢ بتقرير الأسبقية بين أعضاء الأسرة جاء فيه:

من فؤاد الأول ملك مصر بعد الاطلاع على القانون الصادر رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بشأن من يحصر فيهم لقب الإمارة، ونظام توارث ذلك اللقب، وبعد الاطلاع على المادة الأولى من أمرنا رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بمن يطلق عليهم لقب النبيل أو النبيلة من ذرية جدنا العظيم محمد على، وبما أنه لم يتقرر إلى الآن للأسبقية بين من نقدم ذكرهم ونرى وجوب تقرير ذلك بحسب ترتيب درجة قرابتهم إلينا على النحو الذى جاء فى قرار المادتين الثانية والثالثة من أمرنا رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام توارث عرش المملكة المصرية أمرنا بما هو آتٍ :

أن تكون الأسبقية بين الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات بحسب درجة قرابته إلينا كما هو مبين :

١- صاحب السمو الملكى الأمير فاروق ولى عهد المملكة المصرية ابن حضرة صاحب الجلالة الملك.

٢- صاحب السمو الأمير محمد على ابن الخديو توفيق باشا ابن الخديو إسماعيل.

٣- صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين ابن الأخ الثانى حسين كامل.

٤- صاحب السمو الأمير محمد على حسن ابن الأخ الثالث الأمير حسن باشا ابن الأمير حسن باشا ابن الخديو إسماعيل .

٥- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم ابن ابن الأخ الأكبر عباس بن توفيق .

٦- صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين ابن العم الأمير أحمد رفعت باشا.

٧- صاحب السمو الأمير يوسف كمال ابن الأمير أحمد كمال باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر.

٨- صاحب السمو الأمير محمد على إبراهيم ابن الأمير محمد وحيد الدين ابن الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر .

٩- صاحب السمو الأمير محمد عباس حليم والأمير محمد على حليم والأمير إبراهيم حليم أبناء الأمير محمد عبد الحليم ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر .

١٠ - صاحب السمو الأمير عمر طوسون ابن الأمير محمد طوسون باشا ابن محمد سعيد باشا والى مصر .

١١ - صاحب السمو الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر.

على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا صدر بسراى القبة فى ٢٣ شعبان ١٣٥٠ - ٢ يناير ١٩٣٢.

أصحاب السمو الأمراء بترتيب الأفخم لقبًا

١- صاحب السمو الملكى الأمير فاروق.

٢- صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين ابن المرحوم السلطان حسين

٣- صاحب السمو الأمير محمد على ابن الخديو توفيق .

٤- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم ابن سمو الخديو السابق عباس حلمى الثانى .

٥- صاحب السمو الأمير محمد على حسن ابن ابن ساكن الجنان محمد على باشا.

٦- صاحب السموالأمير محمد على حليم ابن ابن ساكن الجنان محمد على باشا.

٧- صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم ابن ابن ساكن الجنان محمد على باشا.

٨- صاحب السمو الأمير عمر طوسون ابن ابن سعيد باشا.

٩- صاحب السموالأمير أحمد سيف الدين ابن الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا.

١٠- صاحب السمو الأمير يوسف كمال ابن الأمير أحمد كمال باشا ابن أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا.

١١- صاحب السمو الأمير محمد على إبراهيم أكبر أبناء محمد وحيد الدين ابن الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا

١٢- صاحب السمو الأمير عبد الحليم حليم أكبر أبناء الأمير محمد سعيد حليم ابن الأمير محمد عبد الحليم ابن ساكن الجنان محمد على باشا.

هذا الترتيب روعى فيه تقديم الأفخم لقبًا أى بتقديم لقب سلطان على لقب خديو وهذا على لقب وال مع مراعاة الأقدمية بين اللقب الواحد وذلك فيما عدا الأربعة الآخرين ؛ حيث روعى فى ترتيبهم ما ورد عنه فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية

من القانون رقم ٢٥لسنة ١٩٢٢ أما إذا روعى الترتيب فيتقدم الأمير محمد عبد الحليم الثلاثة الآخرين[١].

بيان من حرموا من ألقابهم من أعضاء الأسرة المالكة

محمد جميل طوسون ابن الأمير محمد طوسون باشا ابن محمد سعيد باشا والى مصر ، فقد حرم من اللقب فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣١ .

- النبيل عباس إبراهيم حليم ابن الأمير إبراهيم حليم بن الأمير محمد عبدالحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا ، فقد حرم من لقبه فى ١١ أكتوبر ١٩٣٠.

- سعيد محمد على حليم ابن الأمير محمد على حليم ابن الأمير محمد عبدالحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر ، فقد حرم من لقب نبيل فى ١٤ مايو ١٩٢٤.

- محمد على حسن ابن الأمير حسين بك كامل ، فقد حرم من لقب أمير فى ٢٣ أكتوبر ١٩١٨ [٢] .

ثم صدر أمر ملكى رقم ١٤ بشأن ألقاب بعض حضرات أعضاء الأسرة المالكة باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر.

مجلس الوصاية : بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة ، وعلى الأمر الملكى رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بأعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب النبيل أو النبيلة، وبعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ١٩٣٢، وعلى الجدولين الملحقين بشأن الأسبقية بين الأمراء والأميرات، والنبلاء والنبيلات .

وعلى الأمر الملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٠ بحرمان عباس حليم ابن الأمير إبراهيم حليم من لقب النبيل أمرنا بما هو آت:

---

(١) محافظ الأبحاث : رقم ١٦٠ ملف (١).

(٢) محفوظات عابدين : رقم ٦٧٣ أسماء من حرموا من ألقابهم ومرتباتهم فى ١٤ / ٥/ ١٩٣٦ .

١- يطلق لقب الأمير على : حضرة صاحب السمو الأمير إسماعيل داود أكبر أبناء محمد داود باشا ، ويكون ترتيب أسبقيته بين الأمراء بعد حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد الحليم حليم ابن الأمير محمد سعيد حليم .

٢- يرد لقب النبيل إلى حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم ابن الأمير إبراهيم حليم ، ويكون ترتيب أسبقيته بين النبلاء بعد حضرة صاحب المجد النبيل عمر حليم ابن الأمير محمد سعيد حليم .

٣- على رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى تنفيذ هذا الأمر - صدر بسراى عابدين فى ١٣ ربيع الأول ١٣٥٥ -٣ يونيه١٩٣٦ (١).

وفى ١٣/ ٢/ ١٩٣٩ حدث تعديل كالآتى:

١- حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على ابن الخديو توفيق ابن الخديو إسماعيل .

٢- حضرة صاحب السمو الأمير محمد على حسن ابن الأمير حسن باشا ابن الخديو إسماعيل .

٣- حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديو السابق عباس حلمى باشا ابن الخديو توفيق باشا ابن الخديو إسماعيل.

٤- حضرة صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين ابن الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر.

٥- حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال ابن الأمير أحمد كمال باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر.

٦- حضرة صاحب السمو الأمير محمد على إبراهيم ابن الأمير محمد وحيد الدين ابن الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر.

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء : مجموعة الأوامر الملكية ٢٢/ ١/ ١٩٣٦ - ٣١/ ١٢/ ١٩٣٦.

٧- حضرة صاحب السمو الأمير محمد على حليم .

٨- حضرة صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم أبناء الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر.

٩- حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون ابن الأمير محمد طوسون باشا ابن محمد سعيد باشا والى مصر .

١٠ - حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد الحليم حليم ابن الأمير محمد سعيد حليم ابن الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر .

١١ - حضرة صاحب السمو الأمير إسماعيل داود ابن محمد داود باشا ابن الأمير إسماعيل بك ابن الأمير محمد على باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر[١].

وفى عام ١٩٤٦ أضيف إلى كشف الأمراء الأمير محمد عز الدين حسن نجل الأمير محمد على حسن نجل الأمير حسن باشا ابن الخديو إسماعيل [٢].

كذلك حصل بعض أمراء الأسرة على لقب ولى العهد على امتداد تلك الفترة

- الأمير فاروق وليًا للعهد منذ عام ١٩٢٠ - ١٩٣٦.

- الأمير محمد على وليًا للعهد منذ عام ١٩٣٦ - ١٩٥٢.

- الأمير أحمد فؤاد الثانى وليًا للعهد منذ عام ١٩٥١ - ١٩٥٢.

الرتب والنياشين

حصل الأمراء على عدد كبير من الرتب والنياشين من حكام تلك الفترة تعبيرًا عن مجهوداتهم وكانت على النحو التالى :

---

(١) محافظ الأبحاث : رقم ١٦٠ ملف (١)

(٢) المقطم: ١٤ أكتوبر ١٩٤٦ عدد ٢٥٦٤٧٨

- حاز الأمير فاروق على لقب " أمير الصعيد " فى عام ١٩٣٣ [١]

- الأمير محمد على حسن

- الأمير محمد عبد المنعم

الوشاح الأكبر من نيشان محمد على فى ٨/ ٢/ ١٩٣٣

- الأمير محمد على إبراهيم

- الأمير محمد على حليم

- الأمير إبراهيم حليم الوشاح الأكبر من نيشان إسماعيل فى ٣٠/ ١١/ ١٩٣٥[٢]

كما صدر أمر ملكى فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ بمنح الأمير فاروق الوشاح الأكبر من نيشان محمد على.

وقد صدر أمر ملكى رقم ١٢ فى ١٩ مايو ١٩٣٦ بتعديل المادة الخاصة من الأمر الملكى الخاص بنيشان محمد على باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق من مجلس الوصاية جاء فيه" بعد الاطلاع على المادة ٤٣ من الدستور، وعلى الأمر الملكى رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن نيشان محمد على المعدل بالأمر الملكى رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٦ أمرنا بما هو آت ١- تعدل المادة الخامسة من الأوامر الملكية السابقة كما يأتى مادة ٥- القلادة يختص بها السيد الأكبر للنيشان، وكذلك يختص بها رئيس مجلس الوصاية إذا كان من أعضاء البيت الملكى، ويجوز منحها لأصحاب التيجان وللأمراء الجالسين على منصة الملك وكذلك لرؤساء الدول ولأعضاء البيت الملكى.

٢- على الوزراء ورئيس الديوان الملكى تنفيذ هذا الأمر.

---

(١) محفوظات عابدين : ٢ أغسطس ١٩٣٣ - ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣.

(٢) محافظ الأبحاث : رقم ١٦٠ ملف (١) .

صدر بسراى عابدين ٢٨ صفر ١٣٥٥ – ١٩ مايو ١٩٣٦ محمد على – عبدالعزيز عزت – شريف صبرى [١].

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ قلد الملك فاروق كلاً من الأميرين محمد عبد المنعم ويوسف كمال قلادة فؤاد الأول [٢]

وفى ٢٠ مايو ١٩٥١ منح مجلس الوصاية برئاسة الأمير محمد عبد المنعم الوشاح الأكبر من نيشان محمد على لكل من الأمراء محمد على حسن ومحمد على حليم [٣]

القصر وتحديد الأوضاع المالية لأمراء الأسرة :

لعب القصر دورًا بارزًا فى تنظيم الأوضاع المالية لأمراء الأسرة المالكة على امتداد تلك الفترة

حيث كان مرتبًا للأمير محمد على حليم ابن الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر ١٠٠ جنيه شهريًا اعتبارًا من أول مايو ١٩٢١ وقطع فى ١٩ ديسمبر ١٩٣١

وقد كانت مرتبات الأسرة حتى ٦/٦ /١٩٣٦

مرتب قديم	مرتب جديد	حضرات أصحاب السمو الأمراء
مليم جنيه	مليم جنيه	
١٠٠	١٥٠	صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
١٠٠	١٠٠	صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم
٨٠		صاحب السمو الأمير إسماعيل داود [٤]

وفى ١٩٣٦/٦/٢٦ وضعت مذكرة بشأن المخصصات جاء فيها:

---

(١) محافظ مجلس الوزراء : مجموعة الأوامر الملكية ٢٢/ ١/ ١٩٣٦ – ٣١/ ١٢/ ١٩٣٦ .
(٢) البلاغ : ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩. عدد ٨٦٩٩.
(٣) محفوظات عابدين : رقم ٣٤٦ أصحاب السمو الملكى ٢ ديسمبر ١٩٤٠ – ٢٧ يونية ١٩٥١ .
(٤) محفوظات عابدين : رقم ٦٣٧ مخصصات أعضاء البيت الملكى ٨/١ /١٩٣٦ – ١٩٣٦/١١/١.

١- لا يجوز تخفيض مخصصات الأمراء إلا بمقدار ما زاد عليها فى ١٩١٧ فإن ما تقرر من المخصصات كان بواسطة لجنة التصفية مدة الخديو إسماعيل باشا وبما أن هذه الزيادة هى ٢٠ ألف جنيه تقريبًا وبضم الستة آلاف جنيه التى نقصت من ولى العهد يكون المجموع ٢٦ ألف جنيه تقريبًا فيمكن الاكتفاء بتخفيض هذا المبلغ.

٢- مرتب ولى العهد اثنا عشر ألف جنيه ، وليس له أن يأخذ هذا المرتب إلا حين بلوغه سن الرشد ٣- مرتب جلالة الملكة عشرة آلآف جنيه ، وقد ترك من غير تخفيض فيستمر هذا المرتب إلى أن يتزوج جلالة الملك ، وعندما يتزوج جلالته ينقص هذا المبلغ إلى ستة آلاف جنيه ليكون مثل مخصصات صاحبة العظمة السلطانة ملك ، حيث تقرر لها هذا المبلغ بواسطة الملك فؤاد .

٤- لا يجوز لأى أحد من العائلة سواء أكان أميرًا أم أميرة أن يأخذ أى مرتب إلا إذا بلغ سن الرشد.

٥- أقصى مرتب للأمراء هو ٢٥٠ جنيهًا ولا يمكن أن يزيد على ذلك مطلقًا ، ويمكن أن يكون أقل من ذلك حسب ما يتقرر وذلك لإمكان توزيع المخصصات على جميع العائلة.

٦- كل أمير أو أميرة سحب منه اللقب يحرم من المرتب وليس له حق المطالبة به.

٧- يمتاز الأمراء الآتيين فى تقرير المرتبات أ- القريب الحاكم ب – رئيس عائلة ج- ولى عهد سابق.

٨- يلزم ملاحظة عدم إعطاء معاش للأمراء الذين أخذ آباؤهم أطيانًا بدل المعاش ، كما هو موضوع فى القانون إلا إذا كانت حالتهم محتاجة للمساعدة ، وكان باقيًا من المخصصات ما يسمح بمساعدتهم .

٩- المخصصات تكون للأمراء والأميرات الآتيين أ- أقرباء الحاكم ب- ولى العهد السابق ج- الأمراء والأميرات الذين من أب وأم من الأمراء، أما الذين هم من أولاد الباشوات وغيرهم من الخارج فليس لهم حق المطالبة بأى معاش.

١٠- لا يجوز قطع مخصصات أمير أو أميرة إلا إذا حرم من اللقب[١].

وقد كانت المرتبات حتى يونيه ١٩٣٦ كالتالى:

مرتب قديم	مرتب جديد	حضرات أصحاب السمو الأمراء
مليم جنيه	مليم جنيه	
١٠٠	١٥٠	صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
١٠٠	١٠٠	صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم
٨٠		صاحب السمو الأمير إسماعيل داود[٢]

وفى ١٩٣٦/٧/٢٣ صدر أمر ملكى رقم٤٥ بترتيب مخصصات الأسرة المالكة جاء فيه:

مجلس الوصاية : بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٦ بشأن مباشرة مجلس الوصاية للحقوق الى يختص بها الملك بصفته رئيس الأسرة المالكة، وعلى المادة الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة : أمرنا بما هو آتٍ :

١- تظل مخصصات حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى كما هى

مليم جنيه

٣٣٣ ٨٣٣ (ثمانمائة وثلاثة وثلاثون جنيهًا ، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مليمًا) شهريًا .

---

(١) محفوظات عابدين : رقم ٦٧٤ مخصصات شهر يونية ١٩٣٦/٦/٢٦.

(٢) محفوظات عابدين : رقم ٦٧٣ مخصصات الأسرة المالكة ١٩٣٦/٨/١ - ١٩٣٨/٨/١٥.

٢- يرتب ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) شهريًا لحضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على ولى العهد اعتبارًا من ٢٨ إبريل ١٩٣٦.

٣- اعتبارًا من أول يوليه ١٩٣٦ وإلى حين صدور أوامر أخرى تكون المرتبات الشهرية لحضرات أعضاء البيت الملكى حسب البيان الآتى:

مرتب قديم	مرتب جديد	تعديلات	حضرات أصحاب السمو الأمراء
مليم جني	مليم جنيه	مليم جنيه	
١٠٠	١٥٠		حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
--	١٢٥		حضرة صاحب السمو الأمير محمد على حليم
١٠٠	١٢٥		حضرة صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم فى أول أغسطس ١٩٣٦
٨٠	٩٠		حضرة صاحب السمو الأمير إسماعيل داود[1]

وقد أصبحت مخصصات الأسرة المالكة منذ ١٩٣٩ - ١٩٥٠ كالتالى :

مخصصات صاحب الجلالة الملك فاروق

فى الشهر	فى السنة
مليم جنيه	مليم جنيه
٣٣٣ ٨٣٣٣	١٠٠ ألف

مخصصات حضرات أعضاء البيت الملكى

فى الشهر فى السنة

(١) محفوظات عابدين : رقم ٦٧٣ أمر ملكى رقم ٤٥ بترتيب مخصصات أعضاء الأسرة المالكة فى ١٩٣٦/٧/٢٣ .

٣٣٣	٨٣٣	-- ١٠ آلآف لحضرة صاحبة الجلالة الملكة
٣٣٣	٨٣٣	-- ١٠ آلآف لحضرة صاحبة الجلالة نازلى- أوقف فى أول مايو ١٩٥٠
--	١٠٠٠	١٢ ألف لحضرة صاحب السمو الملكى ولى عهد المملكة المصرية
٦٦٧	٦٦٦ ، ٥	-- ٦٨ ألف لباقى حضرات أعضاء الأسرة المالكة

٣٣٣	٨ ، ٣٣٣	-- ٠٠٠ ، ١٠٠ الجملة

وقد صدر الأمر الملكى رقم ٣٢ بقطع مرتب حضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة اعتبارًا من ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ وكان استحقاق جلالتها من ال١٦ يومًا من نوفمبر المذكور مبلغ ٤٤٤ مليمًا و ٤٤٤ جنيهًا وهو ما صرف، والباقى وقدره ٨٨٩ مليمًا و ٣٨٨ جنيهًا ضم على مخصصات شهر نوفمبر ١٩٤٨ فالجملة ٥٥٦ مليمًا و ٦٠٥٥ جنيهًا بعد أن كانت ٦٦ مليمًا و ٥٦٦٦ جنيهًا وابتداء من شهر ديسمبر ١٩٤٨ يكون المخصص الشهرى لجميع أعضاء الأسرة الملكية عدا جلالة الملكة نازلى وسمو العهد ٦٥٠٠ جنيه شهريًا؛ حيث ضم ١٠٠٠٠ جنيه على مبلغ ٦٨٠٠٠ جنيه فالمجموع ٧٨٠٠٠ جنيه يقسم على ١٢ شهرًا فالناتج ٦٥٠٠ جنيه شهريًا

المرتبات الشهرية لحضرات أعضاء الأسرة الملكية من مايو ١٩٣٩ - إبريل ١٩٥١

حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير محمد على	مليم جنيه ١٠٠٠
حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم	١٥٠
زيد فى أول مارس ١٩٥١ إلى ٢٥٠	
حضرة صاحب السمو الأمير محمد على حليم	١٢٥ توفى إلى رحمة الله فى ١٧ يناير ١٩٤٤
حضرة صاحب السمو الأمير إبراهيم حليم	١٢٥

حضرة صاحب السمو الأمير إسماعيل داود ٩٠ [١]

كما أصبحت المخصصات الشهرية من ديسمبر ١٩٥١ – إلى يوليه ١٩٥٢ كالآتى:

مليم	جنيه	
٣٣٣	١٠٠٠	حضرة صاحبة الجلالة الملكة ناريمان
	١٠٠٠	حضرة صاحب السمو الملكى الأمير أحمد فؤاد
	٢٥٠	حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
	٩٠	حضرة صاحب السمو الأمير إسماعيل داود[٢].

القصر والأوضاع السياسية لأمراء الأسرة المالكة

شكل الصراع على العرش بين الأمراء والقصر أحد الأحداث التى غمرت الحياة السياسية فى مصر فيما بين الفترة (١٩٢٩ – ١٩٥٢) ؛ حيث حاول القصر فرض هيمنته على الدور السياسى الذى لعبه الأمراء غير أنه اصطدم بمشاركة الأمراء فى معترك الحياة السياسية بين قوى الصراع القصر –الأحزاب – الوجود الإنجليزى، نكاية فى صاحب العرش ولترسيخ وجودهم السياسى خلال تلك الفترة.

الأمراء والقصر ١٩٢٩ – ١٩٣٧

الأمراء ومجلس الوصاية

تعرض الملك فؤاد للمرض فى صيف ١٩٣٣، ثم عاوده المرض فى صيف ١٩٢٤، وكان عبد الفتاح يحيى رئيسًا للوزراء آنذاك، وكان القائم بأعمال السفارة البريطانية وقتها، مستر موريس بيترسون وهو رجل استعمارى متطرف [٣]

---

(١) ديوان جلالة الملك : مخصصات الأسرة الملكية س/٢/١٩/٩ مايو ١٩٣٩- ديسمبر ١٩٥١ .

(٢) محفوظات عابدين : رقم ٦٧٣ بيان المخصصات الشهرية فى يولية ١٩٥٢.

(٣) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره .ص ٢٧.

وقد خاف الملك على حياته خصوصًا وأن الأمير فاروق ولى العهد لم يكن قد بلغ بعد السن القانونية لتولى شئون الحكم [١].

وكان الملك قد أصدر فى عام ١٩٢٢ قانون خاص بتنظيم وراثة العرش المصرى، كان من ضمن أحكامه فى حالة عدم بلوغ ولى العهد السن القانونية أن يضع الملك فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة، بحيث لا يفض المظروف إلا بعد وفاة الملك، وفى البرلمان أمام أعضائه فإذا أقر البرلمان الوصية الملكية نفذت إذا خالفها اختار البرلمان الأوصياء وفق رغبته [٢].

وقد اعترف بهذا القانون دستور ١٩٢٣ وكذلك دستور ١٩٣٠ الذى صدر بعده[٣] لذلك عندما مرض الملك فؤاد، واشتد عليه المرض كان حريصًا أن يختار لولى عهده الأمير فاروق مجلسًا للوصاية على العرش إلى أن يبلغ الأمير سن الرشد، ومن ثم عندما كان توفيق نسيم رئيسًا للديوان فى ١٠ إبريل ١٩٢٢ استدعاه الملك فؤاد وسلمه مظروفين مختومين بخاتم الملك وبهما أسماء الأوصياء لإيداع أحدهما محفوظات الديوان السرية، وتسليم الآخر إلى رئيس الحكومة (عبد الخالق ثروت باشا) وصية الملك، وقد تضاربت الآراء فيمن وقع عليه الاختيار ليكونوا أوصياء على العرش، ويذكر نسيم باشا أن الملك قد اختار الأمير جميل طوسون، وعبد الرحيم صبرى باشا والد الملكة نازلى، وعدلى يكن باشا [٤] ونسيم باشا وقيل إنه على إثر وفاة عبد الرحيم صبرى باشا تغيرت الوصية، وأصبحت تتضمن عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخرى [٥].

ولما كان القصر يحتل مكانة رئيسية فى تقديرات السياسة البريطانية باعتباره أحد قوى الصراع السياسى، ثم ما كانت له من صلات خاصة بقوى الاحتلال على

---

(١) فخر الدين الأحمدى الظواهرى:السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى ، مطبعة الاعتماد ١٩٤٥ ص ٣٢١.

(٢) الأهرام: ٢٨ إبريل ١٩٣٦ عدد ٢٨٣٩٦ .

(٣) الشيخ الظواهرى : مرجع سبق ذكره ص ١٢٣ .

(٤) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره. ص ٨٢ .

(٥) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٨٣ .

نحو ظهر معه حرصها ليس فى تثبيت فؤاد ملكًا على البلاد وحسب وإنما امتد إلى تنظيم وراثة العرش فى أسرته ضمانًا لاستمرارالتبعية والولاء للإنجليز.

لذلك فما كان من مرض الملك فؤاد، فضلاً عن احتمالات وفاته قد حدا بالسلطات البريطانية فى مصر إلى أن تتخذ من أسباب الحيطة ما يضمن استمرار بقاء نفوذها وتأثيرها على العرش بالإضافة إلى ما ظهر من مخاطر تزايد النفوذ الإيطالى داخل القصر مما جعل الشكوك تساور دار المندوب السامى التى بدأت اعتراضها على بقاء بعض من الموظفين الإيطاليين داخل القصر بحجة أنهم يعملون لحساب دولتهم، كما أن زيارة ملك إيطاليا فى أواخر عامْ ١٩٣٢ والاستقبال الباهر الذى استقبل به لم يكن باعثًا على ارتياح دوائر السياسة البريطانية فى مصر .

ومن ثم توفرت البواعث القوية للتدخل لدى دوائر القصر فيما يتصل بمسألة الوصاية على العرش، وقد كان لدار المندوب السامى مطالب حيوية فيما يتصل بمجلس الوصاية، فاقترحت من جانبها ثلاثة أوصياء وهم الأمير محمد على وتوفيق نسيم والشيخ المراغى، وقد تمت هذه الترشيحات على أساس يمثل الأول الأسرة الحاكمة ويتمتع بشعبية كبيرة لدى الشعب المصرى والأحزاب وصداقة الإنجليز، أما الثانى فقد كسب تأييد الإنجليز بسبب معارضة الملك فى هذا العام، ومقبولاً من الوفد، أما المرشح الثالث فقد كان يتمتع بشعبية لدى حزب الأحرار الدستوريين[١].

وقد نوهت الصحف المصرية إلى مسألة تعيين الأمير محمد على فى مجلس الوصاية ففى المقطم ذكرت نقلاً عن جريدة التليغراف اجتماع بمنزل الأمير محمد على بمجرد قدومه من لندن وذلك لبحث المباحثات التى جرت مع الأمير هناك حول المسائل السياسية التى نشأت فى أعقاب مرض الملك فؤاد[٢].

---

(١) سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ط٢ ، ١٩٩٦ . ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) المقطم: ٦ أكتوبر ١٩٣٤ ١٤٣٥٦ .

كما ذكرت صحيفة الأهرام فى مقال لها فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٤ أن الأمير محمد على كان فى مقدمة المرشحين لمجلس الوصاية على الملك

وعندما طلب المستر " موريس بيترسون" القائم بأعمال السفارة البريطانية وقتها من رئيس الوزراء معرفة الأوصياء على العرش، ولما لم يجبه، أعاد الطلب على ناظر الخاصة الملكية زكى الإبراشى وكان يقوم بأعمال رئيس الديوان ورفض الإبراشى أيضًا، مما أدى إلى انتقاد بيترسون طريقة حكم الملك فؤاد فاستقال على إثر ذلك رئيس الوزراء، وعين نسيم باشا بدلاً منه، ثم تحسنت صحة الملك فؤاد وتضاءلت مسألة الوصاية بصورة مؤقتة فى مجال السياسة البريطانية إلى أن توفى الملك فؤاد فى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ وتبين أن وصية الملك انحصرت فى[١] محمد توفيق نسيم باشا، وعدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا، وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل[٢] وكان على الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا الحصول مبدئيًا على موافقة الحكومة البريطانية على المرشحين وقد وضعت دار المندوب السامى مجموعة من الشروط التى ترى توفرها فيمن يعين وصيًا على العرش [٣] وهى ١- أن يعمل لمصلحة الشعب المصرى ٢- أن يكون على صلة وثيقة بالوجود البريطانى ٣- أن يكون له ثقل سياسى ولا يكون من السياسيين الحزبيين ٤- أن يعتمد عليه فى الحفاظ على الملك الصغير والإشراف على شئونه [٤] .

وعلى ضوء هذه الشروط اقترح المندوب السامى عقب وفاة الملك فؤاد أن يعين الأمير محمد على رئيسًا لمجلس الوصاية والشيخ المراغى عضوًا بالمجلس [٥] وكان المندوب السامى حريصًا على إبعاد المناوئين للسياسة البريطانية أمثال: الأمير عمر طوسون ومحمد طاهر، وقد اعترض رئيس الوزراء على الشيخ المراغى [٦].

---

(١) مذكرات حسن يوسف: مرجع سبق ذكره. ٢٧.

(٢) عبد الرحمن فهمى : مرجع سبق ذكره. ص ١٨ .

(٣) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ٨٤ .

(4) F . o 407 / 219 N o 77 La mpson ,To Eden, May 5 Th 1936 . Tell 388

(٥) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ٨٤ .

(٦) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٢٧ .

ثم أوعز إلى المندوب السامى أن يستطلع رأى الزعماء السياسيين المصريين، ومن ثم اجتمع لامبسون برؤساء الأحزاب الثلاثة مصطفى النحاس باشا، محمد محمود باشا، وإسماعيل صدقى باشا واطلع كل منهم على الشروط التى وضعها الإنجليز لاختيار الأوصياء [1] .

ثم اتفق زعماء الجبهه الوطنية مع رئيس الوزراء على الأوصياء على أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك، واجتمع المجلس لفض مظروف الأوصياء وشملت الأسماء عدلى يكن، وتوفيق نسيم، ومحمود فخرى، ولم يقرها البرلمان وأعلن النحاس أن زعماء الأحزاب قد اتفقوا على أن يكون الأوصياء هم الأمير محمد على، وعزيز عزت، وشريف صبرى، وأقرها البرلمان وأدوا اليمين الدستورية .

وقد كان الأمير محمد على مؤيد من بريطانيا، وأثناء اجتماع رؤساء الأحزاب بالمندوب السامى حاز على تأييد الجميع هذا بالإضافة إلى سعيه للحصول على مقعد فى ذلك المجلس الذى ربما يكون مقدمة لكرسى العرش، وجاء اختيار عزيز عزت حيث لم يعترض عليه أحد، أما شريف صبرى فهو خال الملك وصاحب موقف معتدل، ومع أن لامبسون ذكر للندن أنه كان هناك بعض التردد حيث خشى أن يكون دائمًا فى صف الملك .

لكن انتهى الموقف لصالحه بناء على رجاء الملكة نازلى للنحاس لحماية ابنها من مؤامرات الأمير محمد على[2]. وفى هذا ما يؤكد طموح الأمير محمد على فى العرش وتأييد بريطانيا له

وقد كان مسألة اختيار الأوصياء والطريقة التى تمت بها وصية الملك كان لها مجموعة من الدلالات يمكن رصدها فيما يلى ١- فهى بمناسبة آخر انتصار دستورى أحرزه الوفد على الملك فؤاد ولو بعد وفات ٢-وهى أيضًا بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذى ينتصر فى النهاية، وأنه ليس أمامه سوى اتباع

---

(١) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ٨٤ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٢٩.

طريقه وأخيرًا فضل أسبغه الوفد على أعضاء مجلس الوصاية الجدد على أساس أنهم من اختياره[1].

دور الأمير محمد على فى مجلس الوصاية

حاول الأمير محمد على أثناء ترأسه مجلس الوصاية فرض سيطرته على الوضع السياسى خصوصًا الملك الصغير فاروق غير أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل أمام حكومة النحاس وسلطات الإنجليز.

وكان أول أزمة تعرض لها التى أثيرت حول مسألة بلوغ الملك فاروق سن الرشد فيما يختص بالتصرفات المدنية، حينما قدم على ماهر قبل أن يترك مقعده الرسمى إلى مجلس الوزراء مذكرة خاصة بتوضيح هذا السن، وقد بنيت على الرأى الذى أبداه رئيس لجنة قضايا الحكومة ووافق على بيان الرأى الشرعى شيخ الأزهر، ومفتى الديار المصرية، ورئيس المحكمة الشرعية العليا الذين قالوا إنه إذا بلغ الشخص الخامسة عشرة من عمره أصبح أهلاً للتصرف فى ماله، وأن يكون ناظر وقف ووصيًا على غيره .

وبالطبع أيد مجلس الوزراء، وعليه صدر مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بإعلان سن الرشد لفاروق فى هذا الشأن، وعقب ذلك رفعت الخاصة الملكية طلبًا لمحكمة مصر الشرعية بأن تقرر وتمكن فاروق ناظرًا على أوقاف الخديو إسماعيل، وعقدت الجلسة وقررت واستتبع ذلك طلبات مماثلة لباقى المحاكم، وتولى مراد محسن الممتلكات الملكية، وأصبح المسؤل عن الأوقاف الملكية، وأقصيت رقابة مجلس الوصاية كلية فى هذا الخصوص، ونجحت سياسة على ماهر فى جعل القصر الحصن المنيع للملكية [2].

وتحدث الأمير محمد على مع لامبسون بخصوص هذا القانون حيث أوضح لامبسون بأن الهدف منه هو منع الأوصياء خصوصًا الأمير محمد على من

---

(١) يونان لبيب رزق : مرجع سبق ذكره ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣٦ .

التدخل فى الأملاك الخاصة بالملك، وإخوته ولأن هذا القانون اعتمد على الشريعة الإسلامية، وأيدته السلطات العليا، فلم يكن من السهل رفض هذا القانون [1].

وراح الأمير يطرق بابًا آخر فاقترح رفع سن الرشد السياسى إلى خمس وعشرين سنة وبالتالى يصبح عن الوصاية سبع سنوات يتمكن من خلالها ممارسة السلطة التى يحلم بها، وأرجع السبب إلى أهمية أن يعود الملك إلى بريطانيا ليستكمل تعليمه .

وقد قوبل هذا الرأى بالرفض من جانب السياسيين من مختلف الأحزاب؛حيث رأوا أن الملك يتولى سلطاته الدستورية حينما يبلغ من العمر واحد وعشرين سنة، وهى سن الرشد الذى حدده قانون المجلس الحسبى لعام ١٩٢٥ ومن ثم فإن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد رفع سن الملك خوفًا من تحكم الوفد الذى رأى فيه الحزب الحاكم بعد أن وازن أموره أن من المصلحة إبقاء الوضع على ما هو عليه، وربما أعتقد من السهل ترويض الملك الصغير عن مجلس الوصاية الذى يحكم فيه الأمير الأوتقراطى ورفضت الوزارة إجراء أى تغيير، ومن ثم فقد باءت محاولات الأمير محمد على بالفشل بسبب سيطرة الوفد.

كما أصبح مجلس الوصاية برئاسة الأمير تحت سيطرة سلطات الاحتلال؛ حيث طالب لامبسون إبعاد فيروتشى كبير المهندسين الإيطالى خوفًا من التأثير الإيطالى على الملك، وقد أيد هذا الطلب كلاً من النحاس والأمير محمد على، وأخذ على ماهر على عاتقه استعجال القصر عن طريق الملكة وشريف صبرى لإحالة فيروتشى إلى المعاش، ولم يمض سوى يوم حتى انتهز الأوصياء فرصة طلبه لإجازة مدتها ثلاثة أشهر، وألغى عقده، وانتهت خدمته ، وسعد لامبسون لهذا الإجراء، وعبر عن امتنانه لعزيز عزت لحسن التصرف[2] وعد ذلك نصرًا للسياسة البريطانية.

ثم أثيرت مسألة استكمال تعليم فاروق دراسته كخطوة لاحتواء الملك؛ حيث كان فاروق يدرس فى الكلية العسكرية فى " ولتش " بلندن منذ عام ١٩٣٥ بناء على رغبة بريطانيا فى إصباغ فاروق بالصبغة البريطانية ، وحتى يكون أكثر طواعية

(1) F . O 371 – 20107, J4472 -2 – 16, Lampson- Eden,Cairo,May8,1936 ,No 522.

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٢٥٠ .

لرغباتها، وكان رائده هناك أحمد حسنين " الأمين الثانى للملك فؤاد آنذاك، وعلى إثر وفاة الملك فى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ والمناداة بفاروق ملكًا على مصر انتقل إلى مصر[١] .

وبعد عودته التقى لامبسون بشريف صبرى لمناقشة مسألة تعليم فاروق وعبَّر الوصى عن رأيه بأن عودة الملك لإتمام تعليمه سيكون له الأثر السيئ لدى الشعب المصرى الذى تعلق بمليكه، وأوضح أن كلاً من نازلى وفاروق قد اشتركا فى الإدلاء برأيهما، والثلاثة يعتبرون أن الوضع السليم أن يعهد إلى مدرس إنجليزى له من المؤهلات المناسبة التدريس للملك .

واقترح شريف صبرى فحص الموضوع مع زميليه، ثم طالب المساعدة من لامبسون، وفى ٢٠ مايو جرت مقابلة مع فاروق ولامبسون[٢]، ثم جلس لامبسون مع أحمد حسنين رائد الملك حيث عبر حسنين عن مخاوفه من محاولات الأمير والنحاس اللذان يؤيدان عودة فاروق إلى إنجلترا لذلك أبلغوا الملك أن فكرة سفره تهدف إنجلترا من ورائها إخراجه من مصر حتى تستطيع السيطرة على الأمور فيها، وكان رد لامبسون أن عودة الملك فاروق إلى إنجلترا يجب أن تكون برغبته وأكد على أنها لم تكن خطة إنجليزية للسيطرة عليه[٣] ثم تحدث لامبسون مع الأمير محمد على وأخبره الأخير أنه ليس لديه أى مصالح شخصية، وأنه قابل الملكة وبين لها أنه يعمل لمصلحة الملك فاروق، ثم ذكر الأمير أسباب التخوف من سفر الملك وهى الخوف من التعرض للفساد الخلقى خصوصًا أنه لايزال فى سن صغيرة، ثم وافق الأمير محمد على على رغبة لامبسون فى تعيين إنجليزى ليقوم بالتدريس للملك وذلك بعد موافقة الملكة نازلى[٤].

وانتهت المسألة بتأييد الأوصياء لرغبة بريطانيا، وسافر لامبسون إلى لندن للتفاوض بشأن تعليم الملك ووقع الاختيار على إدوارد فورد من جامعة إيتون ليقوم

---

(١) سامى أبو النور : مرجع سبق ذكره ص ٢٧- ٢٨ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣٢ ٣٣ .

(3) - F . o. 371- 20108, J 4590- 2- 16, Lampson- F. o, Cairo, May20, 1936, No 450

(4) - F. o . 371 – 20109 , J 4812- 2- 16, Lampson- F. o. Cairo, May20, 1936

بتعليم الملك ووصل مصر فى أغسطس ١٩٣٦ ولما لم يلق أى اهتمام، وعدم تعاون من جانب فاروق انتهى الأمر بسفر فاروق إلى لندن لاستكمال تعليمه هناك فى٢٧ فبراير ١٩٣٧ [١].

وفى إطار سيطرة الوفد على القصر فقد تضمن الخطاب الذى وجهه النحاس إلى مجلس الوصاية بمناسبة تأليف وزارته أنه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة وامتداد بالأمم ذات التقاليد البرلمانية فإنه ينوى إقامة وزارة للقصر وتسهيلاً لحسن سير العمل البرلمانى إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين، وقد كان الهدف من ذلك أن يسيطر الوفد تمامًا على القصر؛ حيث يصبح وزيرًا سياسيًا يتبع الوزارة فى الاتجاه الذى يسير فيه كيفما كان[٢].

وقد رشح النحاس محمد خليل بك كوزير للقصر ، وقد وافق الأمير محمد على على هذا الترشيح واقترح أن يعين إلى جانب الوزير، وكيل وزارة كفء، غير أن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من جانب لامبسون بسبب ميول محمود خليل الفرنسية، ومن ثم أقنع مجلس الوصاية بالاعتراض على هذه الفكرة الذين رأوا بأن إنشاء وزارة للقصر يعتبر انتهاكًا لحقوق العرش والدستور[٣]، وقد أقرت وزارة الخارجية البريطانية هذا الرأى وتمسك به المندوب السامى فى مواجهة النحاس[٤] وقد تم التوصل إلى حل وسط بشأن ذلك بإنشاء منصب الوكيل البرلمانى لشئون القصر، وأختير عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب، وتقرر أن يكون مقر صاحب هذا المنصب فى رئاسة الوزراء لا القصر، وأن يعمل كمعاون لرئيس الوزراء فى شئون القصر دون أن يقلل من هيبة الملك[٥]. وما لبث أن ألغيت وظائف وكلاء الوزارات البرلمانيين، وواجه الوفد ظروفًا أكبر من التمسك بمثل تلك المناصب[٦].

وعندما شكلت قضية رئاسة الديوان الملكى نزاعًا بين الملك ورئيس الحكومة حيث تولى هذا المنصب فى ١٩٣٤ أحمد زيور لكنه قدم استقالته، ثم جرت المناقشات

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣٥- ٣٧ .

(٢) يونان لبيب : مرجع سبق ذكره ص ٣٨٥ .

(3) F. o. 407 / 219, No 88, Lampson, - To Eden , May, 15 TH , 1936 Tel 433

(٤) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ٩٠ .

(٥) يونان لبيب رزق : مرجع سبق ذكره ص ٣٨٦ .

(٦) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٤٥ .

بين الوفد والملك حول من يشغل هذا المنصب واقترح الوفد أكثر من مرشح [1] وقبل بالرفض من جانب الملك لعدم رغبته فى أن يتولى هذا المنصب رجل وفدى، ثم عاد النحاس ورشح حافظ عفيفى ثم أحمد نجيب الهلالى، ثم أمين يوسف فرفض الملك[2] وأبدى رغبته فى تولى على ماهر لهذا المنصب واعترض النحاس حيث رأى أن هذا التعيين سوف يقوى من نفوذ القصر [3].

وحاول الأمير محمد على التدخل فى الأمر، وكان لا يؤيد على ماهر فى تولى هذا المركز، ومن ثم سعى لدى الملك لإقناعه فى عدم التعيين قبل موافقة النحاس وذلك تأييدًا منه لموقف النحاس الرافض لهذا التعيين .

وقد جرت مفاوضات بين النحاس وعلى ماهر عن طريق أمين عثمان وأحمد ماهر، غير أن فاروق أصر على تعيين على ماهر فصدر الأمر الملكى بتعيينه فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ [4].

مجلس الوصاية والخلاف حول حفل تتويج الملك

شكلت مسألة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك فاروق بالإضافة إلى حفلة أداء اليمين أمام البرلمان خلافًا بين القصر والوفد [5]؛ حيث اقترح الأمير محمد على أن تقام حفلة دينية كبرى وذلك بعد أداء الملك فاروق اليمين الدستورية أمام البرلمان فى مسجد الرفاعى لتتويج الملك فاروق ويدعى إليها الأمراء، وكبار الرجال الرسميين، وممثلوا الهيئات الرسمية ورئيس الوزراء والشيوخ والنواب، ويقف شيخ الأزهر الشيخ المراغى بين يدى الملك ويدعو له أن يوفق الملك لخدمة شعبه، وبعد أن يؤدى الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان، ثم يقدم له شيخ الأزهر سيف جده محمد على [6] ورأى الأمير أن يكون الاحتفال متناسبًا مع مكانة مصر الإسلامية

---

(١) المصور : ١٦ يولية ١٩٣٧ عدد ٦٦٦ .

(2) F. o . 371 , 20882, J3895- 20- 16, Kelly-Eden, , Sept 9, 1937

(3) F . o . 731 -20886, J4134- 20 16, Kelly- F.0, Cairo, Oct. 2, 1937.

(٤) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٧٥ .

(٥) لطيفة سالم: المرجع السابق ص ٤٥ .

(٦) الأهرام: ١٤ مايو ١٩٣٧. عدد ١٧٩١٥ .

لأنها زعيمة البلاد الإسلامية [1] وإن هذا الاحتفال إحياء للتقاليد الإسلامية؛ التى جرى العمل بها فى عهد سلاطين آل عثمان، وقد اتبعت فى مصر نفسها [2].

وقد لقيت هذه الدعوة تأييدًا من الأزهر؛ حيث استهدف الشيخ المراغى تقديم الملك الشاب المسلح بسلاح الدين كسلاح وحيد لمقاومة جماهيرية النحاس المسلح بحب الجماهير الشعبية[3].

ثم اجتمع علماء الأزهر ، واستقر رأيهم على إرسال برقيات تأييد للأمير محمد على على اقتراحه [4] .

كما لقيت دعوة الأمير تأييدًا من الإخوان المسلمين حيث ذكر الشيخ البنا " كان المسلمون فى الخلافة يرجعون إلى الخليفة فأين هو الآن ، لابد أن نعمل جميعًا على إيجاده "[5].

وفى سبيل إتمام هذه الرغبة التقى الأمير محمد على برئيس الوزراء، وعرض عليه الاقتراح ووعده النحاس بالبت فيه [6].

وقد انقسمت الصحف المصرية إلى مؤيد ومعارض؛ حيث أيدت البلاغ المؤيدة لسياسة القصر هذه المسألة فذكرت أن إقامة حفلة دينية ليس معناه أن تكون هذه الحفلة شرطًا فى ولاية الملك، ولا دلالة على تلقى السلطة الملكية، وإنما هى رسم من المراسم كإقامة الحفلة العسكرية، أو إقامة حفلة للتشريعات، أو تنظيم موكب للعبور بين مكان ومكان، وأن إقامة حفلة دينية غير مناقضة للدستور حيث إن المادة التاسعة والأربعين من الدستور تنص على أن الإسلام دين الدولة، وأن اللغة العربية لغتها الرسمية، فأى احتفال أولى بأن تظهر فيه هذه الحقيقة من الاحتفال بولاية الملك وهو عنوان الدولة وتاجها الأعلى [7].

---

(١) الأهرام: ١٦ مايو ١٩٣٧. عدد ١٧٩١٧

(٢) الأهرام: ١٧ مايو ١٩٣٧. عدد ١٧٩١٨.

(٣) رفعت السعيد: مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل . دار القضايا ، بيروت، ١٩٧٦ص٥٦

(٤) الأهرام : ١٧ مايو ١٩٣٧ ،عدد ١٧٩١٨

(٥) فاروق هاشم: مرجع سبق ذكره ص ٤٤ .

(٦) البلاغ : ١٠ يولية ١٩٣٧. عدد ٤٥٧١.

(٧) البلاغ : ٢٢ يونية ١٩٣٧. عدد ٤٥٦٧ .

أما الأهرام فقد أيدت الحفلة الدينية، وباركت مظاهر التأييد من جانب الأزهر وعلمائه [1].

أما صحيفة المصرى المؤيدة لسياسة الحكومة فقد هاجمت هذا الاقتراح فذكرت أن حفلة تتويج الملك وتقليده سيف محمد على يشبه تتويج ملك بريطانيا فى كنيسة وستمنسر، كما جرت التقاليد عند الإنجليز، ثم قالت الصحيفة إن شيخ الازهر ذكر أن مسألة التتويج ليست من مسائل الدين، بالإضافة إلى أن سيف محمد على لا وجود له أصلاً ، كما ذكرت أن الحفلة الدينية مناقضة لنصوص الستور الذى يرى أن يتولى الملك سلطته تحت قبة البرلمان، كما هاجمت الصحف التى أيدت الحفلة واتهمتها بالتغرير والتضليل وإثارة ضجة باسم الدين أما من ناحية الدين فقد ذكر شيخ الأزهر من قبل أنه ليس فى الإسلام شىء من هذا القبيل، فالإسلام دين البساطة وتقاليده أبعد ما تكون عن أمثال تلك المظاهر التى هى أقرب للوثنية، وما كان الخلفاء يتوجون فى المساجد، وما كانت تجرى لهم احتفالات كهذه بل كانوا يبايعون، فهل يريد أصحاب الفكرة البيعة .

فالنظام الدستورى خير ضامن لحقوق الملك والبيعة، ثم دعت إلى أن تترك الأمة لتحتفل بمليكها تبعًا للتقاليد الدستورية التى أحاطت الملك بسياج التكريم، وأحاطت حقوقه وحقوق الأسرة الملكية بسياج من الضمانات [2].

ثم ذكرت فى هجومها على جريدة البلاغ فى ٢٣ يونية ١٩٣٧ " أفلا يبغى البلاغ ليرى أن المقصود من حفلة التتويج يقسم فيها الملك واليمين الخاصة بالولاء لشعبه والبر بقوانينه والعمل على رفاهية الأمة وسعادتها، ألا يكفى هذا دلالة على أن المقصود إنما هو إيجاد سلطة جديدة بجانب سلطة الأمة وهى:

الرياسة الدينية التى يراد أن تتولى هى تتويج الملك أن تتولى تقليده السلطة، وأن تتولى تحليفه اليمين فكلنا نعرف تقدير الملك لرجال الدين ولا سيما لشيخ

---

(١) الأهرام : ١٤ مايو ١٩٣٧. عدد ١٥٥٦٧ .

(٢) المصرى: ٢١ يونية ١٩٣٧. عدد ٢٥١.

الأزهر، ومن ثم فنحن نهاجم مظاهر الوثنية التى يراد إقامتها فى مسجد من مساجد مصر، والتى يراد من ورائها تخطى الدستور وتجاهل الأمة وممثليها [1].

وانتهز النحاس فرصة وجوده فى لندن ومر على باريس، حيث التقى بفاروق وسأله عن رغبته بشأن حفلات التولية، وتأدية اليمين الدستورية، فذكر فاروق أنه على علم بما يدور حول الحفلة الدينية، وأنه لم يقطع بعد برأى، ثم انفرد رئيس الوزراء بأحمد حسنين، وأوضح له مخالفة هذا الراى للدستور ورفض الوزارة له، كما ذكر أن الحفلة الوحيدة التى توافق عليها أن يؤدى الملك اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان وقفًا للدستور وبذل زعيم الوفد كل جهده لإبعاد هذا التيار الذى وجد مساندة وتشجيعًا من العناصر المناوئة، والتى ضمنت بعض الجماعات الأيديولوجية، وطلب رئيس الوزراء ووزير ماليته من محمد التابعى الصحفى المرافق للرحلة الملكية أن يحاول إقصاء هذه الفكرة تمامًا من ذهن الملك[2].

وتحدث محمد التابعى مع الدكتور حسنى مساعد سكرتير الملك الخاص فى هذا الموضوع، وذكر أن هذه الحفلة ومراسيمها ليست من مصلحة الملك؛ لأنها تشبه حفلة تتويج ملك إنجلترا وليست من مصلحته ومخالفة لأحكام للدستور الذى تتمسك به الوزارة الوفدية فاقتنع الملك بهذا الكلام، وأبلغ رئيس حكومته خبر تنازله عن فكرة هذه الحفلة وحدد برنامج الحفلات التى ستقام بمناسبة توليه سلطاته الدستورية.

غير أن الأمير محمد على أصر على إقامة حفلة دينية وحفلة مبايعة يقلد فيها فاروق سيف جده الأكبر محمد على باشا وذلك عندما ذهب النحاس بنفسه ليبلغه أن الملك تنازل عن هذه الحفلة حيث ذكر الأمير أن إذا كان الملك قد تنازل عن إقامة هذه الحفلة فإن هذه المسألة تهم الأسرة المالكة كلها، وأنه بصفته نائبًا عن الأسرة يرى وجوب إقامة هذه الحفلة.

ومما زاد من توتر الجو أن حددت أيام الإحتفال ٢٩، ٣٠، ٣١ يوليو وهى توافق الخميس، والجمعة، والسبت، وأبدى الأمير رغبته فى أن يؤدى فاروق صلاة الجمعة

---

(١) المصرى: ٢٣ يونيه ١٩٣٧. عدد ٢٥٣.

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٤٧ .

فى ثانى يوم من أيام الحفلات فى جامع الأزهر الشريف، وأن يتلو شيخ الأزهر دعاء خاصًا، وقد وافق فاروق على ذلك [1]

وقد رأى النحاس فى هذه الصلاة والدعاء الخاص عودة إلى الحفلة الدينية فرفضها، حيث رأى أن فى ذلك تشجيعًا للثائرين على الحكومة وضربة تذل الوزارة وتضعها أمام المعارضة .

وسافر محسن مراد للملك بخصوص هذه المسألة وبين للملك أن هذه فرصة لكسب ود الوزارة وصداقتها وقد نجح محسن مراد فى مهمته[1].

وانتهت هذه الأزمة حينما اجتمع مجلس الوزراء فى ٢٣ يونيو ١٩٣٧ وقرر بالإجماع رفض الاقتراح الخاص بإقامة حفلة دينية، وركز النحاس على أن الاحتفال مجال وطنى يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين - مسلمين وغير مسلمين- ، ورفض أن يدعى للملك دعاء خاصًا فى أول صلاة الجمعة ثم يتلى فى المعابد اليهودية يوم السبت وفى الكنائس المسيحية يوم الأحد وأن يكون الاحتفال تحت قبة البرلمان حيث يؤدى الملك اليمين الدستورية أمام مجلس الشيوخ والنواب [2] وبذلك استبعدت الوزارة الحماية الدينية على سلطة الملك وأصرت أن يستمدها من البرلمان الوفدى فقط ووافق رئيس الوزراء على أن يزور الملك قبر محمد على دون أى مظهر دينى، وكانت النتيجة أن تراجع الملك عن المشروع[3].

وقد انتقدت صحيفة روزاليوسف سياسة الحكومة بشأن رفضها لحفلة التتويج فرأت أن قرار رئيس مجلس الوزراء يجرح شعور المسلمين خصوصًا أن هذه الحفلة هى فكرة صاحب السمو الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية مستندًا إلى أن دين الدولة الرسمى الإسلام؛ ولهذا فإن هذه الحفلة الدينية ليست حفلة تتويج بالمعنى المفهوم، ولكنها حفلة روحية لا تتنافى إقامتها مع العرف والدستور[4] فلماذا هذا الهجوم من الصحف الوزارية فرفض الوزارة لهذه الحفلة بعد أن أعربت الأمة

---

(١) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره. ص ٧٥، ٧٦، ٧٨ .

(٢) البلاغ : ٢٤ يونية ١٩٣٧. عدد ٤٥٧٠ .

(٣) لطيفة سالم: مرجع سبق ذكره ص ١٥٠.

(٤) روزاليوسف : ٢٨ يونية١٩٣٧ عدد ١٤٨٦ ، ٦ يولية ١٩٣٧ عدد ٤٨٦.

قاطبة أنها تريد هذا الاحتفال وتجلت هذه الرغبة على صفحات الصحف، ولكن الوزارة تجاهلت هذه الرغبة وتحججت بالدستور ، كما رأت الوزارة أن الاحتفال الدينى سيتزعمه شيخ الأزهر وبما أن القواعد المقررة ترى أنه لا رئيس سوى النحاس باشا فالوزارة ترى أن الاحتفال الدينى يعد منافسة من شيخ الأزهر لمركز النحاس باشا [1].

كما تساءلت البلاغ ماذا يخيف الحكومة من الحفلة الدينية بعد أن أيدها العلماء واقترحها رئيس مجلس الوصاية فإن تأييد العلماء لاقتراح الأمير محمد على كان يعنى الإعزاز للعاطفة الدينية فإن هذه الحفلة إبراز للمعنى الدينى؛ لأن مصر يجب أن تتزعم العالم الإسلامى[2].

وجاء رد الأمير محمد على على محاولات الوزارة فى السيطرة على أعمال مجلس الوصاية بأن شكا للمندوب السامى من استبداد وسيطرة رئيس الوزارة بالموقف فى مصر فجاء رد كيلى بأن حكومته لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية، كما أبدى الأمير استياءه من أعمال قمصان الفرق الزرقاء التابعة لوزارة النحاس[3] التى أنشئت عام ١٩٣٤ ردًا على إنشاء حزب مصر الفتاه فرقة القمصان الخضراء، وعلى إثر تولى النحاس الحكم فى مايو ١٩٣٦ أخذت تزداد حجمًا وقوة كما اتسعت أعمالها فى قمع خصوم الوفد مما أقلق مجلس الوصاية، وكذلك السلطات البريطانية؛ حيث تحدث السفير البريطانى فى مصر مع النحاس باشا بشأن هذه الجماعة وطالب بالحد من سيطرتها لما فيها من خطورة على العرش فأكد له النحاس بأنه يتخذ الخطوات اللازمة للسيطرة على هذه الحركة [4] ثم كرر الأمير محمد على مطالبه من السفارة البريطانية بمساندة الملك للدفاع عن حقوقه حيال محاولات الوفد لسحب امتيازاته [5]، وظلت دوائر القصر تطالب بحلها كشرط أساسى لتسوية الخلافات الدستورية التى أخذت تتصاعد بين القصر والوفد

---

(١) روزاليوسف: ٥ يولية ١٩٣٧. عدد ٤٨٧ .

(٢) البلاغ : ٢٨ يونية ١٩٣٧. عدد ٤٥٧٣.

(3) 1936 F. o.371- 20118, J7456- 2- 16, Kelly- F.o , Cairo,Sept17,

(٤) F. O. 407 / 219 N o 42 Lamps0n To Eden Nove 9, Th 1936 Tell 114

(٥) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٥٦ .

على أن وافق النحاس فى أواخر ١٩٣٧ على الاستجابة لهذا المطلب، غير أن حل الفرقة لم يتم إلا فى وزارة محمد محمود باشا التى خلفت وزارة الوفد وذلك بموجب مرسوم بقانون فى ٨ مارس ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية[١].

الأمراء والقصر ١٩٣٧ - ١٩٤٢

عاد فاروق إلى مصر بعد رحلته العلمية التى استغرقت خمسة أشهر، والتى تنقل فيها بين سويسرا وفرنسا وإنجلترا وإستقبله الشعب بزينات الفرح والموسيقى والهتاف والدعاء للملك [٢] وفى ٢٩ يولية ١٩٣٧ سار الملك فى موكب التتويج إلى البرلمان ووقف أمام النواب الذين انتخبهم الشعب يؤدى اليمين، ثم عاد فاروق إلى القصر ملكًا متوجًا[٣] وفى ٣١ يوليو أقيم حفل استعراض للجيش حضره الأمراء وكان فى مقدمتهم الأمير عمر طوسون ، ونجليه سعيد طوسون ، وحسن طوسون، والأمير محمد على ومحمد عبد المنعم وإسماعيل داود وعباس حليم وعزيز على حسن ومنصور داود وعمرو إبراهيم وسليمان داود إلى جانب الوزراء وكبار رجال الدولة[٤] وانتهت مراسيم الاحتفال لتبدأ مرحلة جديدة فى حياة مصر السياسية أكد فيها النحاس أن الملك يملك ولا يحكم لذلك بدأ الصراع منذ اليوم الأول لتولى الملك سلطاته الدستورية ومن ثم فقد كان الدور السياسى للأمراء انعكاسًا لهذا الوضع، وذلك حينما احتدم الصراع بين القصر والوفد على إثر مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ لسان حال القصر[٥] كما قام بتعيين على ماهر رئيسًا لديوان الملك دون استشارة الحكومة الوفدية، وهو ما اعتبرته الحكومة الوفدية تعديًا على

---

(١) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ٩١- ٩٢ .

(٢) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ٨٢ .

(٣) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكًا . دار الكتب، ١٩٦٥ ص ٢١ .

(٤) المصرى : أول أغسطس ١٩٣٧ عدد ٢٩٣ ص ٨ .

(٥) وجيه عبد الصادق عتيق : تاريخ مصر فى الحرب العالمية الثانية فى ضوء الوثائق الألمانية (الملك فاروق وألمانيا النازية خمس سنوات من العلاقة السرية) . دار الفكر العربى ، ط١، ١٩٩٢ القاهرة ص ٢٣.

اختصاصاتها علاوة على أن الوفد كان يشعر بأن" على ماهر" يحاول تخريب العلاقة بين الملك والوفد فهى تخشى من نفوذه على الملك وتأثيره المضاد ضد الوفد فى حكومته، ولم يلتفت الملك لهذه الاعتراضات واستمر على ماهر رئيسًا للديوان[١].

ودرءًا لمؤامرات القصر استند النحاس إلى أمراء الأسرة المالكة فى صراعه ضد الملك حينما حاول النحاس أن يجد سندًا فى دار المندوب السامى التى كانت حريصة على بقاء النحاس فى الحكم [٢] وأوفد أمين عثمان باشا إلى السير مايلز لامبسون وأعرب عن رغبة النحاس فى عزل الملك وإحلال الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديوى عباس حلمى السابق [٣] وقد استحسن لامبسون هذه الرغبة حيث كتب لوزير خارجيته بأنه لمصلحة كل من مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع الفوضى، وأن هذا الوضع سيقودنا إلى أن نكون مستعدين للتعامل بصراحة مع الملك الذى لا يبدى أى اهتمام بنصائحنا وان خلع الملك لابد منه للإبقاء على وزارة النحاس[٤] ولم تكن فكرة خلع الملك بعيدة عن المسئولين البريطانيين فقد بدأت لندن تضيق بتصرفات الملك فيصرح كامبل بأنه يخشى أن تثبت الأيام بأن فاروق غير مناسب كحاكم .

وبدأت تفكر فى التخلص منه وراحت تستعرض المرشحين ونقاط الضعف التى تعتريهم وبينت أنه لايوجد صالحًا فى الأسرة المالكة[٥]؛ حيث رأت أن الأمير محمد عبد المنعم مرشح الوفد شخصية مترددة وكثير الشكوك وبعيد عن السياسة أما الأمير محمد على ولى العهد مريض وسريع الغضب وغير مناسب كما رأت أن الأمير يوسف كمال مشغول دائمًا بالسفر خارج البلاد وأخيرًا رأت بريطانيا أن فكرة عزل الملك فيها ضرر بالغ بسبب ما يتمتع به من شعبية لدى الشعب المصرى وخاصة فى الفترة التى يستعد فيها للزواج[٦].

---

(١) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ٤٤.

(٢) رفعت السعيد : مرجع سبق ذكره ص ٦٢.

(3) F O 371 – 20887 J 4592, 20- 16 Lampson , F,o Cairo 2 Nov 1937 .

(4) F .o 371 , j 4966- 20 – 16, Lampson – F. o, Cairo , Nov. 29, 1937.

(٥) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٩١ .

(6) F. o 407- 221, j 4853- - 20- 16, Lampson – Eden, Cairo , Nov 24 1937, No 657

وينقل لامبسون وجهة نظره لحكومته مبينًا نفوره من الفكرة حتى يتم زواجه وإمكان انخفاض شعبيته، ويعود ويصرح للأمير محمد على بأن فاروقًا يلعب بالنار ويجازف بالعرش طالما انتصر على النحاس أو العكس، ويبدى السفير ميله لزعيم الوفد وبأنه لا يريد أن يفقده، وفى هذه الحالة لابد من مساندته ضد مليكه، ولن يتم ذلك إلا باستعمال القوة وخلع الملك، واعتبر أن هذا الإجراء سينقذ بريطانيا من المتاعب والحيرة التى لا نهاية لها، فإنه إذا كان قد بدأ حكمه بهذه الطريقة، فماذا سيكون فيما بعد حينما يطلق له العنان، ويرشح الأمير محمد على لتولى الملك ويبلغ حكومته بأنه صاحب خبرة واسعة وسيكون أكثر قابلية للفهم والنصيحة، لكنه يعود مرة أخرى وينظر إلى أن ذلك العمل من الصعب الإقدام عليه، واستبعدت لندن مؤقتًا المسألة[1].

ومن ثم فقد مثل الأمراء عنصرًا أساسيًا فى الصراع بين الملك وبريطانيا والوفد.

ثم أرسل أيدن ردًا على برقية لامبسون بوضع حل للأزمة بين القصر والحكومة بتوسيع قاعدة الحكومة الوفدية، وأنه على استعداد لمساندة النحاس إذا وافق على ذلك، وأنه سيكون غير راضٍ عن قبول فكرة خلع الملك فاروق بأى حال إلا بعد عقد قرانه، وبعد أن تقل شعبيته إلى حد كبير .

وقد انتهى الصراع بين الملك والوزارة عندما أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ مرسومًا ملكيًا بإقالة وزارة النحاس وتكليف محمد محمود باشا بتأليف وزارة قومية تضم جميع الأحزاب .

وجاء مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لتشكل لطمة من القصر للوزارة التى شكلها محمد محمود عام ١٩٣٨، وكان من المفروض أن يمثل مصر رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولكن وفقًا لتلاقى وجهتى النظر فاروق ورئيس ديوانه سافر على ماهر مصطحبًا معه عبد الرحمن عزام والأمير محمد عبد المنعم الذى أسندت إليه رئاسة الوفد، وتقبل رئيس الوزراء الأمر لدرجة أنه

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٩٢ - ٩٣ .

حينما أدرك نيه فاروق تجاه الترشيح اقترح عليه نفس الأسماء وبين خبرة على ماهر وأهمية مصاحبة الأمير[1].

وفى هذا ما يوضح مدى اعتماد القصر على الأمراء فى صراعه ضد الحكومة.

ثم تظهر أهمية الأمراء فى السياسة المصرية مرة أخرى قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث كان محمد محمود يعانى مرضًا خطيرًا وفى مقابلة مع لامبسون صرح له أنه على ثقة من ألا أمل لمصر ما بقى الملك جالسًا على العرش وأن جلالته فاسد إلى أعماقه ولا أمل فى إصلاح فاروق وأنه يأمل فى أن تساعد الحرب على التخلص منه ولا يحب أن تقلق إنجلترا فى البحث عمن يخلف فاروق وأن الأمير محمد على موجود وسيكون من الأفضل لمصر و بعد وفاة الأمير محمد على يجب أن تذهب الأسرة المالكة كلها كمجموعة فاسدة [2].

ثم تظهر فكرة خلع الملك مرة أخرى قبيل الحرب العالمية الثانية حينما تمسك فاروق بالإيطاليين فى قصره، وما انتشر عنهم فى عمل الدعاية لإيطاليا فى مصر، ولذلك أثير إجراء خلع الملك، وكان نابعًا هذه المرة من شريف صبرى والأمير محمد على عندما التقيا بالسفير البريطانى كل على حدة، وأثناء التحدث معه عن مستقبل فاروق أوضحا أنه صورة طبق الأصل من الخديو السابق، ويمر بنفس ظروفه وألقيا اللوم على على ماهر، وبين خال فاروق أنه متفق مع أمه فى أن تصرفاته قد تفقده عرشه ، وفى حديث لامبسون مع الأمير أشار إلى أنه إذا أمكن الملك التخلص من استيائه الواضح فإن بريطانيا ستعمل ما فى وسعها لمستقبل بلده، وعليه أن تخرج من تفكيره أنها ليست لديها أقل رغبة فى التسلط أو إبقائه ويجب أن يضع فى الاعتبار أنها تساند مصر وتقدم مساعدتها بإخلاص وأمانة[3].

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٩٣ ، ٥١٩- ٥٢٠ .

(٢) محسن محمد: التاريخ السرى لمصر . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ . ص ٩٨ .

(٣) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٢٦١- ٢٦٣ .

ومن ثم فقد ظهرت بوضوح رغبة الأمير محمد على فى العرش فى كل مناسبة يطرح فيها مسألة خلع الملك.

وعين فاروق على ماهر رئيسًا لوزراء مصر فى يوم ١٨ أغسطس ١٩٣٩ قبيل إعلان الحرب العالمية الثانية بأسبوعين، ويكون الأمر مفاجأة للسفير البريطانى الذى يعود إلى القاهرة بسرعة فى أول سبتمبر قبل ٤٨ ساعة من إعلان بريطانيا الحرب ويسرع السفير إلى الإسكندرية يوم وصوله ليقابل فاروق الذى يقول له وكأنه يعتذر عن التغيير الوزارى أنى مستعد للمساعدة وأن التعامل مع على ماهر سهل وأن الملك طلب من القائم بأعمال البريطانى أثناء غياب السفير إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر ويقبل الأمير محمد على ولى العهد على دار السفارة وكل حديثه يدور حول نقطة واحدة، وهى أهمية إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر حيث كان فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ١٠٠ ألف جندى بريطانى وهكذا نجد أن الملك وولى عهده يتنافسان على طلب استدعاء قوات بريطانية إلى مصر فى سبيل إرضاء السلطات البريطانية لتحقيق مطامعهم[١].

وأعلنت الحرب فى أول سبتمبر وأعلن الحياد، ولم تنجح المحاولات البريطانية للوقوف ضد هذا الإجراء، وأعربت بريطانيا عن عدم ارتياحها للوزارة؛ لأنها تضم عناصر مؤيدة للمحور[٢].

وفى نفس العام اتصل فاروق بمراد باشا وزير مصر المفوض فى برلين وكلفه بتبليغ فورمان الوكيل المساعد بالخارجية الألمانية ومدير القسم السياسى السابق فى اجتماع عقده فى ٢٨ أغسطس ١٩٣٩ أن يوضح له أن الملك فاروق يخشى نتيجة علاقاته السيئة مع الإنجليز من احتمال أن تفعل السلطات الإنجليزية معه نفس ما فعلته مع الخديو عباس عندما تعاطف مع تركيا فى الحرب العالمية الأولى، حيث أجبرته بريطانيا على التنازل عن العرش فى ١٩١٤؛ لذا كان يريد الحصول على تأييدهم فى أى مواجهة مع الإنجليز[٣].

---

(١) محسن محمد : مرجع سبق ذكره ص ٩١- ٩٢.

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٢٦١- ٢٦٣.

(٣) وجيه عبد الصادق عتيق : مرجع سبق ذكره ص ٢٣ .

وهنا تظهر رغبة الإنجليز والأمير محمد على فى تولية النحاس الوزارة ويتضح ذلك فى التقرير السرى من البوليس السياسى فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٩؛ حيث أوفد السفير البريطانى مندوبًا للنحاس يؤكد له أن مسعى الأمير محمد على يصادف كل تأييد من جانبه، ثم يشير التقرير أن الأمير محمدعلى أوفد أحمد بك مختار سكرتير الأمير الخاص للسؤال عن صحة النحاس باشا أثناء مرضه ليبلغه عطفه على النحاس وتأييده لسياسته وتأكده من دكتاتورية القصر التى تحدته وظلمته عندما أقالته من الحكم، وأن فاروق لا يزال صغيرًا يلهو وراء ملذاته وأهوائه غافلاً عن مصلحة بلاده، وأن الحاكم الحقيقى هو على ماهر، وأن الأمير يعضده السفير البريطانى الذى يرى خير وسيلة هى إرجاع النحاس إلى الحكم فى أقرب وقت، ويشكر النحاس السكرتير ويبدى استعداده لتلبية النداء بشرط أن يكون عند تقلده الوزارة يكون له مطلق التصرف، ولا يتدخل الملك فى أية صغيرة أو كبيرة، وأن يبعد على ماهر وأمثاله عن الحياة السياسية .

وفى اليوم التالى أرسل لامبسون مندوبًا من قبله للنحاس وأبلغه أن السفير والأمير محمد على متفقان مع بعضهما فىالرأى، ومن ثم أصبح النحاس مستعدًا لتوليه الحكم بعد هاتين المقابلتين[١].

وبذلك فقد حاول الأمير محمد على استغلال الصراع بين القصر والقوى السياسية لتنفيذ طموحه فى الوصول للعرش .

وفى محاولة لتحسين وضع الملك أمام الإنجليز أوضح أحمد حسنين للامبسون بأن الملك يؤيد السياسة البريطانية، وأعرب عن استياء الملك من تردد الأمير على دار السفارة البريطانية[٢].

وقد أبدى الملك تأييده للإنجليز بسبب تخوفه من خلعه وإحلال الأمير محمد على مكانه، وكذلك تجنبًا لهجوم المحور خاصة إيطاليا على مصر[٣].

---

(١) الجمهورية: ١٢ يناير ١٩٥٦ عدد ٧٥٧ ص ٣ مذكرات اللواء محمد إبراهيم الرئيس السابق للبوليس "سياسى .

(2) F. o 371- 23307, j , 4979 – 1- 16 Lampson – F. o Cairo, 9, 1939.

(3) F. o 371- 24625, j1316- 92- 10, Lampson – Cairo April, 20, 1945.

واكتفى الملك فاروق فى أواخر ١٩٣٩ بتأييد الألمان المعنوى له فى مواجهة الإنجليز[١].

وتعبيرًا عن ولاء الأمير محمد على لبريطانيا أقام حفلاً حضره فاروق وباع الكتب بالمزاد لصالح الحلفاء فاشترى فاروق كمية من هذه الكتب تملقًا للإنجليز، وعندما زار انتونى إيدن - وكان وزيرًا للحربية إلى القاهرة ليكون فى استقبال أول دفعة من الجنود النيوزيلنديين والأستراليين - ووصل إلى مصر اجتمع بالأمير محمد على وسمعه يقول له إن المصريين يحتاجون إلى الحزم وإلا فلت الموقف من أيديكم، وأخذ محمد على يعدد لإيدن تصرفات فاروق الغريبة، وقال إن على ماهر رجل لا يوثق به، وأن أخاه أحمد ماهر يردد ذلك أيضًا ويكتفى إيدن بالاستماع والصمت - ويشكر الأمير على تأييده وهداياه الشخصية للصليب الأحمر البريطانى[٢].

ومع انتصارات المحور قبل منتصف ١٩٤٠ كان فاروق يسخر من بريطانيا وفرنسا فى مجالسه التى يحيط بها الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا النازية مثل عمر الفاروق والنبيل عباس حليم [٣].

ووضع البريطانيون فى النصف الثانى من يونيه ١٩٤٠ هدفًا أمامهم يتمثل فى السعى لإخراج على ماهر من الوزارة على أن يحل محله أحد الثلاثة من المعروفين بولائهم لبريطانيا من طراز حسن صبرى، وحافظ عفيفى، أو حسين سرى، وكانت وجهة النظر البريطانية فى ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة غير وفدى"، ولكنه يتمتع بثقة الوفد، وأخذت بريطانيا بالتلويح بتهديد بإنزال الملك فاروق عن العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ إلى إيطاليا، ولا يجد القصر سوى الموافقة على أن تشكل الوزارة الجديدة فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ برئاسة حسن صبرى[٤].

وقد أقام عباس حلمى الثانى اتصالات مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الألمانية، ومن المحتمل أن مصالحه المالية فى أوروبا لعبت دورًا كبيرًا فى علاقاته

---

(١) وجيه عبد الصادق عتيق : مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

(٢) محسن محمد : مرجع سبق ذكره ص ١٠٠.

(٣) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ .

(٤) يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره ص ٤٢١.

الودية بالسلطات النازية وقد تنازل عن العرش المصرى وأصدر تصريحاته بهذا الخصوص فى لوزان ١٢ مايو ١٩٣١، ولكنه أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه[١]، ومن ثم فقد قام الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٩٤١ بمفاوضات مع الألمان فى برلين من أجل مساعدة ابنه الأمير محمد عبد المنعم فى تولية عرش مصر ووصف عباس ابنه بأنه يعيش فى مصر لا حول له ولا قوة، ومرغم على مسايرة التيار البريطانى وتبين لفورمان الذى تولى المفاوضات مع الخديو أن كل ما يحرك الخديو السابق هو عداؤه القديم لبريطانيا، وباءت محاولة الخديو بالفشل؛ حيث رأى فورمان أن تكون علاقة الخديو بألمانيا فى أضيق الحدود ودون أن يكون لها آثار ضارة على الملك فاروق .

ومن هنا بدأ الملك فاروق يشعر بالذعر من وجود علاقة بين عباس حلمى والألمان لما فى ذلك من تهديد لعرشه، ومن ثم أخذ يطالب الألمان بوقفها تمامًا، كما كان الملك فاروق يشعر بأنه فى مأزق حقيقى بسبب تعدد المتآمرين على عرشه، فأعداؤه الإنجليز يلوحون له من وقت إلى آخر بالأمير محمد على. وأصدقاؤه الألمان على صلة ولو محدودة مع خديو مصر السابق، ولمواجهة التهديد الأول أسهم الملك بشتى الوسائل فى تشويه سمعة الأمير محمد على، وإبعاد الأسرة المالكة عنه وللإنقاص من شعبيته بين الرأى العام المصرى .

وبالنسبة للتهديد الثانى فقد تحرك فاروق محذرًا الألمان من مغبة الاستمرار فى اتصالهم بعباس حلمى.

وفى هذا ما يؤكد أن الأمراء قد أصبحوا فى ذلك الوقت يمثلون مصدر تهديد لعرش الملك .

ومع مطلع عام ١٩٤٢ يزداد العداء الشخصى بين فاروق والسفير البريطانى فى مصر لتدخله فى سلطات الملك الدستورية، كذلك اندلاع المظاهرات المؤيدة للألمان وعدم اتخاذ الملك شيئًا ضدها، ومعارضة الملك لتدخل الإنجليز فى الشئون

---

(١) لوكاز هيرزوير : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى . القاهرة ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ ص٣٠٥ .

المصرية، وبناء على ذلك فقد نبه الملك فاروق الألمان فى ٣٠ يناير إلى أن صدامه مع الإنجليز وشيك الوقوع فذكر " أن السلطات البريطانية ازدادت فى ضغطها عليه منذ أن شعرت برغبة الملك فى إقالة وزارة حسين سرى، كما أشار إلى تهديد السفير البريطانى له بخلعه من العرش وإحلال الأمير المسن محمد على مكانه، ووصف فاروق الأمير محمد على أنه " عميل مطيع للإنجليز ومن أشد الأغنياء بخلاً "[1].

وقد عزم الملك على تسليم دفة الوزارة لعلى ماهر الذى كان مواليًا للمحور وطالبت بريطانيا من سفيرها فى مصر الاتصال بزعيم الوفد قبل استقباله للوزارة القائمة وعند قبوله تشكيل الوزارة الجديدة عليه الالتزام باحترام المعاهدة وعدم تعديلها، وبينت أنه فى حالة عدم موافقة النحاس يستبعد ويقنع الملك باستبقاء وزارة حسين سرى وإذا وافق النحاس يضغط على الملك بشدة لاستدعائه.

وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ عقد اجتماعًا حضره السفير ووزير الدولة والقائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ووضعت الترتيبات بمحاصرة القصر إذا ما تطورت الأمور إلى أزمة إذا رفض الملك المطالب ذات الضرورة الرئيسية وبطريقة تتعارض مع المادة الخامسة من المعاهدة المصرية الإنجليزية، وإذا رفض الملك يطلب منه التنازل عن العرش، إذا وافق يدعى الأمير محمد على، ويعين بدلاً منه، وفى حالة رفض الأمير " الأمر الذى لا نتوقعه " فنضطر إلى حكم مصر حكمًا عسكريًا بريطانيًا حتى تنظم الأمور بتعيين أمير آخر يقبل العرش تحت النظام الجديد

ومن ثم فقد خدمت الظروف السياسية طموح الأمير محمد على ثم قدم حسين سرى استقالته، ثم التقى السفير البريطانى مع الملك وعرض المطالب على فاروق فوافق عليها ما عدا تشكيل النحاس الوزارة.

وتؤيد وزارة الخارجية البريطانية رأى السفير البريطانى فى مصر وترى أنه من الأفضل عند عزل الملك إقامة مجلس وصاية يرأسه الأمير على أساس سوء صحته، كما أنه رجل مسن وليس له وريث للعرش مما يخلق أزمة، كما نصح السفير البريطانى زعيم الوفد بإقامة حكومة وفدية.

---

(١) وجيه عبد الصادق عتيق : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ - ٧٦ ، ٩٢ - ٩٣ .

ثم التقى فاروق بالنحاس الذى رفض تشكيل وزارة قومية يشترك فيها أو يؤلفها ولكن يعرض استعداده لتشكيلها بمعرفته أى تكون وفدية، ثم أخطر السفير البريطانى رئيس الديوان بتبليغ الملك لاستدعاء زعيم الوفد وعلى الفور وتكليفه بتشكيل الوزارة .

وفى ٤ فبراير ١٩٤٢ تم الترتيب فى اجتماع مجلس الحرب وحضره لامبسون، وتم الاتفاق بأنه فى حالة عدم رد فاروق حتى الساعة السادسة برد مرض فعلى السفير البريطانى اصطحاب القائد العام لمقابلة الملك فى الثامنة مساءً واتخاذ اللازم عسكريًا، ويوقع الملك على وثيقة التنازل عن العرش .

وقدم لامبسون إنزار لأحمد حسنين جاء فيه " إذا لم يعلن قبل الساعة السادسة مساءً النحاس لتأليف الوزارة فإن على الملك أن يتحمل تبعة ما سيحدث.

وبدأ اجتماع عابدين وحضره فاروق وانتهى إلى أن الإنزار خرق للمعاهدة ولاستقلال مصر وسيادتها، وحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى لامبسون، عندذلك توجه لامبسون إلى القصر مصحوبًا بالجنرال ستون ومعها بعض الضباط المسيحيين إلى القصر والتقى لامبسون بفاروق وبين خطورة الموقف وارجع إليه الأزمة الوزارية والفشل فى ضمان تشكيل حكومة قومية، وأنه لا بديل إلا لوزارة تحظى بالأغلبية الشعبية، وتعمل على تنفيذ المعاهدة نصًا وروحًا، وهذا سيؤدى إلى عدم تعريض العرش للخطر وأنهى البيان بأن تلك المخالفات، وعدم تحمل المسئولية من جانب الحاكم تعرض أمن مصر وقوات الحلفاء للخطر، وأخيرًا توصل لامبسون إلى النتيجة " وكل هذا يتبين منه بوضوح عدم صلاحية جلالتكم أكثر من ذلك البقاء على العرش .

وسلمه وثيقة التنازل عن العرش، وطلب السفير من الملك التوقيع على الوثيقة فى الحال وإلا سيتخذ معه إجراء غير مرض لذلك طلب الملك إعطاءه فرصة أخرى، ووافق الملك على استدعاء النحاس وكلفه بتشكيل الوزارة[1]

وبذلك تأكدت قبضة سلطات الاحتلال على القصر.

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣١٨- ٣٢١ .

ويؤيد الأمير محمد على الموقف البريطانى حيث يزور الأمير السفير البريطانى بعد أحداث ٤ فبراير ويؤيد ه فى تعيينه للنحاس ويذكر للسفير " كان صوابًا ما فعلتم إذا جئتم بالوفد؛ لأنه هو الوحيد الذى يستطيع إنقاذ الموقف، ولكن كان يمكنكم أن تحققوا أيضًا شيئًا أفضل، وهو أن تصروا على تمثيل مناسب لأحزاب المعارضة فى البرلمان، وإلا أصبح النحاس دكتاتورًا، وأجاب السفير بأن النحاس عزره، ويقر ولى العهد بأن بعض العزر للنحاس، ويشير الأمير للأسرة المالكة المصرية فيقول للسفير البريطانى، إن هذه الأسرة متحللة، ولا أمل فيها أبدًا، باستثناء الأمير عمر طوسون، والأمير يوسف كمال وأنا أى الأمير محمد على نفسه - ويعلق السفير لحكومته قائلاً هؤلاء طاعنون فى السن - ويضيف ولى العهد قائلاً ان باقى أفراد الأسرة المالكة لا يستحقون شيئًا ولا قيمة لهم وحتى إبن أخى الأمير محمد عبد المنعم الذى كنت أعلق عليه آمالاً، والذى يلينى - أى يلى مجمد على فى ولاية العرش - ضعيف وتافه، ويوضح محمد على تشائمه بالنسبة لتتابع الذين يرثون ولاية العرش فيما عدا طفل هو ابن الأمير محمد عبد المنعم الذى يمكن أن يضم إلى مجلس الوصاية، أما الملك فاروق فرأى الأمير محمد على فيه أنه لا يمكن إصلاحه، وأن أحداث ٤ فبراير كانت صدمة لفاروق فى حينها ولكن خلال أسبوع لم يبد من فاروق ما يدل على تقديره للموقف أما ما يثبت أنه يعرف أن الإنجليز جادون، وقال محمد على إن أفراد الأسرة المالكة فى٥ فبراير كانوا خائفين يرتعدون متوقعين الاعتقال بين لحظة وأخرى ٠٠ وكان أكثرهم خوفًا الأمير محمد عبد المنعم، ومحمد طاهر باشا ويختم ولى عهد مصر حديثه عن الأسرة المالكة قائلاً إن سيدات الأسرة المالكة لسن أقل سوء فهم غير مخلصات للإنجليز ٠٠ مثل رجال الأسرة[1].

وقد عبر الأمير من خلال حديثه عن التفكك والضعف الذى انتاب الأسرة المالكة.

---

(١) محسن محمد : مرجع سبق ذكره ص ٢٧٢- ٢٧٣.

وقد ساند الأمراء الملك فاروق بعد هذه الأزمة حيث تجمع الأمراء فى اليوم التالى لحادث فبراير وأعلنوا فى اجتماعهم مساندتهم للملك فاروق، وتضامنهم معه فى وجه الضغوط البريطانية[١].

وتذكر الملكة فريدة كيف تبارى الأمراء والأميرات فى إقامة السهرات والحفلات الشاذة الماجنة لتخفيف وقع الصدمة على فاروق بعد هذا الحادث، وقاموا بعمل جدول بهذه الحفلات واتفقوا على أن تكون حفلات جديدة فى نوعها فكانت حفلات الأميرة شويكار، وحفلات ركن فاروق بحلوان، وحفلات أقيمت فى المرج وأخرى فى إنشاص، وأقيمت حفلات أخرى داخل مختلف قصور الأمراء والأميرات وسميت حفلات الترفيه عن الملك .

وعلقت فريدة على هذه الحفلات بأنها كانت بداية لسقوط الملك ٠٠ بل كانت " بذور الانحلال والتفكك التى عصفت بأسرة محمد على "[٢].

وازدادت قبضة الإنجليز على مصر إثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتولى النحاس الوزارة؛ حيث طالب لامبسون من النحاس فى أول لقاء له معه بعد توليه الوزارة فى ٧ فبراير اعتقال كل من عرفوا بميولهم المحورية خصوصًا من أمراء الأسرة المالكة[٣]؛ حيث كانت السلطات البريطانية تتلقى تقارير يومية عما يجرى فى نادى السيارات الملكى والأحاديث المنسوبة إلى بعض أعضائه مثل النبيل عباس حليم، ومحمد طاهر رئيس البوليس السياسى، مملوءة بالعداء للإنجليز، وتأييد للمحور[٤] ومن ثم طالب باعتقالهم واعتقال الأمراء والنبلاء من أقارب فاروق لميولهم المحورية، وإرضاءً لسلطات الاحتلال لم يمانع فاروق لكنه أراد أن يتم الاعتقال بعد أن يعرف

---

(١) وجيه عبد الصادق : مرجع سبق ذكره ص ١٧٠.

(٢) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ٤٨- ٤٩ .

(٣) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ١٣٧- ١٣٨.

(٤) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ٢٤٤.

أقاربه أنه عارض فيه، وأنه رغم أنفه، ومن ثم اتصل فاروق بالنحاس وطلب منه أن يقابل هؤلاء ويفهمهم أن هذا الاعتقال تم رغم إرادته، وبالفعل تم اعتقال الأمير عمرالفاروق والنبيل عباس حليم[1].

وعلى الرغم من مهادنة فاروق لسلطات الاحتلال فإنه استمر فى اتصالاته بالألمان التى أعلنت أنها مهتمة بتفويت الفرصة على الإنجليز للحيلولة دون قيامهم بترحيل الملك فاروق خارج مصر أو قيامهم بخلعه، وأكدت بتعزيز موقف الملك فاروق وبدأت فى البحث فيمن يرسل رسائل شفوية للملك فاروق .

وكان فى مقدمة المرشحين لهذا الأمير منصور داود، لما ذكر عنه محاولاته الدءوب لعرض خدماته على فون بان سفير ألمانيا فى أنقرة، كما نقل عنه أنه وطنى محب لبلاده، وموال لألمانيا تمامًا لكن مشكلته أنه لا يستطيع التوقف عن الكلام ولا يجيد التحكم فى عواطفه، إذ يتحدث عن الملك وفى المقاهى من مكان إلى مكان، ومعروف فى إسطنبول عن كراهيته للإنجليز وإعجابه الشديد بانتصارات الألمان، كما يردد على الدوام عبارات الإعجاب برومیل، كما تبين لإيتل أن التصرفات غير المتزنة للأمير منصور أدت إلى وضعه تحت مراقبة المخابرات البريطانية فى تركيا، لذلك استبعده إيتل فى القيام بأى دور فى إبلاغ الملك الرسائل الشفوية .

كذلك أكد فاروق على عدم الاعتماد على الأمير منصور داود فى القيام بأية مهمة؛ لأنه رجل كثير الهزيان والثرثرة ويسبب الكثير من المتاعب للملك فاروق .

وكان الأمير منصور داود فى ذلك الوقت يسعى من خلال السفير الألمانى فى أنقره للسفر إلى ألمانيا، وقد سمع الملك بمساعى الأمير فخشى أن يؤدى وصول الأمير إلى برلين إلى تولد الانطباع لدى الإنجليز بأنه مبعوث من قبله ويحملونه مسئولية اتصال الأمير المكشوف بالألمان، مما يسبب مزيدًا من الصعاب للملك فى علاقاته بالسلطات البريطانية، ومن هنا طلب الملك من الألمان العمل على تفادى هذه المصاعب الجديدة، والحيلولة دون سفر الأمير إلى برلين، وعلى الفور تدخل إيتل لدى السفير الألمانى فى أنقره فون لمنع الأمير منصور من السفر إلى ألمانيا

---

(١) الجمهورية : ١٦ يناير ١٩٥٦ مذكرات اللواء محمد إبراهيم ص ٣ عدد ٧٦١ .

وطلب منه إبلاغ الأمير بأن الوقت غير مناسب لزيارة ألمانيا، وأن عليه أن ينتظر فى تركيا حتى تجد حكومة الرايخ الفرصة المناسبة لتلبية رغبته .

ويتبين من استجابة إيتل لطلب الملك والتدخل لوقف سفر الأمير منصور إلى برلين أن المسئولين الألمان كانوا حريصين فى ذلك الوقت بالذات على عدم تأزم العلاقة بين الملك وأعدائهم الإنجليز، وذلك حتى لا يؤدى المزيد من تأزم هذه العلاقة إلى اتخاذ الإنجليز لإجراء عنيف ضد الملك، ومن ناحية أخرى طلب إيتل فى تقريره بتاريخ ٢٤ يونيه من وزير خارجيته سرعة التدخل لدى الحكومة الإيطالية لكى لا تسمح بدورها بقدوم الأمير منصور لزيارة روما، وكانت الحكومة الإيطالية فى تلك الفترة قد بدأت ينتابها الذعر من إنفراد الألمان بالشئون المصرية.

وكان الإيطاليون ينظرون دائمًا إلى تصرفات الأمير منصور بفتور وعدم الاكتراث لكنهم من بداية يوليه ١٩٤٢ وبعد أن نجح روميل فى الوصول إلى العلمين اضطروا للتجاوب معه ومع غيره لتشكيل جماعة موالية لهم من المصريين إلا أن تدخل إيتل منع الحكومة الإيطالية من دعوة الأمير لزيارة روما، حيث كان الألمان يحدون من التدخل الإيطالى فى مصر .

وكان من المنتظر فى حالة تقدم المحور فور احتلالها مصر أن تعمل على تشكيل حكومة موالية لهم، وجاء على ماهر فى المقام الأول لتولى الحكومة المصرية والنبيل عباس حليم فى المكان الثانى .

ولما كانت بريطانيا على علم بعلاقة الملك بألمانيا ، فحاولت إفساد هذه العلاقة، ومن ثم أرسلت وزارة الخارجية الألمانية فى ٢ يوليه ١٩٢٤ برقية عاجلة إلى قيادة فيلق ألمانيا الإفريقى تلفت نظرها إلى كذب ما يشاع حول تعاون الملك فاروق مع الإنجليز، ومن أجل تحديد موقف واضح من بعض أفراد الأسرة المالكة فى مصر تعرض إيتل فى مذكرته بتاريخ ٨ أغسطس لما يشاع حول عدد من المتعاطفين مع ألمانيا من أفراد الأسرة، ومن أقاويل وقد نفى إيتل أن يكون الأمير عمر طوسون ألعوبة فى يد الإنجليز، كما نفى أن يكون الأمير طامعًا فى العرش، ونفى أيضًا أن يكون أبناء الأسرة المالكة قد تخلوا عن مساندة الملك فاروق .

وكان من الرأى الذى يعتد به داخل القيادة الألمانية أن الأمير محمد على يقف وحده دون باقى الأسرة المالكة فى صف الإنجليز - كما كان من رأى إيتل أن الأمير عمر طوسون أصبح اسمًا لامعًا فى الدراسات الجغرافية والتاريخية حول السودان، وكان الأمير قد كتب مقالاً عن السودان هاجم فيه السياسة البريطانية، وأشار إيتل فى مذكرته إلى جملة من أبناء الأسرة المالكة الذين ساندوا الملك فاروق إبان حادث فبراير ومنهم: عباس حليم، ومحمد عبد المنعم بن عباس حلمى الثانى، ومنصور داود وشقيقاه إسماعيل وسليمان[1].

وبدا واضحًا أن فاروق عاد يعمل من جديد ضد بريطانيا، ومما لاشك فيه أن نفسية فاروق فى هذه الفترة انتابها القلق والخوف، لكن كما وضح فإنه لم يكن يسلم بالمطالب البريطانية ولم ينصع لها، ومع ذلك فعندما يجد أن الأمر يستدعى فك الزمام لم يكن يتأخر خاصة إذا كان على علم بأن ما يتفوه به سيكون صداه فى السفارة [2] وقد اعتمد على الأمير محمد على فى تحسين صورته لدى الإنجليز حيث كان يدلى بأحاديثه مع الأمير بأنه يؤيد السياسة البريطانية والوقوف بجانبهم وينقل الأمير هذا الحديث للأمبسون[3].

وفى الوقت نفسه بقى الملك على تأييده للألمان حتى بعد انهزامهم فى العلمين حيث بعث رسالة شفوية فى منتصف مارس ١٩٤٣ تؤكد على أن الملك مازال على موقفه الثابت الموالى للألمان منذ بداية الحرب .

وهنا اقتضت الحاجة على أن يعتمد على الأمير منصور داود فى الاتصال بالألمان، حيث أعرب الملك فى رسالة أخرى إلى القيادة الألمانية عن موافقته ولأول مرة على قيام الأمير منصور داود بزيارة ألمانيا أو إيطاليا وبذلك رفع الملك تحفظه السابق حول تحركات الأمير على إثر نقل أمين زكى من القنصلية المصرية من إسطنبول بناء على قرار الخارجية المصرية إلى وزارة الخارجية المصرية فى القاهرة، ومن ثم وجد نفسه مضطرًا للسماح للأمير منصور بالذهاب إلى ألمانيا تمهيدًا لاستخدامه كوسيط بينه وبين الألمان .

---

(١) وجيه عبد الصادق عتيق : مرجع سبق ذكره ص ١١٥- ١٧٠ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره . ص ٣٣٥ .

(3) F. O 921 j3219- 38- 16, Lampson F. O Cairojuly16, 1942, No 1829,F.O1826,

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإيطالية قد نجحت منذ أوائل عام ١٩٤٣ فى إقامة علاقة خاصة بها مع الأمير منصور، وغيره من المصريين المقيمين فى تركيا، وبدأت تسعى منذ ذلك الوقت فى إحضار الأمير منصور إلى روما لكى يكون على رأس مجموعة من المصريين الموالين.

وكان الأمير منصور قد اشتكى لسفير ألمانيا فى أنقرة من انقطاع مخصصاته المالية فى مصر، والتى قدرت بمبلغ ١٥٠٠ جنيه تركى، وطلب من ألمانيا فى يناير ١٩٣٤ أن تمده بمبالغ شهرية لتغطية نفقات الإعاشة والإقامة والتنقلات فى تركيا توازى مخصصاته المالية التى توقف صرفها من مصر، لكن الحكومة الألمانية تريثت فى الاستجابة لحاجة الأمير منصور للمال فى حين لبت الحكومة الإيطالية على الفور رغباته التى كان قد أبداها للمسئولين الإيطاليين .

ومن هنا اختار الأمير منصور السفر إلى روما بمجرد أن رفع الملك فاروق الحزر عن تحركاته فى دول المحور، لكن بسبب هذه الصداقة الجديدة بين الأمير منصور والإيطاليين تراجع الملك فاروق عن رغبته فى استخدام الأمير فى الوساطة بينه وبين الألمان فقد كان الملك والألمان على اتفاق حول عدم اطلاع الإيطاليين على العلاقة الخاصة بينهما من ناحية أخرى أصابت الملك فاروق مع ألمانيا النازية ضربة قاسمة فى نهاية إبريل ١٩٤٣؛ حيث قامت السلطات التركية بطرد مجموعة من العرب الموالين للمحور والمقيمين فى أراضيها إلى أن توقفت علاقة الملك فاروق مع الألمان تلك العلاقة التى قطعت أواصرها رغم أنف الطرفين[١].

ثم تطلب السفارة البريطانية بمنع دخول العناصر التى تعاونت مع المحور فى مصر ومنهم الأمير محمد على إبراهيم، والأمير منصور داود، وغيرهم ويكتب السفير البريطانى خطابًا إلى رئيس الوزراء المصرى بشأن المصريين الذين تعاونوا مع الألمان هذا نصه " عزيزى رئيس الوزراء لقد تشاورت مع حكومتى بشأن المصريين الذين تعاونوا مع العدو خارج مصر أثناء الحرب وقد وصلتنى التعليمات، كما أحيط دولتكم علمًا بأنهم يرون أن رغبتكم تلاقى إثارة أية مشكلة لا ضرورة لها لا ينبغى اعتبارها أساسًا لترك هؤلاء المجرمين مطلقى السراح، وقد علمت أنه

---

(١) وجيه عبد الصادق عتيق : مرجع سبق ذكره ص ١٨١- ١٨٢ .

من غير المحتمل فى ظل القانون المصرى أن ترفض المحاكم نظر هذه القضايا على أنها جريمة خيانة باعتبارها ارتكبت خارج البلاد .

وجاء رد رئيس الحكومة أنها على استعداد لمحاكمة ومعاقبة هؤلاء الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لجريمة ضد القانون المصرى فى غمار تعاونهم مع أطراف أخرى، وبمقتضى ذلك افترض رئيس الوزراء أن الخيانة يمكن تجريمها بصرف النظر عن المكان الذى ارتكبت فيه، وعلى هذا تقدم إلى الحكومة المصرية فى ظل الحالات التى ينطبق عليها ذلك بطلب إجراء محاكمة بشأنها وفى المحاولات الأخرى الاكتفاء بمنع هؤلاء الأشخاص من دخول مصر مرة أخرى[1].

وفى ظل تحسن العلاقة بين الملك وبريطانيا فى ذلك الوقت صدر الأمر الملكى بعزل الأمير منصور داود من الأسرة المالكة وحرمانه من الألقاب والرتب ومصادرة أملاكه بناء على طلب بريطانيا.

ومن ثم فقد تأرجحت العلاقة بين الأمراء والملك حسب الوضع السياسى .

وفى ظل محاولات الأمير محمد على التقرب للإنجليز فقد أقيمت فى دار الاتحاد المصرى الإنجليزى المصرى حفلة شاى تحت رعايته فى نوفمبر ١٩٤٣ تكريمًا للمجندات والعاملات فى الحرب من البريطانيات، وقد شهد الحفلة عددًا كبيرًا من هؤلاء النساء ومن ممرضات الصليب الأحمر البريطانى، ومندوبات عن جمعية الشابات المسيحية والسفير البريطانى والليدى كليرن والمستر كايسى والسيدة قرينته والسير روبرن جريج وأمين عثمان باشا، وقد ألقى الأمير محمد على خطبة عبر فيها عن إعجابه بالنساء الإنجليزيات، كما ذكر أن سلاح الجو الملكى هو الذى كسب معركة بريطانيا فى ١٩٤٠ ، وفى ١٩٤١، ولكن بطولة الطيارين فى قتالهم لم تكن ممكنة لولا شجاعة النساء البريطانيات فقد تحملن الغارات الجوية بلا تذمر وسرن فى أعمالهم سواء فى البيت أو فى المصنع بروح التضحية وإنكار الذات وكن فى ذلك أكرم مثل لنساء العالم أجمع ، ثم أعرب عن عظيم احترامه للملكة إليزابث وقال إنها رمز الكمال والكرامة والعظمة الأدبية فقد أدت الواجب

---

(١) الجمهورية : ٦ يونيو ١٩٧٧ عدد ٨٥٩١ ص ٨ سنة من عمر مصر .

عليها فى هذه الحرب كملكة وكأم على أكمل وجه كما أداه جميع أفراد الأسرة المالكة فى إنجلترا، وأخيرًا طلب الأمير من الحاضرين الهتاف ثلاث مرات للملكة إليزابث، وثلاثًا للنساء البريطانيات [1].

ثم ساءت حالة فاروق النفسية بانتصار **مونتجمرى** فى يناير ١٩٤٣ فى العلمين وقد وصف أفراد عائلته رد الفعل عليه؛ حيث ذكر الأمير عمر طوسون أنه كان يبكى ويصرح بمغادرته لمصر بعد الحرب حتى لا يقع مرة أخرى تحت يد بريطانيا لتوجهه مبينًا أنه لحسن الحظ أن أباه يمتلك أرضًا فى إيطاليا، ويذكر أمير آخر أنه غادر القاهرة للصعيد ومعه العديد من الحقائب، وحينما زاره الأمير فى موقع الصعيد رآه يتجول بالبيجاما لمدة ثلاثة أيام فى حالة قلق، وكانت فكرته أن يكون جزء من الجيش المصرى فى انتظار روميل وتتقدم القوات المصرية قوات المحور عند دخول القاهرة ويرافق فاروق القائد الألمانى . وعليه فإن هذا الانتصار قلب الموازين واشتد به ساعد بريطانيا وانكسر به جناح فاروق.

وقد حاول الملك فاروق اكتساب الرضا لبريطانى، وقد نجح فى ذلك، وعندما أصيب فى حادث القصاصين ١٩٤٣ أرسل تشرشل الذى وصل إلى مصر عقب أيام من الحادث لحضور المؤتمر الثلاثى، رسالة يعبر فيها عن أن الحادث بسيط ويرجو له الشفاء[2].

كما كان الأمراء فى مقدمة الزائرين للاطمئنان على صحته. حيث توافد كل من الأمراء محمد على، ومحمد عبد المنعم، وسليمان داود، وعمرو إبراهيم وغيرهم على مستشفى القصاصين للاطمئنان على صحته[3]

ولم يستمر الوفاق الذى سعت السياسة البريطانية لإيجاده بين فاروق والنحاس، فقد ازدادت العلاقة سوءًا بين الطرفين وخاصة أثناء إجازة كيلرن وغيابه عن مصر، وعندما عاد علم بالقطيعة بينهما، واتصل به الأمير محمد على وراح يكيد لفاروق

---

(١) المقطم : ٢٦ نوفمبر ١٩٤٣ عدد ١٦٧٥٨ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣٤٥، ٣٥٦ .

(٣) المقطم : ١٩ نوفمبر ١٩٤٣ عدد ١٧٠٠٣ .

ويطعن فيه، وذلك هو موقفه المعتاد، فقد تخصص فى سبه وانتقاد تصرفاته وأخلاقياته وركز على شعوره المضاد لبريطانيا، وطالب بخلعه عن عرشه.

وأثناء تأزم الموقف فى عام ١٩٤٤ بين فاروق والوفد مضى فاروق ليقوم بجولاته الهدف منها مناوئة الوزارة ويقصد بنك مصر ردًا على ما قام به أمين عثمان من انتقادات إدارته، ويشكو الأمير محمد على للسفير البريطانى من تدخل الملك عن عمد فى النشاطات التجارية للبنك، بالرغم من علمه بأن السياسة الشرعية الكاملة للحكومة تعمل على استعادة البنك لمكانته[١].

ومع اتساع الأزمة بين الملك والوفد عندما طالب الملك إقالة النحاس من الوزارة توترت العلاقات بين الملك وبريطانيا كادت تؤدى إلى عزل الملك مرة أخرى، وإحلال الأمير محمد على مكانه، وانتهت الأزمة ببقاء النحاس فى الوزارة[٢] وعلى الرغم من ذلك استطاع الملك إقالة النحاس فى أواخر هذا العام، وأمام إحساس الملك بقوة تسلط بريطانيا عليه، اندفع إلى مزيد من التقرب إلى الجانب الأمريكى التى بدأت تنافس الوجود البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حاول الملك فاروق التقرب من أمريكا لضرب بريطانيا، وكانت تصرفات فاروق تجاه الأمريكان يرصدها منظار كيلرن سفير بريطانيا فى مصر ، فيبعث لإيدن لينقل له التحركات، وقمة ما ضايقه مصاحبة الملك للملحق العسكرى الأمريكى، ومساعده برنتون، ثم يذكر لحكومته تلك الدائرة التى تتسع فى علاقاته مع الأمريكيين من جنرالات وغيرهم، وأنه على الوزير الأمريكى الجديد الذى خلف كيرك التحقق من أن هذه الأفعال مقصودة منها تحويل الأمريكيين عن بريطانيا والعمل ضدها، وهنا يستغل الموقف الأمير محمد على لصالحه ويؤكد للسفير البريطانى أن الملك فاروق يعمل مع أمريكا ضد بريطانيا، ولكن كيلرن يؤكد سيطرته على الموقف فى مصر[٣].

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ١٥٨ ، ٣٥٦ .

(٢) مذكرات حسن يوسف : مرجع سبق ذكره ص ١٧٦ .

(٣) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٣٥٦ ، ٤٨٨ ، ٨٥٨ .

ثم تظهر أهمية الأمراء فى السياسة البريطانية، وذلك بعد هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وانخفاض شعبيته فى مصر؛ حيث رأى المسئولون البريطانيون أن الأمل الوحيد للاستقرار السياسى فى مصر يتركز حول الوصول إلى نوع من الاتفاق بين القصر والوفد؛ لأن كلاهما فى حاجة إلى الآخر،وإلى أهمية وجود الملكية كمؤسسة ضرورية لبريطانيا وكإجراء احتياطى أعدت الخارجية البريطانية مذكرة عن وراثة العرش فى مصر، فاحتل الأمير محمد على القائمة، ثم الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديو السابق، ويليه الأمير عز الدين حسن، وأخيرًا الأمير عباس حلمى، وحددت علاقة كل واحد منهم ببريطانيا، هذا فى الوقت الذى واصل فيه المسئولون البريطانيون زياراتهم لمصر وتقربهم لفاروق بهدف تحقيق المصلحة وذلك فى عام١٩٤٩، ثم سرعان ما تحسنت العلاقة بين القصر والوفد .

وقد استمر التلويح بالإطاحة بفاروق ووضع أمير من أسرة محمد على مكانه وخاصة الأمير محمد على الذى حاز على الرضا البريطانى طول فترة وجود فاروق على عرش مصر .

ومما لا ريب فيه أن عدم وجود وريث للعرش كان يؤرق حياة فاروق، ومما زاد من تبرمه أن الأمير محمد على هو الوريث، وكان يكرهه من كل قلبه ففى أثناء رحلته إلى أوروبا عقب المناداة به ملكًا، أشاع أنه مات بقصد التسلية، وفى ذلك ما يدل على ما يتماه له وورث هذا الشعور عن أبيه، وواصل طريق السخرية منه والتهكم عليه، ولم يكن الأمير يكن له إلا الحقد والضغينة، وكثيرًا ما كان يسعى لدى السفارة البريطانية، لينال رضاها ليكون الخليفة على العرش بعد الإطاحة بفاروق، ولما فشل فى ذلك قاد حملة عنيفة ارتكزت على تصرفاته اللاأخلاقية، وهدأ الموقف بعد أن ولد الملك ولى العهد فى ١٦ يناير ١٩٥١، وتمتع وريث العرش بكل الامتيازات المخولة له، وعقب مولده أصدر فاروقًا نطقه لكبار رجال الديوان ألا يطلق لقب " صاحب السمو الملكى " على الأمير محمد على، ولكن أصحاب الفتوى أفتوا بأن اللقب حق مكتسب منذ وفاة فؤاد ولكنه أصر على تجريده منه[١].

---

(١) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٤٢٦ - ٤٢٧، ٩٧٤ - ٩٧٥.

وقد استمر الصراع على السلطة بين القصر والأمراء إلى أن أجبر الملك فاروق فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ إلى التنازل عن عرش مصر، وفى نفس اليوم نودى بأحمد فؤاد ملكًا، وأعلن مجلس الوزراء برئاسة على ماهر أنه سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يسلمها إلى مجلس الوصاية .

وفى ٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء تأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش، وكان من ضمن الأوصياء الأمير محمد عبد المنعم ، محمد بهى الدين بركات، محمد رشاد مهنا، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٣ صدر إعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة بإلغاء النظام الملكى، وسقوط أسرة محمد على، وإعلان الجمهورية، وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهدجديد[١].

ومن ثم فقد اتسمت العلاقة بين القصر والأمراء بمظهر الصراع على العرش مما حدا بالأمراء إلى التقرب لسلطات الاحتلال والأحزاب المصرية التى تولت الحكومات المصرية نكاية فى الملك، كما اعتمد الملك فى بعض الأحيان على الأمراء فى تنفيذ سياسته خاصة فى خوض معاركه مع الوفد والاحتلال، وقد انتهى هذا الصراع بسقوط الأسرة المالكة.

الأمراء وتدعيم نفوذ القصر السياسى

أسهم الأمراء بقدر كبير فى تدعيم نفوذ القصر السياسى حينما اعتمد ملوك تلك الفترة على الأمراء فى تنفيذ سياستهم .
حيث وقع اختيار الملك فؤاد على الأمير محمد عبد المنعم عام ١٩٣٣ ليكون رئيسًا لبعثة الشرف التى أستقبلت ملك إيطاليا وملكتها عند وصولهما مصر[٢].

وفى عام ١٩٣٦ أناب الأمير فاروق عن الملك فى تشييع جنازة الملك جورج الخامس[٣].

---

(١) يونان لبيب رزق مرجع سبق ذكره ص ٢٥٨ ، ٥٣١ - ٥٣٢ .
(٢) الأهرام : ١١ فبراير ١٩٣٣ عدد ٤٥٦٧٨ .
(٣) السياسة : ١٣ يناير ١٩٣٦ عدد ٣٩٣٣ .

وفى عام ١٩٣٧ أوفد الملك فاروق الأمير محمد عبد المنعم إلى لندن لحضور حفل تتويج ملك إنجلترا جورج السادس[١]، والذى تم تتويجه فى ١٢ يونيه ١٩٣٧ [٢].

وقد أثنى الأمير محمد على على حضور الأمير محمد عبد المنعم حفل التتويج حيث ذكر أن ذلك سوف يدعم الصلات بين مصر وبريطانيا[٣].

كما أرسل الملك فاروق الأمير محمد عبد المنعم إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٩؛ حيث كان فى استقباله مستر **ماكدونالد** وزير المستعمرات البريطانية واللورد ألندال بالنيابة عن الملك جورج ، وكبار موظفى وزارتى المستعمرات الخارجية[٤].

وعندما كان الأمير محمد على فى لندن فى نفس العام وتواردت إليه أخبار عن المظاهرات التى صاحبت الملك فاروق أثناء صلاته فى المساجد وإعلان الملك فاروق خليفة للمسلمين مما أغضب المسئولين فى لندن، فذكر الأمير مدافعًا عن الملك أن هذه المسألة لا أساس لها من الصحة، وأن مسألة الخلافة لا تراود الملك على أساس أنه لا توجد حاجة حقيقية للخلافة، كما ذكر أنه لا يوجد حاكم عربى على قيد الحياة يستطيع أن يطالب بحق هذا اللقب؛ لأن حمله تصحبه تبعة الدفاع عن الأمم الإسلامية، وقال إنه لا توجد أمة إسلامية فى مركز يسمح لها بتحمل هذه التبعة، وأشار إلى دعوة الصحف إلى تقوية الوحدة العربية عن طريق تأسيس رابطة عربية دون الحاجة إلى إيجاد خليفة فكانت أفكارهم متجهة إلى المزايا التى تترتب على زيادة التفاهم بين الأمم العربية[٥].

وعندما حضر الإمبراطور شاه بور **محمد رضا** ولى عهد إيران إلى القاهرة فى نفس العام كان فى استقباله الأمير محمد على، والأمير يوسف كمال، والأمير

---

(١) الأهرام : ١١ مايو ١٩٣٧ عدد ٦٧٨٨٣ .
(٢) البلاغ : ١٣ يونية ١٩٣٧ عدد ٤٥١١ .
(٣) المقطم : ١١ يولية ١٩٣٨ عدد ١٥١٧٢ .
(٤) المصرى : ٢٧ يناير ١٩٣٩ عدد ٨٣١٣.
(٥) المصرى : ٣٠ يناير ١٩٣٩ عدد ٩٤٣٥ .

محمد على إبراهيم على، والأمير إسماعيل داود، وكل من النبلاء سعيد وحسن طوسون، وعمرو إبراهيم، وعباس حليم، ومنصور داود[1].

وفى عام ١٩٤٣ ناب الأمير محمد على عن الملك فاروق فى الحضور للاحتفال بافتتاح البرلمان لدور الانعقاد الثالث للهيئة النيابية الثامنة فى البرلمان، حيث كان فى استقباله رئيس الوزراء النحاس باشا، والوزراء ورجال القصر الملكى، وكذلك الأمراء محمد عبد المنعم وإسماعيل داود، والنبلاء عمرو إبراهيم وسعيد طوسون وحسن طوسون، وتم الهتاف للملك ثم ألقى النحاس خطبة العرش [2].

كما ناب عن الملك فى الحضور لافتتاح البرلمان عام ١٩٤٨ بسبب اعتلال صحته، وكان فى استقباله الأمراء، ورئيس الوزراء ومجلس الشيوخ، ثم ألقى محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء خطبة العرش، وبعدها غادر الأمير محمد على القاعة وسط مظاهر من الحفاوة والهتاف والدعاء للملك [3].

الحياة الخاصة لأسرة فاروق وتأثيرها فى الأوضاع السياسية

شكلت الحياة الخاصة لأسرة فاروق تأثيرًا قويًا على مسرح الأحداث السياسية، حيث استغل بعض أمراء الأسرة خاصة الأمير محمد على الذى ظل يناوئ الملك فاروق على عرش مصر حتى نهاية الفترة التاريخية لأسرة محمد على تصرفات الملك وأسرته فى تحقيق مصالحه السياسية .

وبات ذلك واضحًا منذ تولى الملك فاروق عرش مصر فى يولية ١٩٣٧ حينما قام الملك عقب توليه عرش مصر برحلة ملكية تضم أفراد أسرته، وبدأها بالذهاب إلى سويسرا وسان مورتيز التى كانت تغطيها الثلوج، وحاول فاروق فى أول الأمر أن يتعلم رياضة التزحلق على الجليد، وعندما وجدها رياضة شاقة انصرف إلى اللهو ومغازلة من فى الفندق، وكان حسنين باشا ياور الملك الخاص يرى ويسمع ويراقب

---

(١) المصرى: ٤ مارس ١٩٣٩ عدد ٩٥٤٣٧.
(٢) المقطم : ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ عدد ١٧٠٠٢ .
(٣) المقطم: ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ عدد ١٨٥٤٧.

بل كان يتظاهر أمام فاروق أنه لا يرى ولا يسمع ولا يعرف شيئًا عن مغازلات، ومغامرات صاحب الجلالة .

وكانت الأميرات الشقيقات للملك قد بدأن يتعلمن فى ساحة الفندق المغطاة بالجليد (الزحلقة بالقبقاب) وكانت الأميرة فتحية أكثر حماسة، ورغبة فى التعليم التى كانت لا تزال فى سن السابعة من عمرها، وحاولت الملكة نازلى هى الأخرى أن تتعلم التزحلق على الجليد، والمصورون يلتقطون لها صور فى هذه الأوضاع، ونشرت صحف مصر بعض هذه الصور التى ظهرت فيها الملكة نازلى، وهى تتزحلق على الجليد، وقامت مظاهرات من طلبة الأزهر الشريف، وتعالت فيها أصوات الاحتجاج والمناداة بالحياء والحشمة، وبادر رئيس مجلس الوصاية وولى العهد الأمير محمد على توفيق وأرسل إلى حسنين باشا خطابًا شديد اللهجة يوبخه فيه بقسوة على سماحه للمصورين بالتقاط هذه الصور ٠٠ وعلى سماحه لملكة مصر بالتزحلق على الجليد .

وغضبت الملكة نازلى من خطاب الأمير محمد على، وأعلنت أنها أمضت فى سجن الملك فؤاد سبعة عشر عامًا وتريد اليوم أن تكون حرة ٠٠ وإلا فإنها لا تريد التاج على رأسها، ثم انطلقت تسب الأزهر والأزهريين وتدعو الله أن يصيب "البرنس" محمد على بكذا وكذا وكيت .

ولزمت صاحبة الجلالة جناحها الخاص بالفندق يومين غاضبة، وانقطعت عن تلقى دروسها فى الزحلقة على الجليد، وفى نفسه الوقت تلقى التابعى " أمرًا ملكيًا" من فاروق بأن يطلب من زملائه الصحفيين فى مصر أن يكفوا عن نشر أية صور لجلالة الملكة نازلى ٠٠ اللهم إلا الصورة التى تظهر فيها مع جلالة الملك فاروق أو صورها وحدها أو مع الأميرات[1].

وبعد نزول الأسرة المالكة تم زواج الملك فاروق بفريدة فى ٢٠ يناير ١٩٣ ، وعقد القران بقصر القبة وأصبحت بذلك ملكة مصر[2].

---

(١) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ٢٨ - ٣٨ .

(٢) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ١٣ .

وعندما أثيرت الشائعات حول الملكة نازلى وأحمد حسنين، ذهب الأمير محمد على إلى القصر يشكو لفاروق من تصرفات أمه الملكة نازلى، وكيف أن سيرتها مع حسنين أصبحت على كل لسان، وقد ورث فاروق عن أبيه الملك فؤاد كرهه للأمير محمد على توفيق ونفوره منه، وكان أحمد فؤاد يعمل دائمًا على مضايقة ابن أخيه الأمير محمد على، وكان محمد على يلجأ إلى " المندوب السامى البريطانى " فى مصر أو إلى السلطات البريطانية العليا فى لندن ،لكى تأخذ له بحقوقه من عمه الملك أحمد فؤاد ٠٠ ولكى توقفه عند حده وتأمره بالكف عن مضايقة صديقها الأمير محمد على .

وكان الملك فؤاد يكره ابن أخيه محمد على، وقد ورث فاروق عنه هذه الكراهية، وكان الأمير لا يكف عن انتقاد أسرة عمه الملك فؤاد، أفرادًا وجماعات، وكان يشهر بها وبتصرفاتها فى مجالس الأسرة، وكان فاروق يعرف هذا حيث حدث مرة أن أقيمت مأدبة كبيرة فى قصر عابدين وحضرها الأمير محمد على، وكان جالسًا إلى يمين الملك فاروق، وأبدى " سموه الملكى" إعجابه بنقوش زينة سقف قائمة الطعام، وهنا التفت إليه فاروق وقال وهو يغمز بعينيه للحاضرين من كبار رجال القصر –" الحمد لله اللى وجدت عندنا حاجة تعجبك " وفهم الأمير غمزة الملك، وابتسم الحاضرون .

وسمع الأمير محمد على بالحكايات التى تروى عن الملكة نازلى وعلاقتها بحسنين باشا، وكان طبيعيًا أن ينتهز هذه الفرصة لكى يشهر ويندد بتصرفات عائلة أحمد فؤاد، وذهب " سموه الملكى" وقابل رئيس الديوان على ماهر باشا وقال له ان سمعة الملكة نازلى زفت بسبب علاقتها بحسنين ، وطلب من على ماهر إبعاد أحمد حسنين عن السراى .

ولكن على ماهر كان أحرص وأذكى من أن يقحم نفسه فى مسألة كهذه، ومن هنا لم يجد الأمير محمد على بدًا من أن يذهب ويقابل الملك فاروق بنفسه ويشكو إليه أمه الملكة وكيف أن الناس تقول إنها قد أصبحت عشيقة أمينه الأول أحمد محمد حسنين، وقال فاروق – أنا سمعت الإشاعة وحققت فيها بنفسى وتأكدت

أنها غير صحيحة، ولكن الأمير أصر على الاتهام وقال أنا واثق أن بين حسنين والملكة علاقات غير شريفة . وانتهى الأمر باعتذار الأمير محمد على للملكة نازلى والملك فاروق .

وفى أوائل عام ١٩٤٠ عرف الناس عن علاقة نازلى بأحمد حسنين، وكان موضوع النوادى والمجتمعات والسهرات وفى دوائر القصر وأوساط الأسرة المالكة، فكانت تعرف أن نازلى هى التى تحب حسنين وتعرض نفسها عليه وتطلبه زوجًا لها وتقدم له مئات الأفدنة من أرضيها هدية وأنه يرفض ويأبى[١].

وساءت العلاقة بين فاروق ونازلى وتحدث بشأنها الأمير محمد على مع السكرتير الشرقى، فذكر له أن الملك فاروق على الرغم من أنه لم يبد هذا التوتر عقب حادث فبراير حتى لا يبدو وأنه يعيش فى توتر مع عائلته فإنه لم يتمكن من إخفاء هذا التوتر، ثم أبدى تذمره من أحمد حسنين الذى أصبح رئيس ديوانه والذى يرفض دائمًا تنفيذ تعليماته فى بعض الأحيان بسبب معارضة الملكة نازلى لها[٢].

وسافر مصطفى النحاس ومعه حرمه إلى القدس ونجح فى مهمته واستجابت الملكة نازلى فعلاً لرجائه، وعادت إلى مصر، ولكن بشرط أن تتزوج أحمد حسنين وفاتحت ابنها فى هذا الأمر وطلبت منه أن يصدر أمره إلى حسنين باشا ليتزوجها، حيث صارحها أحمد حسنين من قبل بأنه لا يمكن أن يتزوجها خوفًا من أن يطرده الملك من خدمته وهو رجل فقير ٠٠ ولكن إذا أمره الملك أن يتزوجها فلا خوف عليه، إذًا من الطرد، ولم يشأ فاروق أن يتقهقر أمام أمه نازلى أو يسلم لها بطلبها دون قيد أو شرط؛ لأنه وافق ولكن بشرط أن تكتفى نازلى بأن يُعقد زواج عرفى، وكان أحد شهود عقد الزواج سليمان نجيب مدير دار الأوبرا آنذاك، وكان حسنين يثق كل الثقة فى حذره وكتمانه ومثله الملك[٣].

---

(١) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ١٠٨ ١٢٠.

(2) F. O 407- 220 j 1153- 16, Lampson – Halifax, Cairo,March 18, 1942

(٣) محمد التابعى : مرجع سبق ذكره ص ١٢٠ – ١٢٥.

وفى حديث للملكة فريدة عن أحمد حسنين ذكرت أنه خان فاروق مرتين، مرة عندما أطلق له العنان وعمل على إفساده من أول لحظة تلقفه فيها " بإنجلترا" للسيطرة والتحكم فيه عن طريق غرائزه، ومرة ثانية عندما أقام علاقة غير شرعية بالملكة الأم نازلى ٠٠ حتى ولو وصلت بعد ذلك إلى الزواج العرفى ٠٠ وكلا الأمرين كان ضد القيم ٠٠ والمثل والأخلاق ، وقد مات أحمد حسنين فى حادث تصادم علم ١٩٤٧ [١] ـ

وفى خريف ١٩٤٢ ظهرت الأميرة مهوش زوجة سعيد طوسون فى حياة فاروق، مما أثار الملكة فريدة، وزاد من توترها فى علاقتها بزوجها الملك فاروق[٢].

وقد أكد هذه المشكلات الأمير محمد على عندما قابل كيلرن وصرح له عن توتر العلاقات بين الملك وزوجته وأنه على وشك الطلاق منها والزواج بالنبيلة فاطمة طوسون[٣].

وصممت الملكة فريدة على الطلاق، وبالفعل تم طلاقها فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٤٨.

ومرة أخرى يسهم الأمير محمد على فى الوشاية ضد الملك فاروق لدى السلطات البريطانية، حيث بعث اللورد كيلرن ببرقية إلى السير موريس بيتر وسون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية فى ١٨ مارس ١٩٤٤ يصف فيها العلاقة بين الملك فاروق وقرينة الأمير بيتر – أو بطرس ولى عهد اليونان، وقد حصل كيلرن على هذه المعلومات نتيجة حوار جرى بين الأمير محمد على ولى عهد مصر وبين والتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة البريطانية .

قالت البرقية خلال المناقشة مع سمارت فى ١٣ مارس قال الأمير محمد على إن الأميرة بيتر – تمارس تأثيرًا سيئًا فى الملك فاروق فى اتجاه توثيق العلاقات بين الوزير المفوض الروسى وبين الملك، وقال إنها كانت قلبًا وقالبًا فى صف روسيا

---

(١) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ٨٠ ، ٩٦ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٩١٤ .

(3) F . O . 141- 952 , - 29- 44, Killear n- F.O Cairo, Aug. 25, 1944.

بصرف النظر عن البلشفية - وقال الأمير محمد على أن الأميرة اقترحت على الملك فاروق إقامة موسم للباليه الروسى فى القاهرة، وإن جلالته وافق على ذلك ورأى الإعداد لعرض الباليه فى مصر، وإظهار حسن الضيافة الملائم خلال موسمه فى القاهرة .

وقد أظهر الملك فاروق انحيازًا كبيرًا للأميرة بيتر التى يحضر أغلب الحفلات التى تقيمها، وأن الأميرة بيتر تحاول حقيقة التأثير على الملك لمصلحة الروس وأنه فوق كل شىء روسية المولد، وأن الملك فاروق ليس من المحتمل أن يتحمس كثيرًا للروس ما لم يقوموا بأداء لعبته فى مصر وهم - بالطبع- قادرون على ذلك تمامًا إذا ما كان ملائمًا لهم أنهم فى الشئون الخارجية لا يتحركون وفق العقائد الشيوعية بقدر ما تحركهم متطلبات سياسة القوة، كما كان الأمر فى العهد القيصرى، وبمعنى آخر تحركه الواقعية الصارخة، والواقع أنه ليس يوجد لدينا أى دليل نبرهن به على أن الروس قد ألقوا بثقلهم فى سياسة مصر الداخلية إذ يبدو أنهم ما زالوا بعيدين عن الساحة، ومازالوا يدرسون الموقف[1].

وعندما تم طلاق الملكة فريدة عام ١٩٤٨ وأراد فاروق أن يتزوج بناريمان التى كانت مخطوبة وعلى مشارف الزواج، ومع نهاية عام ١٩٤٩ أصبح مشروع الزواج الملكى معروفًا للجميع، ولم يلق أى انعكاسات طيبة، وإنما كان رد فعله سيئًا فيذكر السفير البريطانى للندن بأن الأقوال الدائرة عنه يؤسف لها وأنه أنقص من مكانة الملك أكثر مما هو عليه، ثم يعود ويبين أن وجهة نظر الطبقات العادية أن الذى يريد الزواج بفتاة كانت مخطوبة لشخص آخر يعتبر لصًا وإن المبادئ الإسلامية لا تقر مثل هذا العمل وأن سلوك فاروق غير مهذب .

واستاء الأمراء وتزعمهم الأمير محمد على والأمير يوسف كمال الدين ورغبوا فى رفع عريضة للملك ليصارحوه بالحقيقة وعندما أيقن موقفهم بعث حسن يوسف إلى ولى العهد يهدد بأنه لن يتوانى عن تجريد الأمراء من ألقابهم، وقد اقترح الأمير محمد على أن يكون الزواج عرفيًا وبذلك تصبح الزوجة ملكة ولا

---

(١) الجمهورية : ٥ يوليو ١٩٧٧ عدد ٨٥٩٠ ص ٨ .

الابن وليًا للعهد وذلك حتى لا يفقد الأمير وراثته للعرش غير أن ذلك لم يمنع فاروق من الزواج بناريمان الذى تم فيما بعد فى ٦ مايو ١٩٥١ .

وتتوالى مشكلات الأسرة المالكة حيث غادرت الملكة الأم نازلى مصر إلى أوروبا ثم سافرت إلى أمريكا بمصاحبة شقيقات الملك الأميرة فايقة وفتحية عام ١٩٤٩ وهناك بدأ مسلسل الفضائح فقد ارتبطت الأميرة فتحية عاطفيًا بأحد موظفى وزارة الخارجية رياض غلى المسيحى الديانة[١] وقبل إتمام الزواج جرت محاولات استمرت أكثر من عام للحيلولة دون إتمامه ورأى فاروق أن التهديد قد يوصله لتحقيق الغرض فصدر بلاغ من الديوان الملكى أعلن أن الجهود التى بذلت بالتعاون مع الحكومة للحيلولة دون إتمام زواج الأميرة لم تنجح وعليه دعى مجلس البلاط للنظر فى الأمر وانعقد المجلس فى ١٥ مايو ١٩٥٠ برئاسة الأمير محمد على وبعد أن نظر المجلس فى المذكرة التى قدمها الملك فاروق هاجم فيها أمه، وبين أنها تنفق مليون جنيه ونقل تصريحاتها بشأن عدم مبالاتها بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج وعواقب مهما يكن نوعها وأن رياض غالى يبتز أموالها وقدم للمجلس أيضًا التحريات التى قامت بها السفارة المصرية فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بشخصية الزواج المنتظر والكيفية التى تعرف بها على الملكة والأميرتين منذ عام ١٩٤٦ [٢]، وأصدر المجلس قراراته بالتفريق فورًا بين فتحية ورياض بالحيلولة بينهم ووضعها تحت يد الملك للمحافظة عليها ومنع الملكة الأم من التصرف فى أموالها وتعيين نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية مديرًا مؤقتًا على جميع أموالها ووقف وصايتها على الأميرة، كما رأى المجلس عودة الأميرة فايقة إلى مصر، ومن ثم صدر الأمر الملكى بحرمان فتحية من لقب الإمارة[٣].

---

(١) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ٨١ .

(٢) لطيفة سالم : مرجع سبق ذكره ص ٩٧١.

(٣) الأهرام : ١٧ مايو ١٩٥٠ عدد ٢٣٢١٤.

وعلى الرغم من تهديدات الملك فاروق فقد تم الزواج فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ [١].

وعندما تعرضت الصحف المصرية لمسألة زواج الأميرة فتحية والهجوم على الأسرة المالكة، صدر قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ يحظر نشر أنباء الأسرة الملكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية[٢].

وقد أجهدت كل المحاولات التى بذلت من جانب الصحفيين لعدم تنفيذ هذا المشروع .

وفى ٣١ يوليه ١٩٥٠ انعقد مجلس البلاط برئاسة الأمير محمد على وقرر الحجر على الملكة، وتعيين ناظر الخارجية قيمًا عليها وإلغاء وصايتها على ابنتها وبطلان زواج الأميرة من رياض غالى والتفريق بينهما والاعتراف بزواج الأميرة فائقة، وقد وافق الملك على هذه القرارات، وتم تجريد الملكة نازلى من لقبها الملكى[٣].

ثم دعا الأمير محمد على جميع أعضاء الأسرة المالكة إلى حفلة شاى بقصره فى الإسكندرية، وكان الغرض من هذا الاجتماع أن تتداول الأسرة المالكة فى (البهدلة) التى لحقتها من فاروق آل بيته، ونسى الأمير أو لعله كان يجهل أن أغلبية الأمراء الذين دعاهم إلى هذا الاجتماع كانوا يتمرمغون فيما كان يتمرمغ فيه فاروق وكانوا يعلمون فى الوقت نفسه أن غرضه من هذه الدعوة هو تعزيز مركزه لدى السلطات البريطانية، كما تتدخل لكى يخلف فاروق على العرش وهكذا فشل الاجتماع قبل أن يتم لكنه كان السبب المباشر فى أن يتعجل فاروق لينجب وليًا جديدًا للعهد، ووريثًا للعرش على النحو الذى تم بسرعة وبصورة غير مألوفة فى ١٦ يناير ١٩٥٢ ولعل هذا ما يفسر لماذا كان الملك حريصًا على أن يحتفل بمولد ولى عهده الجديد فى الوقت الذى كانت فيه الأحداث الداخلية تجرى بالعنف الذى كان من أصدائه حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ [٤]، ثم توالت الأحداث بثورة يوليه من نفس العام التى كان من نتائجها نهاية حكم الأسرة المالكة.

---

(١) فاروق هاشم : مرجع سبق ذكره ص ٨١ .

(٢) الأهرام : ٢٠ أغسطس ١٩٥٠ عدد ٢٤٦٧٨.

(٣) الأهرام : أول أغسطس ١٩٥٢ عدد ٢٣٢٨٨.

(٤) حافظ محمود : ذكريات المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية، العدد الأول ، إبريل ١٩٦٩. ص ١٧٦ .

ومن ثم فقد كانت حياة أسرة فاروق الخاصة بما فيها من شقاق وفساد سببًا فى استغلال بعض أفرادها خاصة الأمير محمد على فى تحقيق هدفه للوصول للعرش، وقد باءت محاولاته فى النهاية بالفشل وانتهى حكم الأسرة بأكمله .

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية لأمراء الأسرة المالكة

(١٩٢٩ - ١٩٥٢)

حظى أمراء الأسرة المالكة بوضع اقتصادى متميز نتيجة لاستحواذهم على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية مما أسهم فى تركيز نشاطهم فى مجال الزراعة والاستثمارات المالية.

الأمراء والاهتمام بالزراعة

مصادر ملكيات الأمراء

تصدرت أسرة محمد على شريحة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة، حيث كانوا يمتلكون أكثر من ١٠٠٠٠ من مساحات الأراضى هى وثلاث أسر مصرية من عام ١٩١٤ - ١٩٥٢.

ويلاحظ أن أغلب الملكيات الكبيرة فى مصر كانت تتركز فى الوجه القبلى أكثر منه فى الوجه البحرى، وخاصة مديرتى أسيوط والمنيا، أما فى الوجه البحرى فكانت تتركز فى مديرتى الغربية والبحيرة، وخاصة فى الأراضى التى كانت تقوم بإصلاحها الدولة وبيعها للأفراد فى شمال الدلتا [١].

وقد عاد جزء كبير من أملاك إسماعيل وأسرته إلى هذه الأسرة خلال مبيعات الدايرة السنية، وأراضى الدومين فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتكاد تجمع المصادر على أن اغتصاب الأرض ووضع اليد كان وسيلة حكام أسرة محمد على لتنمية ممتلكاتهم[٢].

---

(١) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى . ط١، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٨.

(٢) على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩- ١٩٥٢ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . ١٩٧٨ ص ٢٢ - ٢٣ .

ومن ثم حينما صدر قانون الإصلاح الزراعى كانت أسرة محمد على أكبر مالك للأراضى الزراعية فى مصر ، كما كانت عام ١٨٧٠ ، ففى عام ١٩٥٣ حينما صودرت ممتلكاتهم قدمت لجنة إصلاح الأراضى إلى وزارة العدل تقريرًا يفيد بأن مساحة ممتلكات أسرة محمد على بلغت ١٧٦٣٣٧ فدانًا[١] كما ذكر سيد مرعى وزير الإصلاح الزراعى أن مساحة هذه الأراضى بلغت ١٥٧، ١٧٩فدانًا كانت تمتلكها الأسرة وصودرت بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨/ ١١/ ١٩٥٣ [٢] فضلاً عن ٣٠٠٠٠ فدان من أراضى الاستصلاح وبالتالى تبلغ مساحة الأراضى ٢٠٥٠٠٠ فدان وتشمل أراضى الأوقاف الأهلية التى استردها المستحقون عند إلغاء الأوقاف الأهلية عاد ١٩٥٢.

وبالنسبة لأراضى الأوقاف الخيرية فلم يستردها ملاكها؛ لأنها لا تخضع لنظام الملكية الخاصة، كما أن بعض المساحات لم تستوعبها أراضى الأملاك الأميرية الدومين، وأراضى الدايرة السنية التى تبلغ مساحتها ٩٠٠٠٠ فدان، وانتقلت ملكيتها إلى الحكومة؛ لأنها ظلت فى حيازة بعض فروع الأسرة طبقًا لقانون الإصلاح الزراعى، كما ازدادت ممتلكات بعض أفراد الأسرة المالكة لا سيما أسرة الأمير طوسون والأمير يوسف كمال[٣]؛ حيث كان يمتلك ٢٤ ألف فدان، كما كان الأمير محمد على يمتلك سبعة آلاف فدان، وكانت الضياع الكبيرة هى القاعدة الأساسية للطبقة الحاكمة[٤] كما كانت أسرة حليم ممن يمتلكون عددًا كبيرًا من الأرضى الزراعية، وكانت معظم الأراضى التى تمتلكها الأسرة المالكة من الملكيات الكبرى وكانت موزعة على ٤٢٥ فردًا من أمراء وأميرات البيت الملكى، ومعظمها أنصبة واستحقاقات فى أوقاف متعددة لم يكن من السهولة معرفتها على وجه التحديد

---

(١) جابرييل باير : تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٥٠ ، ترجمة عطيات محمد جاد، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ١١٨ .

(٢) سيد مرعى : الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٧٧ .

(٣) جابر بيل : مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩.

(٤) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى علام ، دار الثقافة القاهرة ، ١٩٨٥ ص ٣٤- ٣٥ .

خلال الفترة . وقبيل إصدار قوانين الإصلاح الزراعى وإلغاء الوقف الأهلى . فعلى سبيل المثال بلغ عدد المستحقين فى الوقف العالى ٢٨١٤ فدانًا، لمائة وثلاثين عضوًا من الأسرة، وعدد المستحقين فى وقف الخديو إسماعيل بالجيزة ٢١١٠ فدان لخمسين فردًا، وأوقاف أمينة إلهامى تبلغ ٦٠٣١ فدانًا لكل سبعة عشر فردًا، وفى وقف الأمير محمود حمدى ٤٦٥٧ فدانًا لكل اثنى عشر فردًا، وفى أوقاف دايرة الحلمية ٥٩٤١ فدانًا لكل اثنى عشر فردًا أيضًا[١]

وبالتالى يتضح من المعلومات والبيانات التى نشرت بعد نزع الملكية أن خمسين أو ستين فردًا يمتلكون قرابة ١٥٠٠٠٠ فدان .

ومن ناحية أخرى كان عدد كبير من الأوقاف الأهلية الكبيرة كانت خاضعة للدعاوى القضائية أقامها كثير من أمراء وأميرات أسرة محمد على[٢].

وكانت ملكيات الأسرة موزعة على بيت فروعها المختلفة كما يأتى ١- فرع إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على كان يمتلك ٦٠٠ ،٧٣ فدان يخص فؤاد إسماعيل وورثته ٩٢٤ ،٤٨ فدان والباقى وقدره ٢٤٦٧٦ لأولاد إسماعيل الآخرين[٣] أما فرع أحمد بن إبراهيم بن محمد على كان يمتلك ٦٠٦ ،٣١ أفدانة يخص أبناء الأمير أحمد كمال منها ٦٨٥ ١٥فدانًا ،فدان والباقى قدره ٩٢١ ، ١٥فدانًا كان يخص أولاد إبراهيم الآخرين؛ أى أن ما كان يخص فرع إبراهيم باشا وحده إسماعيل وأحمد قد بلغ ٢٠٦ ،١٠٥أفدنة، أما فرع سعيد بن محمد على فقد كان يخصه ٢٣٥٠٠ فدان ، وفرع محمد عبد الحليم بن محمد على كان يخصه ١٣٤٧٥فدانًا[٤].

والملاحظ أن تميز ورثة الخديو إسماعيل فقد كانت ملكياتهم قرابة نصف أملاك الأسرة المالكة من الأراضى، واستمر هذا الفرع يحكم حتى ألغيت الملكية عام ١٩٥٣ وهذا الارتباط بين الحكم والنفوذ والتملك حدث فى عهد أسماعيل وعلى الرغم

---

(١) عاصم الدسوقى : مرجع سبق ذكره . ص ٣٢- ٣٣ .

(٢) جابرييل : مرجع سبق ذكره ص ١١٩ .

(٣) على بركات : مرجع سبق ذكره ص ٢٣ .

(٤) عاصم الدسوقى : مرجع سبق ذكره ص ٣٣ .

من أن فؤاد وابنه الملك فاروق استمر مدة حكمهما خمسة وثلاثون سنة من ثلاثة وسبعين سنة منذ خلع الخديو إسماعيل فقد كان للملك سلطة أكبر من سلطة الحكومة بالنسبة لملكية الأراضى حينما كان يتولى شئونها المعتمد البريطانى[1]، فالملك فؤاد كان يمتلك عند ارتقائه العرش ١٩١٧ سوى ٨٠٠ فدان، وصلت ملكيته إلى ٢٨ ألف فدان عام ١٩٣٦ بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأوقاف[2].

وقد خص الأمير فاروق ١٥٤٠٠ فدان تنازل عن قرابة ألفى فدان للملكة السابقة فريدة، فأصبحت ثروته عام ١٩٣٧ عبارة عن ١٣٤٠٠ فدان[3] وكان الملك فاروق يمتلك ٢٨١٠٩ أفدنة بالإضافة إلى ٢٠٨١٥ فدانًا كانت تملكها أمه وإخوته.[4]

وبطبيعة الحال لم تكن هذه الأراضى التى آلت إليهم بالميراث، ومهما يكن من أمر فقد كانت بعض الظواهر المثيرة أن بعض فروع أسرة محمد على كانت تمتلك مساحات صغيرة من الأراضى وأحيانًا لا تمتلك أية مساحة، وجميع البيانات التى نشرت عام ١٩٥٢ عن ملاك الأراضى من الأسرة المالكة قلما كانت تذكر شيئًا عن أبناء وأحفاد أحد أبناء إبراهيم باشا وهو مصطفى فاضل الذى كان هو وأفراد أسرته من المنتفعين بأوقاف القصر العالى، ولم يذكر ما يفيد بأنهم يمتلكون الأراضى إذا استثنينا ١٥٠٠ فدان كانت تمتلكها الأميرة فاطمة حيدر فى مغاغة (المنيا) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أن الخديو إسماعيل اشترى من شقيقه مصطفى فاضل أراضى بمبلغ ٠٠٠، ٨٠ ، ٢جنيه عام ١٨٦٦؛ لكى تضعف من موقفه ولتغيير نظام تولى الحكم الذى حققه إسماعيل لصالحه من الباب العالى فى هذا العام ولنفس الأسباب كانت ذرية محمد عبد الحليم بن محمد على عم إسماعيل تمتلك الملكيات الصغيرة وبالتالى اشترى إسماعيل قرابة٥٠٠٠٠ فدان فى المطاعنة مديرية قنا بنفس الطريقة وثالثًا الفرع من أبناء عباس الأول بن طوسون بن محمد على لم يمتلك ملكية خاصة للأراضى على الرغم من أن عباس كان يمتلك ضياعًا كبيرة

---

(١) جابرييل باير : مرجع سبق ذكره ص ١٢١.

(٢) على بركات : مرجع سبق ذكره ص ٢٣ .

(٣) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكًا . دار الكتب ، ١٩٦٥ ص ٤٨ .

(٤) على بركات : مرجع سبق ذكره ص ٢٣ .

أثناء حكمه وتتلخص أنصبتهم فى الآتى جزء كبير اشتراه سعيد بعد توليه الحكم سبعون قرية فى الدلتا من إلهامى نجل عباس، كما تم بيع جزء من ممتلكات إلهامى بعد وفاته لسداد ديونه وأيضًا باع ورثته قرابة٢٣٧٨٠ فدانًا لشركة قناة السويس وخصصت والدة الخديو عباس مساحات كبيرة للأوقاف تبلغ مساحتها ١٢٠٠٠ - ١٣٠٠٠ فدان عام ١٨٦١ وأكثر من ستمائة فدان منحتها للأوقاف حفيدته أمينة ناحية زوجة الخديو توفيق، واستنادًا إلى البيانات التى نشرت عام ١٩٥٢ يمكن معرفة التوزيع الجغرافى لقرابة ٤٠٠٠٠ فدان كانت فى مديرية البحيرة وبالنسبة لفئة الملكيات كانت أكبر مساحة تقع فى قنا وتبلغ مساحتها ٢٢٠٠٠، فدان وتعتبر نصف مساحة الملكيات فئة ٢٠٠ فدان فأكثر، وفى الشرقية ٣٦٠٠٠ فدان تبلغ ٤/١ مساحة الملكية فئة ٢٠٠ فدان فأكثر وكانت أكبر مساحة الأراضى الأوقاف التى منحتها الأسرة المالكة فى قنا (وقف الخديو إسماعيل) وفى الشرقية (الوادى) بينما كان اثنان من الأوقاف الخمسة للأسرة المالكة (محمود حمدى والحلمية) فى الشرقية ويلاحظ أن الأسر المالكة واجهت صعوبات للاحتفاظ بأى أراضى فى المنيا التى كانت مركزًا لأراضى الدايرة فى عهد إسماعيل[١] .

ومن ثم فقد كان القصر أكبر إقطاعى، والدليل على ذلك أملاك الأسرة المالكة[٢].

وكشفت الصحف بعد الإطاحة عن ٢٧ من أفراد الأسرة المالكة يمتلكون قرابة ١٤٣ ألف فدان ، فضلاً عما يسيطرون عليه من أراضى الأوقاف [٣].

ومن ثم فقد حظى أمراء الأسرة المالكة بوضع اقتصادى متميز جعلهم على قمة الهرم الاجتماعى، وقد تبين من المعلومات أن من حق كل فرد فى الأسرة المالكة يمتلك ملكية خاصة أن يمتلك فيلا فى الضيعة التى يمتلكها، وأن يمتلك

---

(١) جابرييل جاير : مرجع سبق ذكره ص ١٢٠- ١٢٢.

(٢) راشد البراوى : ، محمد حمزة عليش . التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طه ،مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤. ص ٧١ .

(٣) طارق البشرى :الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ج١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ٣١٩ .

قصرًا وفيلا فى القاهرة أو الإسكندرية، وكان كبار الملاك من أعضاء الأسرة المالكة يعيشون بعيدًا عن ملكياتهم وبعضهم كان يقضى معظم وقته فى الخارج قبل الانقلاب العسكرى، وبالتالى كانت بنات محمد عباس حليم، ومحمد عبد الحليم سعيد حليم يعشن فى تركيا، وكن يمتلكن أراضى فى تركيا، وكان كبار الملاك من غير أعضاء الاسرة الملكة يعيشن بنفس الأسلوب .

وخلال هذا القرن وحتى قيام ٢٣ يوليه ١٩٥٢ كان كبار الملاك أعضاء فى التنظيمات السياسية ما عدا الإخوان المسلمين؛ حيث كان من قيادات الوفد الذى كان يقوم بتمويله الأمير يوسف كمال .

ويبدو أن الهيكل العام للملكية الزراعية كان له تأثير على الأحداث التى أدت إلى الثورة العسكرية[1].

ففى بداية الأربعينيات وبينما كانت حركة العمال فى المدن تزداد عنفًا عن طريق الإضرابات والمظاهرات بسبب ضغط المشكلة الاجتماعية اتخذت حركة الفلاحين فى الريف طريقًا آخر هو القتل الذى وجد فيه الفلاحون مخرجًا لتصفية حسابهم مع كبار الملاك وشمل القتل كبار الملاك وأدوات تنفيذ سياستهم مثل مديرى دوائرهم وأعوانهم، وقد وقعت فى أملاك أسرة محمد على فى الزنكلون التى كانت مملوكة للأمير أحمد سيف الدين الأخ غير الشقيق للملك فؤاد، وكان الأمير يمتلك كل زمام القرية البالغ مساحته ٢٥٨٩ فدانًا ففى أوائل ١٩٤٠ أطلق أحد الفلاحين النار على محمد بك شوكت وكيل دائرة الأمير سيف، وأصيب وكيل الدائرة أصابات بالغة، وكان من الممكن أن يفسر الحادث على أنه حادث قتل عادى .

وفيما بين عام ١٩٤١ - ١٩٥١ تفاقمت انتفاضات الفلاحين فى الملكيات الكبيرة، وخاصة فى بهوت وكفور نجم؛ حيث هاجم الفلاحين الحراس ومراكز الشرطة، وأشعلوا النار فى المكاتب مطالبين بالأراضى التى يفلحونها، وقد شهدت هذه الأحداث أراضى البدراوى عاشور، والأمير يوسف كمال، والأمير محمد على وكثيرون من كبار الملاك .

---

(١) جابرييل جاير : مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

وقد ووجهت هذه الحركات بعمليات قمع لا مثيل لها ففى قرية كفور نجم التى كانت مملوكة للأمير محمد على ولى عرش فاروق عندما تأخر الفلاحون المستأجرون فى سداد الإيجار المرتفع الذى كانت تفرضه سلطات المالك ونتيجة لذلك فقد هاجم مفتش الدائرة محمد الصاوى بالتعاون مع السلطات الإدارية فى المركز بيوت الفلاحين، وانتزع منها كل شىء حتى حلى النساء وعندما احتج الفلاحون على هذه المعاملة أطلقت النار على عنانى عواد فى وضح النهار[1].

وكان امتلاك الأراضى من مقومات المركز الاجتماعى ومجالاً مضمونًا للاستثمار يعتبر استثمارًا رابحًا فى فترات الرخاء، وارتفاع الايجار وبالتالى موضع اهتمام الأثرياء فى المدن مثل أعضاء أسرة محمد على والتجار المقاولين وأعضاء الأقليات والأجانب، وكان كبار الملاك الذين كانوا يعملون فى مجال الصناعة والنقل كانوا يستثمرون إيراداتهم من الأراضى فى مجالات الأنشطة الأخرى، وقد حدث هذا التطور مؤخرًا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فكانت الإيرادات من الأراضى يعاد استثماراتها فى شراء الأراضى .

ومهما يكن من أمر فانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عقب أزمة ١٩١٩ وزيادة الإنتاج التى تحققها أموالهم فى مجال الصناعة وانتقلت الأموال من الزراعة إلى الصناعة بصورة ملحوظة لا سيما بعد الحرب الثانية .

فكان إلهامى حسين زوج الأميرة شويكار يملك معظم أسهم شركة الكوكاكولا، كما كان فاروق من أكبر المساهمين فى شركة البيبسى كولا، كما كان إلهامى حسين رئيسًا لمجلس إدارة شركة الخطوط الجوية السعيدية[2] كما كانت الجمعية الزراعية مجالا لاستثمار أموال الأمراء فى مجال الإنتاج الصناعى كما سيأتى ذكره فيما بعد[3].

وفى الثلاثينيات اشتدت الدعوة لمشروع القرش لإحياء الصناعات المصرية ومناهضة المصنوعات الأجنبية؛ حيث رأى شباب الأمة المصرية أن تتحرر مصر

---

(١) على بركات : مرجع سبق ذكره ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) جابرييل جاير : مرجع سبق ذكره . ص ١٢٤ - ١٢٨.

(٣) عاصم الدسوقى : مرجع سبق ذكره ص ٩٣ .

من الاستقلال الاقتصادى وتستقل فى ماليتها وتكون نهضة اقتصادية تكون عدة للمستقبل، وملاذًا للشعب يستطيع أن يشل الأيدى الأجنبية التى تعمل لاستقلال الثروة المصرية والسيطرة على مرافق الشعب، وقد أقام هذه النهضة جماعة من الزعماء الماليين وفى مقدمتهم طلعت حرب مدير بنك مصر الذى دعا الشباب أن يقتحموا الحياة العملية وتعضيد المشروعات الاقتصادية فاقترحوا إنشاء مشروع القرش لجمع الأموال التى قامت للإنفاق على تأسيس مصنع الطرابيش[١] .

وقد وضع مشروع القرش تحت رعاية الأمير عمر طوسون وتبرع بمبلغ أربعين جنيهًا لهذا المشروع[٢]

وفى ١٠ يناير عام ١٩٤١ تبرع الأمير ونجلاه بمبلغ أربعين جنيهًا لصالح المشروع[٣].

الأمراء والجمعية الزراعية

تضافرت جهود الأمراء لتحسين الزراعة من خلال الجمعية الزراعية الملكية التى كانت برئاسة الأمير كمال الدين حسين، ووكالة الأمير عمر طوسون، وقد برز نشاطهما فى إقامة المعارض الزراعية، وكان آخرها عام ١٩٢٦ كما ذكرنا فى الدراسة السابقة، بعدها اهتم الأمير كمال الدين بإعادة تخطيط أرض المعرض وإنشاء مبانى جديدة، وتكونت لجنة للإشراف على أعمالها برئاسة عباس الدراملى[٤]

وفى ٢٨ قررت الجمعية الزراعية إقامة المعرض فى فبراير ١٩٣١، وقد استأذن الأمير كمال الدين رئيس الجمعية والأمير عمرطوسون وكيلها الملك فؤاد لإقامته

---

(١) الأخبار : ١٣ يناير ١٩٣٤ عدد ٣٨٤٣.
(٢) المقطم : ١٩ يناير ١٩٣٤ عدد ٢٣٤٥٧ .
(٣) المقطم : ١٠ يناير ١٩٤١ عدد ٤٥٦٧٨.
(٤) المقطم : ٨ يولية ١٩٣٥ عدد ٣٨٥٤٨ .

فوافق ثم التقت هيئة لجنة المعرض برئيس الوزراء وطالبت بمد يد المساعدة للمعرض فوافق، وأعطى تعليماته للحكومة لإحاطته بكل وسائل المساعدة[1].

وأعلن فؤاد أباظة فى مايو ١٩٣٠ عن أهداف المعرض، والتى تحددت فى السعى لتحسين شئون الزراعة ومنتجاتها، وتشجيع استعمال الآلات الحديثة وإنشاء الصناعات المرتبطة بالزراعة [2].

وتمهيد السبل للمشتركين فيه من المصريين والأجانب للإعلان عن معوقاتهم وإيجاد التعارف بين المنتج والمستهلك وتوسيع نطاق التعامل بينهما [3].

وقد أشادت صحيفة **المقطم** بالمعارض الزراعية ، وطالبت أن يتم التوسع فى إقامة المعارض لتشمل الأقاليم فذكرت أن الجمعية الزراعية استطاعت بفضل رؤسائها أن تسدى إلى البلاد خدمة زراعية كبيرة فى مختلف أنواع الزراعة، وخاصة فى إقامة المعارض الزراعية والصناعية، التى نطالب بأن تصل إلى الأقاليم فيستعان بها فى تطوير الصناعات المصرية وفى مقدمتها الزراعية، وأن تسعى إلى التوسع فيما يتعلق بالزراعة وتطوير الحاصلات الزراعية، وأن تلقى الجمعية كل تأييد من الهيئات الحكومية والرأى العام [4].

وفى ١٥ فبراير افتتح الملك فؤاد المعرض الزراعى الصناعى بحضور الأمراء والنبلاء والوزراء، ودعا الأمير عمر طوسون رئيس لجنة التحكيم كل المحكمين لزيارة أقسام المعرض المختلفة وتفقد الملك أعمال المعرض فشاهد متحف القطن والذى شمل معروضات تاريخية عن زراعة القطن وصناعته فى الصين فى القرن الثامن عشر وأنواع القطن المصرى[5] كما شاهد أشغال التطريز القديمة والصناعات المنزلية وقسم النباتات، ومعروضات وزارة الزراعة والخاصة الملكية والأوقاف الملكية وقسم جمعية الحشرات والصناعات الأهلية والطيور والمواشى

---

(١) الأخبار : ٢٩ يناير ١٩٣٠ عدد ٢٧٢ .
(٢) الاتحاد: ١٠ يونيو ١٩٣٠ عدد ٣٤٥ .
(٣) السياسة : ٩ يونية ١٩٣٠ عدد ٢٣٨٥ .
(٤) المقطم :٨ يولية ١٩٣٠ عدد ١٢٥٧٩.
(٥) الأهرام: ١٦ فبراير ١٩٣١ عدد ١٦٥٩٥ .

ومعروضات بنك مصر وفى نهاية الزيارة وجه الملك شكره إلى الأميرين كمال الدين حسين وعمر طوسون لعنايتهما بالمعرض .

وقد أثنت المقطم على معروضات الجمعية الزراعية فذكرت أن المعرض أبرز جهود العاملين فى مصر والمهتمين بالزراعة والصناعة فأدرك الزائرون التقدم الذى وصلت إليه مصر، كما تميز المعرض بكثرة المعروضات وحسن التقسيم وزيادة الأنواع خاصة القطن الذى لايزال يحتل المرتبة الأولى بين الحاصلات الزراعية كما شكل مدرسة عامة للذين لا يعرفون إلا القليل عن شئون الزراعة وأكد على اجتياز الأزمة الاقتصادية الحالية[1].

وذكرت الأهرام أن المعرض حاز إعجاب كل من شاهدوه بسبب تميز معروضاته وتنوعها[2].

أما صحيفة الاتحاد ذكرت أن المعرض الحالى أكثر نظامًا من معرض عام ١٩٢٦ وأن الجمعية الزراعية جديرة بالثناء؛ لأنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى تواجه مصر والعالم فقد استطاعت أن تقيم معرضًا شمل أحسن وأفضل المحصولات الزراعية والصناعية المختلفة[3].

كما شجعت صحيفة الأخبار المعارض الزراعية فذكرت فى مقال لها تحت عنوان المعرض الزراعى الصناعى وأثره فى نهضة البلاد، أن فكرة المعارض فى حد ذاتها من أهم العوامل التى تقوم على أساسها النهضات الزراعية، والصناعية، والتجارية فى العالم، وتمثل دعاية طيبة واسعة المدى للأمم التى تقوم فيها، ولا يمر عام من الأعوام حتى نسمع بها، وقد كان المعرض أول الأمر قاصرًا على المنتجات الزراعية الخاصة بالبلاد، وأخذ فى التطور رويدً رويدًا حتى أصبح على الحالة الرائعة التى رأيناها عليها فى السنة الماضية .

---

(١) المقطم : ٧ فبراير ١٩٣١ عدد ١٢٧٦٩.

(٢) الأهرام ١٦ فبراير ١٩٣١ عدد ٣٢٨٧٦٥.

(٣) الاتحاد : ١٤ فبراير ١٩٣١ عدد ٤٥٦ .

أما مساعدات الحكومة فهى قائمة على أساس عرض أهم ما وصلت إليه أقسامها الفنية كإنتاج وزارة الزراعة التى أصبحت آية فى الجودة والإتقان، وما تخرجه مدارس الصناعة فى مصر .

والمعرض فى هذه السنة هو عبارة عن صورة مصغرة لجميع مرافق الحياة فى مصر فهو بلد صغيرة شملت شتى أنواع المصنوعات والمزروعات فى مصر، ويشاهد جميع التطورات التى تمر على أنواع المحصولات المصرية حتى تصل إلى الحالة الزاهرة التى يراها المشاهد مما تصدره المصانع فى الخارج إلى هذه البلاد وأهم مايصنع فيها بصفة عامة، وبالجملة فإن مدينة المعرض يطلق عليها مدينة زاخرة بالفوائد العلمية سواء فى عالم الصناعة، أو الزراعة ، أو التجارة [1].

وفى مارس ١٩٣٣ قررت الجمعية الزراعية الاشتراك فى تأسيس مصنع كبير فى السويس لصنع سماد السوبر فوسفات وحامض الكبرتيك لتشجيع الصناعة المصرية، ولتوفير حاجة مصر من السماد الصناعى، كما قررت درس مشروع شركة لتجفيف الخضر والفاكهة، وإعداد تقرير عن هذا المشروع وتقديمه للجمعية[2].

وفى يونيه ١٩٣٣ نشرت **الأخبار** مقالا فندت فيه نشاط الجمعية الزراعية فى الأعوام السابقة فذكرت أن الجمعية الزراعية اهتمت بالزراعة عن طريق إقامة المعارض الزراعية والصناعية على أحدث الطرق وأفضلها، فكانت بمثابة دعاية زراعية وصناعية رفعت من شأن البلاد الاجتماعية، وهيأت للشعب المصرى وجمهور الزراع الفرص ليبنى حياته الاجتماعية، ومستقبله الزراعى والصناعى على أساس متين، وأعظم قوة فكان لها الأثر فى خدمة الشعب والعناية بمرافقه الحيوية، وأن معرض الصناعات أسهم فى تأسيس نهضة صناعية عامة، فكانت المعارض الصناعية إلى جانب الزراعية من أقوى الدعايات التى زادت رخاء الأمة المالية ووطدت دعائم الثروة الصناعية [3].

---

(١) الأخبار : ١٠ فبراير ١٩٣١ عدد ٢٦٥٤٣٧ .

(٢) المقطم : ١٢ مارس ١٩٣٣ عدد ٢٥٤٣٧٦.

(٣) الأخبار : ٤ يونيو ١٩٣٣ عدد ٢٦٧٦ .

وأقامت الجمعية معرضها السنوى فى نفس العام فى الفترة من ١١ - ١٥ أكتوبر وعرضت فيه نماذج من خيول الجمعية العربية الأصيلة كما عرضت أنواع البقر والجاموس والأغنام والطيور التى تعهدت الجمعية بتربيتها لتحسين الإنتاج[١] كما قررت الجمعية افتتاح متحف للقطن وأبدت ارتياحًا لأعماله [٢].

وفى نوفمبر عقدت الجمعية اجتماعًا قررت فيه تعيين مندوب لتدريب خيول الجمعية، وتوزيع أربعين حصانًا عربيًا فى مراكز القطن للوثب على الأفراس بغرض تحسين الإنتاج، وأعلنت عن إهداء الأمير عمر طوسون عددًا من الأغنام الأوسيمى والبقرى للجمعية، كما قررت الجمعية إعداد ستين ألف إردب من تقاوى قطن المعرض لموسم ١٩٣٤ وعشرين ألف إردب من أنواع الأشمونى والزاجوارة والجيزة، وإعداد عشرين ألف إردب قمح هندى للتقاوى فى العام المقبل [٣].

وفى ٢ يناير عام ١٩٣٤ عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون قرر فيه ١- الموافقة على اكتتاب الجمعية مع بنك مصر لإنشاء شركة لصنع الأسمدة الكيميائية وحامض الكبرتيك بنسبة ١٥ ٪ على الأقل من رأس مال مناصفة بينهما يصل إلى ١٥٠ ألف جنيه على أن يرشح مدير الجمعية فؤاد أباظة وحسن سعيد لعضوية مجلس إدارة الشركة ٢- الموافقة على قيام مدير الجمعية فؤاد أباظة بزيارة إلى السودان، وأوغندا فى ٧ يناير ١٩٣٤ لبحث وسائل تحسين الزراعة بين البلدين ٣- الموافقة على شراء جهازين لاختبار نبات بذور القطن وآلات لرش أشجار الجمعية المصابة بالحشرة القشرية(٤) ٤- الترخيص لجماعة الاستقلال الاقتصادى لإقامة مهرجان للدعاية عن المصنوعات المصرية فى شهر يناير بأرض الجمعية والترخيص لجمعية فلاحة البساتين لإقامة معرض الربيع فى النصف الأول من شهر مارس، ولوزارة المعارف بإقامة المعرض السنوى لفلاحة البساتين لتلاميذ المدارس فى النصف الثانى من شهر مارس ١٩٣٤، ولجمعية فلاحة البساتين لإقامة معرض ورد الربيع فى قرابة منتصف شهر إبريل ١٩٣٤

---

(١) الأخبار : ٨ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٣٧٩٤ .

(٢) وادى النيل : ٨ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٧١٥١ .

(٣) الأخبار : ٨ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٣٧٩٤ .

(٤) الأخبار : ٦ يناير ١٩٣٤ عدد ٣٨٣٨ .

٥- الموافقة على تجديد إرسال بعثات من الجمعية للخارج من موظفى الجمعية للتخصص فى بعض العلوم لخدمة الجمعية ٦- الموافقة على مبدأ إدخال خيل للجمعية فى السباق وتأجيرها للغير بشرط ذكر اسم الجمعية فى جدول السباق وعلىالاشتراك مع وزارة الزراعة فى منح جوائز خاصة للخيل الناتجة من طلائق الجمعية فى المعارض الإقليمية[١].

وقد علقت صحيفة المقطم على قرارات الجمعية فى اليوم التالى فى مقال تحت عنوان الجمعية الزراعية ونشاطها العلمى فذكرت أن الجمعية الزراعية الملكية من أبلغ الشواهد بما تستطيعه الهيئات القومية غير الحكومية إذا وضعت نصب أعينها أهداف معينة، وقد اتسع نشاطها فى المرحلة الأخيرة، فلا يكاد ينقضى شهر إلا وتفاجئ البلاد بقرارات مهمة ومشروعات تدل على حياة وقوة وإحاطة بحاجة البلاد من الناحية التى تباشرها الجمعية فى الشئون التى تنطوى عليها مهمتها الكبيرة، وأن قراراتها تفيد الزراعة بشكل كبير لتضاعف نفعها بخدمة الأعمال العامة فى البلاد وبمد يد المعونة إلى الهيئات الفنية والاقتصادية [٢].

وفى ٥ يونيه عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون قرر فيه ١- تحديد ٢ ديسمبر ١٩٥٣ لافتتاح المعرض الزراعى الصناعى ٢- تضم حديقة الخديو إسماعيل لأرض المعرض بناءً على موافقة وزير الأشغال بشرط حفظ معالمها وصيانة أشجارها لذلك قرر المجلس تخصيصها لإقامة الملاهى والمطاعم واستعمال الشارع الفاصل بين الجمعية وأرض الجمعية للمعروضات أيضًا ٣- اعتماد صرف مبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه قيمة اشتراك اللجنة فى تكوين شركة صنع سماد السوبر فوسفات وذلك للمساعدة على إنشاء الصناعات الأهلية التى لها علاقة بالمنتجات الزراعية ٤- إقامة معمل جديد بمدينة المنصورة لتنظيف تقاوى الزرة والقمح وإعدادها للتقاوى ٥- إقامة معرض بالجزيرة لقسم تربية الحيوانات من ١٥ - ٢٠ يونيه ١٩٣٤ ٦- الموافقة على اشتراك الجمعية فى المعارض التى تقيمها وزارة الزراعة لتحسين إنتاج الخيل [٣].

---

(١) المقطم : ٦ يناير ١٩٣٤ عدد ١٣٧٦ .

(٢) المقطم : ٧ يناير ١٩٣٤. عدد ١٣٧٧ .

(٣) الأخبار: ٩ يونيه ١٩٣٤. عدد ٣٩٦٠ .

وفى نفس العام اقترح فؤاد أباظة فكرة تأليف بعثة مصرية لزيارة السودان بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين القطرين على الأمير عمر طوسون فوافق عليها، وألفت لجنة من الجمعية الزراعية لدراسة الفكرة، وتنفيذًا لها أجرى فؤاد أباظة باشا اتصالات بمندوب حكومة السودان فى مصر، وعبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء والسير ستيوارت حاكم السودان العام، ووافق كل من منهما على إرسال البعثة، ثم قابل فؤاد باشا رئيس الغرفة التجارية بالسودان وتباحثا فى تفاصيل المشروع [1].

وفى ٩ أغسطس ١٩٣٤ وافق مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير عمر طوسون على تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان باعتماد بناء خاص للسودان فى المعرض الزراعى الصناعى القادم ٢- تنظيم رحلة إلى السودان فى شهرى يناير - فبراير ٣- دراسة مشروع تأليف شركة من أهالى مصر والسودان لشراء أراضى زراعية واستثمارها ٤- إنشاء فرع للجمعية الزراعية بالخرطوم ٥- دعوة بنك مصر لإنشاء فرع له بالخرطوم [2].

وفى ٢ ديسمبر ١٩٣٤ عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعًا قرر فيه الأمير عمر طوسون ١- سفر البعثة المصرية إلى السودان لدراسة أحواله الزراعية والتجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية،على أن تتألف من عشرين عضوًا من أعضاء الجمعية الزراعية الملكية والنقابة الزراعية العاملة وغرفتى القاهرة والإسكندرية وكبار الزراع والتجار على أن يكون سفر أعضائها على مرحلتين [3].

وفى نفس العام أنشأ الأمير عمر طوسون عزبة بهتيم النموذجية على أرض الجمعية، وكانت مجهزة بجميع المرافق والمنشآت، وقد أثنت على إنشائها صحيفة الاتحاد فذكرت أنها دور صحية جميلة يتمنى متوسطو الحال بل وبعض الأغنياء أن تكون مستقرهم، ومكان إقامتهم وإنها تعد مثالا لما يجب أن

---

(١) المقطم : ٦ يونيو ١٩٣٤. عدد ١٤٧٨.

(٢) الأخبار: ١٣ فبراير .١٩٣٥ عدد ٤١٦٦.

(٣) الأخبار ٥ ديسمبر ١٩٣٤. عدد ٤٢٤٥.

تكون عليه القرى المصرية[1] وتخليدًا لذكرى الأمير كمال حسين رئيس الجمعية السابق قررت الجمعية إعداد ميداليتين ذهبيتين، وميداليتين فضيتين على أن تهدى لكبار المزارعين سنويًا بإحدى مديريات الوجه البحرى والقبلى بهدف تشجيع الأحوال الزراعية بالقطر المصرى[2].

وفى ١٥ يناير ١٩٣٥ اجتمع مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية برئاسة الأمير عمر طوسون، وقرر ١- اعتماد الترتيبات الخاصة بسفر البعثة إلى السودان على أن تؤلف من ثلاثين عضوًا يمثلون الجمعية الزراعية الملكية، والنقابة الزراعية، والغرف التجارية بالقاهرة والإسكندرية، وتقرر سفرها يوم ٢٥ يناير على أن تصل السودان يوم ٢٨ يناير وتقوم بزيارة كل من الأماكن التالية طوكر، وكسلا وسنار والأبيض ووادى مدنى وجبل الأولياء، وتقرر أن تكون عودتها فى ١٦ فبراير [3]٩٣٥.

وتدعيمًا للعلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان دعا فؤاد أباظة عدد من رجال الصحافة، ورجال الاقتصاد فى مركز الجمعية بالجزيرة لبحث تنظيم الهجرة إلى السودان بهدف إنشاء علاقات اقتصادية، ومالية بين مصر والسودان، وذلك بعد فترات الانقطاع التى أدت إلى إخراج الموظفين والجيش المصرى من السودان التى هى مصدر الحياة لمصر والتى تعد جزءًا مكملاً لبلاد وادى النيل .

وأن السبيل الوحيد هو خدمة مرافق السودان وتنمية شئونها الزراعية ومواردهاالمالية وعلقت صحيفة الأخبار على هذا الاجتماع فذكرت أنه ينبه الأذهان من جديد للعلاقة بين البلدين، والحرص على تعزيزها، وبداية لتقوية الروابط السياسية بينهما حتى إذا حان الوقت لحل مشكلة السودان بين مصر وإنجلترا تكون العلاقات الاقتصادية قد انتعشت بين البلدين[4].

وفى ٢٥ يناير ١٩٣٥ سافرت البعثة عن طريق السويس، وقد أرسل الأمير عمر طوسون إلى كبير الأمناء بسراى عابدين برقية فى ٢٦ يناير تضمنت هذا المعنى

---

(١) الاتحاد : ٦ نوفمبر ١٩٣٤. عدد ٣٥٩٩.
(٢) الأهرام: ١٧ ديسمبر ١٩٣٤. عدد ١٧٩٧١.
(٣) الأخبار: ١٦ يناير ١٩٣٥. عدد ٤١٤٣.
(٤) الأخبار: ١٩ يناير ١٩٣٥. عدد ٤١٤٤ .

وما كان منه إلا أن توجه ببالغ شكره إلى الأمير عمر طوسون لتوفيق الجمعية فى تنظيم هذه الرحلة التى سوف تسهم بقدر كبير فى توطيد العلاقات الاقتصادية وخاصة الزراعية، وتمنى للأمير كمال الصحة والعافية [1].

وفى نفس اليوم عقد أعضاء البعثة اجتماعًا فى الباخرة وضعوا فيه القواعد التى يجب أن تسير عليها البعثة فى أعمالها ، وأهمها الابتعاد عن المسائل السياسية، وتم انتخاب رشوان محفوظ باشا رئيسًا للبعثة وفؤاد أباظة مقرر لأعمالها ولجان للتجارة والزراعة[2].

وبمناسبة سفر البعثة إلى السودان علقت صحيفة السياسة بمقال تحت عنوان مصر والسودان على ذكر سفر البعثة المصرية أكدت فيه على توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين فذكرت أن مصر والسودان أو بعبارة أخرى وادى النيل وحدة لا تتجزأ ولا يمكن فصلهما عن بعضهما، وهكذا قضت مشيئة الله فالسودان جزء متمم لمصر، ولكن السياسة لا قلب لها بدليل طرد المصريين من السودان وإجلاء جيشه عنها وإخراج موظفوه بعد حادث سير لى ستاك عام ١٩٢٤ كذلك حرم على المصريين دخول السودان حتى التجار منهم، كما أصبح السودان بعد ذلك العقبة الكؤود التى أعترضت كل مفاوض مصرى أراد أن يضع حدًا للمسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا بعقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها وحريتها .

وبعد فساد سياسة إنجلترا فى السودان اهتم السودانيين بفتح أبواب السودان للمصريين، والذى تمثل فى السماح للبعثة الاقتصادية للسفر إلى السودان لدرس العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفى هذا خير للسودان أولاً ولمصر ثانيًا، وأن بوادر هذه السياسة الجديدة سوف تسهل درس المسائل السياسية بين البلدين، وفى النهاية دعت بالتوفيق لأعمال البعثة، وذكرت أن مصر لا تستطيع الاستغناء عن السودان[3].

---

(١) الاتحاد : ٢٦ يناير ١٩٣٥. عدد ٣١٦٤ .

(٢) المقطم : ٢٩ يناير ١٩٤١. عدد ١٦٥٦ .

(٣) السياسة : ٢٨ يناير ١٩٣٥. عدد ٢٣١٤.

وفى ٢٨ يناير وصل أعضاء البعثة إلى بورسودان، وفى اليوم التالى بدأت البعثة رحلتها إلى سواكن وطوكر وهناك شاهدوا زراعة القطن، ثم عادوا إلى بورسودان لزيارة مصانع ومنشآت بورسودان ومنها إلى كسلا[١].

وفى ٣ فبراير أرسل الأمير برقية إلى حاكم السودان السير **جورج ساميس** يشكره فيها على ما لاقته البعثة من رعايته، وما فى هذا ما يبشر بتوثيق علائق الآخاء بين مصر والسودان ودعا للسودان بمزيد من التقدم والنجاح تحت حكمه[٢] وفى ٧ فبراير وصلت البعثة إلى وادى مدنى وهناك تلقت برقية من الأمير عمر طوسون يبلغها فيها بتحويل مبلغ خمسمائة جنيه لتقوم بتوزيعها فيما تراه من الأعمال الخيرية مساهمة فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان[٣] وفى وادى مدنى زارت البعثة محلج قطن شركة الجزيرة ثم غيطان تجارب وادى مدنى وأقسامها الفنية للبحوث الكيماوية والحشرات وتربية النباتات وأعدت لجنة الاستقبال فى السودان مأدبة غداء تكريمًا لأعضاء البعثة تبادلوا فيها الخطابات الودية بتوثيق العلاقات بين مصر والسودان، وفى نهاية الحفلة تلا فؤاد أباظة برقية شكر الأمير عمر طوسون لكل من اشترك فى الترحيب بأعضاء البعثة[٤].

وفى ٨ فبراير وصلت البعثة الخرطوم التى زاروا فيها سراى الحاكم العام، ومقابر الشهداء بأم درمان والمنشآت المصرية وأهمها خزان جبل الأولياء[٥].

وفى ١٣ فبراير ١٩٣٥ أعدت الغرفة التجارية السودانية حفلة لأعضاء اللجنة المصرية ألقى فيها مسيو كونتوميخاليس رئيس الغرفة خطبة رحب فيها بأعضاء اللجنة، ووعد بزيارة مصر تمهيدًا لحسن التفاهم بين البلدين، ثم شكر الأمير عمر طوسون فى نهاية خطبته[٦].

---

(١) الاتحاد : ٢٩ يناير ١٩٣٥ . عدد ٣٩٦٨ .
(٢) الاتحاد : ٣ فبراير ١٩٣٥ . عدد ٤١٧٩.
(٣) الاتحاد : ١٠ فبراير ١٩٣٥. عدد ٤١٨٦ .
(٤) السياسة : ١٠ فبراير ١٩٣٥. عدد ٢٣٢٧ .
(٥) المقطم : ٢٩ يناير ١٩٤١ . عدد ١٦٥٦.
(٦) الأخبار: ١٣ فبراير ١٩٣٥. عدد ٤١٦٦.

ثم ألقى رشوان محفوظ باشا، وفؤاد أباظة خطبتين أبرزا فيهما اهتمام الجمعية الزراعية الملكية بتوثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان[1].

وفى ١٤ فبراير عقدت البعثة جلسات مع الغرفة التجارية بالخرطوم ومدير المكتب الاقتصادى وفى ١٥ فبراير أقامت البعثة مأدبة غداء للسودانيين شرح فيها فؤاد أباظة نتيجة الزيارة من إحكام الصداقة بين البلدين، ووضع أسس للتعامل التجارى، وتأليف لجنة مشتركة توالى اجتماعاتها سنويًا بالتوالى بالقاهرة والخرطوم بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما تم الاتفاق على عرض حاصلات السودان بالمعرض الزراعى الصناعى بمصر .

ثم عادت البعثة إلى مصر فى نفس اليوم[2].

وقد أشادت صحيفة الأخبار بنتائج البعثة المصرية فى مقال تحت عنوان "العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان " ذكرت فيه أن السودان هى مفتاح النيل ومصدر حياة البلاد، وإذا فقدت مصر السيطرة السياسية والاقتصادية على السودان خرج السودان من أيدى المصريين كما ذكرت أن السودان مكمل لحياة مصر والمصدر الرئيسى لرفعة شأن الوطن، وخدمة مرافق البلاد والشئون الاقتصادية العامة، كما هيأت البعثة الاقتصادية الجو السياسى وأزالت بعض السحب القائمة التى ظلت فترة طويلة سببًا فى المتاعب للأمة، كما وجهت الصحيفة دعوتها إلى شباب مصر لتمويل وإدارة بعض المشروعات فى السودان[3].

أما صحيفة السياسة فقد أبدت سرورها عن تخصيص مكان للسودان بالمعرض الزراعى الصناعى فى مصر كوسيلة للتعارف[4].

وقد عبرت صحيفة الاتحاد عمَّا ما لاقته البعثة من ترحيب السودانيين بإخوانهم المصريين ترحيب أبناء الأسرة الواحدة فأدوا بذلك دينًا عليهم للمصريين الذين ما

---

(١) الاتحاد ١٣ فبراير ١٩٣٥. عدد ٣١٨٠ .
(٢) الاتحاد : ١٧ فبراير ١٩٣٥. عدد ٣١٨٤ .
(٣) الأخبار: ٢٠ فبراير ١٩٣٥. عدد ٤١٧٣ .
(٤) السياسة ٢٠ فبراير ١٩٣٥. عدد ٢٣٣٧ .

تركوا وسيلة لإنعاش السودان وتوفير أسباب النهوض به إلا أسهموا فيها بنصيب وافر وأثبتوا صحة ما نادى به المصريون ولا يزالاون ينادون به من أنهم وأبناء السودان أمة واحدة، وأن وادى النيل من منبعه إلى مصبه وحدة لا تتجزأ، وأن زيادة عدد السكان فى مصر تفتح المجال لاتجاه عدد كبير منهم إلى السودان وإيجاد فرص للعمل هناك ولعل الخطوة التى خطتها الجمعية الزراعية بإرسال بعثة إلى السودان فتحت باب المجال للرزق، وعمل المصريين هناك[1].

وقد أعلنت لجنة البعثة المصرية ولجنة غرفة السودان التجارية عن سرورها من استعداد الحكومة السودانية لقبول مبدأ شراء أراضى زراعية لاستغلالها الذى سيؤدى إلى تأليف شركة برأس مال من مصر والسودان للقيام بهذا الاستغلال لمصلحة البلدين[2].

وفى ٢٧ فبراير أرسل فؤاد أباظة برقية إلى الملك فؤاد هنئه فيها على سلامة وصول البعثة إلى مصر وتوفيقها فى مباحثها لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وزيادة صلة التعاون بأهالى السودان ونزلائه على أحسن ما يرام مما أنار الطريق إلى تقوية وزيادة تلك الروابط فى المستقبل[3].

وفى ٤ مارس نشرت الجمعية الزراعية تقريرًا عن أعمال الجمعية لعام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ذكرت فيه ١- وجهت الجمعية عنايتها بالناحية العلمية، والعمل على نشر أبحاثها الزراعية بطريقة سهلة يستفيد منها الرجل العادى، فأخذت فى إنشاء قاعة للمحاضرات مجهزة بآلة سينمائية لتوضيح الأبحاث العلمية، ولراحة الباحثين أنشأت مكتبًا فى نقطة متوسطة من مدينة القاهرة بعمارة مظلوم باشا أمام وزارة الأوقاف، وذلك لتسهيل قضاء احتياجات المزراعين ٢- قام مدير الجمعية فؤاد أباظة فى ٧ يناير ١٩٣٤ برحلة من مصر إلى الخرطوم ثم إلى بحيرة فيكتوريا، ومنها عن طريق أوغندا وكينيا إلى الصومال، ثم إلى السودان لمشاهدة زراعة القطن فى وادى النيل، وقد شرح مشاهداته فى اجتماع دعى إليه الوزارات .

---

(١) الاتحاد : ٢٨ فبراير ١٩٣٥ . عدد ٣١٥٤٦ .

(٢) السياسة: ٢٦ فبراير ١٩٣٥ . عدد ٢٣٤٥٦.

(٣) الأخبار: ٢٧فبراير ١٩٣٥. عدد ٤١٨٤ .

وكانت نتيجة هذه الرحلة أن بدأ فى التفكير جديًا فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، والتمهيد لذلك بعرض حاصلات السودان الزراعية والصناعية فى بناء خاص بالمعرض الزراعى القادم فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ ٣- أوفدت الجمعية رئيس قسم تربية النباتات إلى إيطاليا لزيارة معامل تنظيف البذور هناك للاستفادة بما فيها من جديد ومستحدث ، وأوفدت أيضًا أحد المساعدين بقسم تكاثر البذور بالجمعية إلى إنجلترا للتدريب فى بعض محطات التجارب .

وقد قام وكيل مدير الجمعية برحلة إلى الخارج لزيارة أهم المعارض، وعلى الأخص " معرض إيرفورت بألمانيا " وقد قدم تقريرًا عن مشاهداته، وما يحسن اقتباسه منها للمعرض القادم ٤- أهدت الجمعية مجموعة كتب زراعية قديمة نادرة لمكتبة مدرسة الزراعة العليا بالجزيرة ٤- أنشأت الجمعية مشتلاً على أراضيها بالجزيرة لتربية الأزهار ونباتات الترفيه[١].

أما المشروعات التى قامت بتنفيذ بعضها الجمعية الزراعية ١- مشروع إصلاح الأراضى الزراعية واستغلالها ٢- مشروع مساهمة الجمعية فى تأسيس الشركة المصرية لصنع السوبر فوسفات بمبلغ ٣٠ ألف جنيه ٣- قيام الجمعية باستيراد أكياس القطن الفارغة من الخارج وبيعها فى الأسواق المصرية ٤- دراسة تأليف شركة من أهالى مصر والسودان لشراء أراضى زراعية بالسودان واستثمارها وتنظيم رحلة للسودان يشترك فيها أعضاء الغرفة التجارية بمصر والإسكندرية وكبار المزارعين بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ودراسة مشروع إقامة فرع للجمعية الزراعية فى الخرطوم ٥- الاشتراك فى مشروع تأسيس شركة تعاونية مركزية للبترول ٦- العمل على إيجاد علاج لمقاومة دودة ورق القطن، ومنح جائزة مالية لمن يقترح مادة لمقاومتها، وغير ذلك من الأبحاث، وقد بلغت إيرادات الجمعية فى هذا العام ٨٧٧٤٥ جنيهًا و٧٦٣ مليمًا والمصروفات ١٢٥ مليمًا و٢٨٣٥٥ جنيهًا وبلغ محصول زراعة القطن نحو ٣٣ فدانًا منهم ٢٩ فدانًا خصص لتجارب الأقسام المختلفة، وبلغ محصول القمح ٤٤ فدانًا والذرة ٥٩ فدان والبرسيم ٣٦ فدانًا وبلغ عدد الطيور والدواجن ٦٠ [٢].

---

(١) المقطم : ٤ مارس ١٩٣٥. عدد ٢٥٤٦٧ .

(٢) الاتحاد : ٤ مارس ١٩٣٥. عدد ٣١٩٦ .

وفى ٧ مارس نشرت الجمعية الزراعية على صفحات الصحف نتائج البعثة المصرية للسودان وأهم قراراتها، والتى تضمنت ١- تقرر أن تطلب البعثة المصرية من بنك مصر وشركائه إرسال عينات من بضائعهم إلى الغرفة التجارية السودانية ٢- تم الاتفاق على أن تتصل البعثة المصرية بالحكومة السودانية لكى تسترد ضريبة تصدير الأرز للسودان، كما تقرر أن تتصل الغرفة السودانية من جهتها بحكومة السودان لتقدير تعريفة مخفضة للنقل، وتتصل بشركة البواخر الخديوية؛ لكى تقرر تعريفة بحرية خاصة للنقل من السويس،أما السجائر فتستورد حاليًا من مصر .

وبالنسبة للأسمنت والكبريت تم الاتفاق على أن تتصل البعثة المصرية بالسلطات المصرية لإلغاء ضريبة الإنتاج أو جزء منها على الأسمنت والكبريت المصدر إلى السودان والسجاد والأدوات النحاسية تستورد من مصر ٣- لا يوجد للحكومة المصرية سياسة زراعية خلاف مسألة القطن ٤- يطلب من الحكومة المصرية حماية حاصلات السودان من حاصلات الممالك الأخرى عندما تكون مطلوبة ٤- أن تتعاقد الغرف التجارية فى القاهرة والإسكندرية مع البائعين والمشترين فى مصر حاصلات السودان، وأن ترسل غرفة السودان التجارية شهريًا عينات من المحصولات للغرف التجارية المصرية فى القاهرة والإسكندرية ٥- يطلب من مصلحة السكك الحديدية السودانية ألا تقبل نقل السمسم والذرة من بورسودان، وعدم السماح بتصدير هذه الأصناف ما لم تكن خارجة رأسًا من معمل تنظيف النباتات ٦- تم الاتفاق على تشكيل لجنة دائمة لتبادل الآراء بين الغرف التجارية بمصر ومن يهمهم الأمر، والغرفة السودانية التجارية بمصر والسودان على أن تجتمع بالقاهرة والخرطوم على التوالى ٧- تبادل قوائم بأسماء التجار بالخرطوم والقاهرة والإسكندرية ٨- تقوم كل من السكك الحديدية المصرية والسودانية بتخفيض شحن تجارة الفواكه ٩- تحسين طرق المواصلات بين البلدين ١٠- مخابرات الحكومات المختصة لقبول منتجات البلدين فى مناقصاتها ١١- بالنسبة لمعرض القاهرة تقرر أن ترسل مصلحة الاقتصاد والتجارة منشورًا إلى مديرى الأقاليم لإخطار التجار

بإرسال عينات فى الوقت المناسب إلى الخرطوم لإرسالها إلى القاهرة فى آخر نوفمبر القادم ، وإرسال جميع المعروضات الخاصة بالقطن[١].

وفى ٩ يونيه قررت الجمعية الزراعية أن تطلب من الحكومة منحها عشرين ألف فدان من الأراضى البور فى شمال الدلتا لإصلاحها بهدف زيادة الأراضى الزراعية والإنتاج فى القطر المصرى[٢].

كما اقترح الأمير عمر طوسون فى ٤ سبتمبر إنشاء معرض دائم للآلات على اختلاف أنواعها بأرض المعارض بالجزيرة حتى يسهل على كبار المزارعين اقتناء ما يناسبه من المجموعة المعروفة[٣].

وفى ٨ أكتوبر وافقت الجمعية على فتح اعتماد قدره ٢٣٨٠ لشراء ٥٥ فدانًا من مصلحة الأملاك الأميرية بكفر فاروق بحرى مصر سعر الفدان ٤٢ جنيهًا لتربية الخيول العربية الأصيلة[٤].

وفى ٢٨ أكتوبر سافر كل من حسين بك فريد وكيل المدير العام للجمعية الزراعية ومحمود مصطفى رئيس قسم التفتيش بالجمعية إلى السودان لإجراء اختبارات عملية للأراضى الزراعية السودانية التى يستطيع المصريون استثمارها فى الزراعة ووضع تقرير كامل عن حالتها من وجهة الفلاحة العملية وتنظيم إرسال معروضات السودان إلى المعرض الزراعى الصناعى الذى سيقام فى ١٥ فبراير عام ١٩٣٠، وقد قررت السكك الحديدية منح العارضين تخفيضًا قدره ٥٠ ٪ على الأجور العادية، وكذلك مصلحة السكك الحديدية السودانية[٥].

وفى ديسمبر أقامت الجمعية المعرض الزراعى الصناعى التى نوهت عن أهدافه فى جلستها المنعقدة فى ٢٤ فبراير، وهو السعى لتحسين شئون الزراعة ومنتجاتها بالقطر المصرى، وترقيتها وتشجيع استعمال الآلات والمواد المفيدة للزراعة وانتشار الصناعات والحرف المصرية بوجه عام ، وتسهيل السبل للمشتركين فيه من المصريين

---

(١) المقطم : ٧ مارس ١٩٣٥. عدد ١٤٤١.

(٢) المقطم : ١٠ يونية ١٩٣٥. عدد ١٤١٤١ .

(٣) الأخبار : ٨ سبتمبر ١٩٣٥. عدد ٤٢٨٧.

(٤) الأخبار : ٩ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٤٣٠٢.

(٥) وادى النيل : ٤ نوفمبر ١٩٣٥. عدد ٧٧٦١.

والأجانب للإعلان عن معروضاتهم ، وإيجاد التعارف بين المنتج والمستهلك، وتوسيع نطاق التعامل بينهما[1].

وقد قررت الجمعية فى ١١ ديسمبر شراء نحو ٧٧ فدانًا بمبلغ ١٤٠ جنيهًا ببهتيم لزيادة مساحة الجمعية هناك، ولإجراء التجارب الزراعية ٢- إيفاد مدير قسم تربية الحيوانات لنجد للبحث عن خيول عربية وبولونيا لتجديد الخيول العربية الأصيلة ٣- الموافقة على اعتماد صرف الإعانات للهيئات الزراعية التى تؤدى خدمات زراعية بالقطر المصرى، وهى النقابة الزراعية بمبلغ ٢٠٠ جنيه، وجمعية إتحاد المزارعين بمبلغ ١٠٠ جنيه، وجمعية خريجى الزراعة[2].

وتوالت جهود الأمير عمر طوسون فى النهوض بالجمعية الزراعية حيث اجتمع مجلس إدارتها برئاسته فى ٣ فبراير ١٩٣٦ وقرر افتتاح المعرض الزراعى الصناعى فى ١٥ فبراير من نفس العام ٢- وللاهتمام بالرياضة قرر الموافقة على إقامة الألعاب الرياضية بملعب وزارة المعارف فى ساحة المعرض لتشجيع الرياضة، وكذلك الموافقة على الاشتراك مع اللجنتين الأهلية والأولمبية ومتعهد حديقة الكوبرى لإنشاء حمام للسباحة فى الحديقة[3].

كما أعلن فؤاد أباظة رئيس لجنة تنظيم المؤتمر الزراعى المصرى الذى دعت إليه جمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة إلى عقد مؤتمر زراعى أثناء إقامة المعرض الزراعى الصناعى بسبب ما تعرضت إليه البلاد من أزمات اقتصادية تحت رعاية الأمير عمر طوسون بهدف البحث فى الشئون الزراعية المصرية من مختلف نواحيها لرفع المستوى الزراعى فى البلاد، وبحث المشكلات المرتبطة بالزراعة والتغلب على معوقات تقدم الإنتاج الزراعى، وتنظيم رحلات زراعية داخلية للإلمام بقدر الإمكان بأحوال البلاد الزراعية .

وقسمت أعمال المؤتمر إلى لجنتين الأولى تنظيمه بهدف تتبع النظام وما يعد له من شارات أو رحلات ولجنة علمية تهتم بالموضوعات ذات الأهمية سواء من

---

(١) الاتحاد : ٢٤ فبراير ١٩٣٥ عدد ٤٣٥٦٧.

(٢) الأخبار : ١١ ديسمبر ١٩٣٥. عدد ٤٣٣ .

(٣) المقطم : ٣ فبراير ١٩٣٦ . عدد ٢٧٦٨ .

الوجهة البحثية، أو العلمية، وهى لجان السياسة الزراعية والاقتصاد والتعاون ومالية الفلاح والديون والضرائب العقارية وإصلاح حالة الفلاح الاجتماعية والمرأة المصرية، وتأثيرها فى الزراعة ،وإصلاح الأراضى والرى والصرف والتربة والتسميد والتعليم الزراعى، وتصريف المحصولات والصناعات والحرف الزراعية والحاصلات الزراعية والبساتين والأوقاف وتربية الحيوانات[1].

وفى ١٥ فبراير ١٩٣٦ افتتح العرض الزراعى الصناعى بحضور الأمير محمد على نائبًا عن الملك[2].

وذكرت **الأهرام** أن ما أبدع فيه ما وقعت عليه العين فى قسم الشركات المتفرعة على بنك مصر ومنتجاتها الصناعية الباهرة التى دلت على مدى التقدم الذى وصلت له، ومعروضات السجون الصناعية، وقسم وزارة المعارف التى عرضت منتجات المدارس من الخرز والصفصاف والصدف والفرش، وما يبعث على نهضة مصر الصناعية مثل صناعة السجاد والنقش على المعادن وصناعات الخوص والصناعات الجلدية التى ظلت واقفة فى صف الصناعات اليدوية تتحدى الماكينات بدوام بقائها، وصناعة المنسوجات الحريرية التى كان رواجها مرتبطًا بالزى الاجتماعى "العمة والجبة والقفطان" والنسيج والزجاج والصناعات الزراعية، وعرض كذلك الأجانب نماذج من أعمالهم .

وتميز المعرض عن سابقيه بزيادة اشتراك عدد الشركات التى مثلت فيه ، كما عرضت المنتجات السودانية .

وذكرت **الأهرام** أن الاقتصاد السودانى لفت نظر الشعب المصرى، وثبت أقدام الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الوادى، وأن المعرض تخطى الفكرة التجارية بمراحل، وأصبح من واجب الفلاح المصرى أن يدخل هذه المدرسة، وأن يعكف على دراسة ما بها من علم وفن، وأهم ما يميز المعرض وجود الشباب فى نواحى متعددة من الصناعة والتجارة والزراعة[3].

---

(١) المقطم : ٣ فبراير ١٩٣٦. عدد ١٤٣٦٣ .

(٢) السياسة : ١٦ فبراير ١٩٣٦. عدد ٣٩٣٨ .

(٣) الأهرام : ١٩ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٦٨٧٩ .

وقد علقت الأخبار على نجاح المعرض فذكرت أن المعرض آية من القوة التى وصلت إليها أمة النيل، وعلامة على الاتجاه الجديد الذى اتجهت إليه البلاد فى حياتها الزراعية والصناعية، مما رفع من شأن الأمة المصرية وهيأت لها الفرصة الثمينة لأن تكون خليقة بمركزها الممتاز ومنزلتها السامية التى وصلت إليها والمعرض هيأ للأمة مركز ممتاز وزاد فى اعجاب الأمم الشرقية بنهضة البلاد زراعيًا واقتصاديًا واستحقاقها المركز الذى يتناسب وسمعتها ومالها من نفوذ أدبى ومادى[1].

وقد بلغت نفقات المعرض حتى نهاية شهر مارس ٣٠٠ ، ٩١ جنيه ومصروفاته ١٠٣،٠٠٠جنيه وبلغت إيراداته ١٤٠ ألف جنيه منها ٢٦ ألف جنيه إيرادات دخول و١٠ آلاف من الإيجارات والاشتراكات، وبذلك تكون زادت الإيرادات على المصروفات نحو١٠ آلاف جنيه من ثمن المبانى البالغ قدرها ٧١ ألف جنيه، وعدد الزائرين للمعرض ١٤٠٠٠ [2]. وفى ٤ مارس عقدت الجمعية الزراعية اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون، وأعلن فيه قرارات اللجنة المشتركة لمصر والسودان وهى ١- إنشاء مكتب دائم بالخرطوم يتولى العمل والدعاية للمنتجات المصرية وعرضها سواء أكانت زراعية أم صناعية نظرًا لعدم تمكن الغرفة التجارية بالخرطوم القيام بهذه الدعاية على الوجه المرغوب، وقد أبدى محمد طلعت حرب استعداد شركات بنك مصر لإرسال منتجاتها للسودان مصحوبة بمندوب للتجول فى أنحاء السودان لعرض هذه العينات والإعلان عنها ٢- الموافقة على السعى لدى الجهات المختصة لتسهيل المواصلات بين القطرين، وضرورة ربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية فى الجزء الواقع بين الشلال ووادى حلفا، ومد الأسلاك التليفونية بين مصر والسودان، وتخفيض أجورها وأجور المكالمات التلغرافية، وتمهيد الطرق لمرور السيارات ،وبالإجمال تسهيل كل وسائل النقل بالبر والبحر والنهر ٣- تقوم الغرفة التجارية بالخرطوم ببذل المساعى لدى حكومة السودان لتبسيط إجراءات سفر المصريين للسودان إلى أقصى حد ممكن[3].

---

(١) الأخبار : ٢١ إبريل ١٩٣٦. عدد ٤٣٦٩.

(٢) وادى النيل : ١٢ إبريل ١٩٣٦. عدد ٤٨٧ .

(٣) الأهرام: ٤ مارس ١٩٣٦. عدد ٤٦٥٣٢ .

وفى ٢٥ إبريل افتتح أول مؤتمر زراعى فى مصر وكان تحت رعاية الأمير عمر طوسون، وحضره عدد كبير من المهتمين بالزراعة، وخطب الأمير خطبة أعلن فيها عن أهداف المؤتمر وهى البحث فى شئون البلاد الزراعية من مختلف النواحى بهدف النهوض بها وإيجاد حل للمصاعب التى تعترض طريق الرقى الزراعى[١].

وقد عرض المهتمون بالزراعة أبحاثهم ومقترحاتهم ، وقد دللت صحيفة السياسة على نجاح المؤتمر فذكرت أن عمل الأمير عمر طوسون إنما يجرى على سنة من السنن الصالحة التى عود مصر من أقصاها إلى أقصاها، وهى الاشتراك والمعاونة الصادقة، فى جميع الأعمال التى ترفع من شأن البلاد علميًا واقتصاديًا وزراعيًا واجتماعيًا، وتشريفه للمؤتمر يعتبر إعلاء لمقام الزراعة فى مصر[٢].

وفى يوليه ١٩٣٧ تم افتتاح معرض دائم للصناعات المصرية فى الخرطوم أقامته غرفتى القاهرة والإسكندرية، وتألفت لجنة دائمة للشئون السودانية برئاسة وكيل وزارة التجارة، وأنشئ قسم لشئون السودان بوزارة التجارة[٣].

وأصدرت الجمعية الزراعية فى أغسطس من نفس العام الجزء الثانى من كتاب الحشرات " وأهداه مدير الجمعية فؤاد أباظة إلى الملك فاروق[٤].

كما أوفدت الجمعية الزراعية فى يناير بعثة إلى كل من الصحراء الشرقية والغردقة وقنا[٥].

وفى مايو ١٩٣٩ أقامت الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة معرضًا صناعيًا بسراى الصناعات الكبرى بالجمعية الزراعية الملكية بهدف بث التنافس بين التجار والصناع والتعرف على خطوات التقدم السريع التى خطتها التجارة والصناعة الوطنية واشتمل المعرض على معظم الصناعات المصرية المهمة على الأخص صناعة النسيج والأثاث والجلد[٦].

---

(١) الأهرام : ٢٥ إبريل ١٩٣٦. عدد ١٨٤٥٠.
(٢) السياسة : ٢٦ إبريل ١٩٣٦. عدد ٣٩٥٨.
(٣) المقطم : ٢٩ يناير ١٩٤١ . عدد ٤٨٧٩.
(٤) المصرى : ٣ أغسطس ١٩٣٧ . عدد ٢٩٥.
(٥) المصرى : ٨ يناير ١٩٣٩. عدد ٨٨٤
(٦) المصرى : أول مايو ١٩٣٩ عدد ٨٩٣

وفى نوفمبر من نفس العام أقامت جمعية البساتين المصرية المشمولة برعاية الملك فاروق الأول معرضًا للأزهار فى سراى الجمعية، افتتحه توفيق حفناوى بك وزير الزراعة، وكان فى استقباله السير روبرت جريج رئيس جمعية فلاحة البستاتين، وحسن فريد بك وكيلها، وأعضاؤها وفؤاد أباظة باشا مدير الجمعية الزراعية الملكية[1].

وبمناسبة بلوغ الأمير عمر طوسون سن السبعين ألقى فؤاد أباظة مدير الجمعية كلمة تحدث فيها عن مآثر الأمير فى خدمة الزراعة فذكر أنه عندما تولى رئاسة الجمعية كان رأس مالها ٦٨٥ ألف جنيه بلغت بفضل جهوده ٧٣٢ ألف جنيه على الرغم من وقف البيع بالأجل على أموال الجمعية، كما ازدهرت أعمالها الفنية ازدهارًا جعلها من المعاهد العلمية المرموقة، واتسعت دائرة تجارتها الزراعية فى مختلف المحصولات، فأسدت للزراع خدمات يذكرونها بكل تقدير، وكان معرضها فى ١٩٣٦ على نحو من الفخامة والعظمة لم يعهده الشرق، كما كان للأمير الفضل فى إقامة المشروعات التى ساعدت على الإصلاح الفعلى فى ريف مصر، وأساس نهضة الفلاح المصرى، وكذلك أشار بزيادة مساحة تفتيش بهتيم فأخذ يتسع عامًا بعد عام حتى بلغت مساحته ٥٠٠ فدان .

كما قامت الجمعية فى عهد الأمير بدراسة كثير من المشروعات المهمة، ودراسة وبحث وأسهمت فى كثير من نواحى النشاط العلمى والاقتصادى والاجتماعى ،كشركة قطن المعرض، وشركة الخضر والفواكه، وشركة إدارة الأطيان الزراعية، وامتد نشاط الجمعية إلى مساعدة كثير من الهيئات العلمية، وتشجيع كثير من المشروعات الأدبية النافعة، والقيام على نشر المؤلفات العلمية التى تتصل بالثقافة الزراعية قديمة وحديثة ككتاب **جيرار** عن الأحوال الزراعية بالقطر المصرى فى عهد حملة نابليون، وكتاب **ابن العوام** المزمع طبعه، وكان كل ذلك باستلهام وإرشاد من الأمير عمر طوسون، وكان إلهامًا من إلهامات عقله الكبير أن حققت البلاد فى عهد الأمير أمنية من الأمانى التى كان يود كل مصرى أن يحققها، وهى توثيق

---

(١) البلاغ : ١٧ نوفمبر ١٩٣٩. عدد ٥٤٠٦.

الروابط بين مصر والسودان على نحو يعيد لها سابق ارتباطهما التاريخى القديم فكان ذلك فتحًا مهد لرجال السياسة اجتياز ما كان يعترضهم من صعاب، وكان مجدًا سجله التاريخ للأمير عمر طوسون[1].

وفى ١٢ إبريل ١٩٤٢ عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون تناول فيه بحث مشروع نواة لمتحف الحضارة الزراعية ، وهو المشروع الذى أبدى الملك فاروق رغبة فى إنشائه، وقد خصصت الجمعية لإقامة هذا المتحف الدور الثالث بسراى الجمعية ، كما قرر المجلس طبع كتاب " الفلاحة لابن العوام الأندلسى " ليتعرف أبناء الجيل الحاضر على ما يتضمنه من معلومات زراعية قيمة[2].

وفى عام ١٩٤٥ قررت الجمعية الزراعية إقامة معرض نموذجى للحيوانات والطيور فى شهر ديسمبر من نفس العام لعرض إنتاج الجمعية من الطيور .

وقد علقت صحيفة الأخبار على نجاح الجمعية فذكرت أن الجمعية الزراعية أسدت للزراعة والصناعة خدمات مأثورة بمعارفها التى أقامتها فوجهت أنظار كبار الزراع إلى وسائل الإنتاج العلمية الحديثة، وشجعتهم على التنافس فى إتقان طرق الزراعة وتربية الماشية الزراعية، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، علاوة على بحوثها الفنية فى كافة النواحى الزراعية، واستنباط أنواع القطن والقمح أفضل من الأنواع القديمة فيما يتعلق بوفرة المحصول أو بالمناعة الجنسية من الآفات أو غير ذلك من المزايا .

هذا بخلاف إدارة مزارع وعزب نموزجية بهدف نشر أساليبها ونظمها فى البلاد، وكذلك التحسن الذى تم فى الصناعات الزراعية والإنتاج الزراعى وفى تربية المواشى ، كما طالبت الصحيفة أن تشمل معارضها الأقاليم، وأن يتسع نطاق تعامل الجمعية مع كل القائمين على الزراعة فى أنحاء البلاد للتعرف على ما اكتسبوه من المعارض والاستعداد لمدهم بما يحتاجون إليه من الإرشاد والنصيحة[3].

---

(١) الأخبار : ١٠ أكتوبر ١٩٤٢ عدد ٣٨٤٧١ .

(٢) الأخبار : ١٢ إبريل ١٩٤٢. عدد ٢٤٣٥ .

(٣) المقطم : ٤ ديسمبر ١٩٤٥. عدد ١٧٦٣٣ .

وفى ١٥ إبريل ١٩٤٧ أقامت جمعية البساتين معرضًا لورد الربيع فى سراى الجمعية الزراعية الملكية اشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجمعية، ومن الهيئات الأخرى افتتحه طاهر بك اللوزى مدير الجمعية وغيرهم، وشملت المعروضات مجموعة جميلة من الزهور والورود واشترك فى المعرض قسم البساتين التابع لوزارة الزراعة، وأنشأ فى المعرض حديقة صغيرة سداسية الشكل من زهر البلارجونيوم المختلف الألوان فكانت آية فى الإبداع .

كما أقامت حدائق التنظيم حديقة صغيرة على شكل " قلب" نسقت تنسيقًا جميلاً لما حوته من زهور بديعة بالإضافة إلى معروضات أعضاء الجمعية من الورود خاصة القرنفل[١].

وبسبب تفشى مرض الكوليرا قررت اللجنة العليا لمكافحة الكوليرا تأجيل المعرض الزراعى الصناعى الذى تقرر افتتاحه فى ١٥ فبراير إلى مثل هذا الموعد فى فبراير ١٩٤٩ [٢].

وفى ٦ مارس عام ١٩٤٨ أقامت جمعية فلاحة البساتين المصرية معرضًا للربيع فى سراى الجمعية الزراعية فى أيام ٦ ، ٨ مارس[٣].

وفى مارس ١٩٤٩ افتتح الملك فاروق المعرض الزراعى السادس عشر ، وكان فى استقباله الأمير محمد عبد المنعم ، وعدد كبير من الأمراء والنبلاء وشيخ الأزهر والوزراء ومجلس الشيوخ والنواب وكبار رجال القصر الملكى، ورجال السلك السياسى، وأعضاء الجمعية الزراعية يتقدمهم محمد طاهر باشا رئيس الجمعية الزراعية، وكان أهم الدول المشتركة فى المعرض سوريا ولبنان واليمن .

وقد أعدت لمعروضاتهم جناحًا خاصًا، وقد ذكر الملك أن ما شاهده فى هذا المعرض لا يقل عظمة عما شاهده فى معارض أوروبا، وقد تفقد الملك معروضات

---

(١) المقطم : ١٥ إبريل ١٩٤٧. عدد ١٨٠٣٨ .

(٢) الأخبار : ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧. عدد ٢٣٦٥.

(٣) المقطم : ٥ مارس ١٩٤٨ . عدد ٢٧٨٦٩.

الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ومبرة محمد على، كما شاهد الملك الآلات الزراعية الحديثة ، وسراى وزارة الزراعة[1].

ومن ثم فقد أسهمت الجمعية الزراعية بفضل جهود الأمراء من خلالها فى النهوض بالزراعة

الأمراء ومناقشة المسائل الزراعية

اهتم أمراء الأسرة المالكة بمناقشة القضايا الاقتصادية لإرساء وتنمية النشاط الاقتصادى فى البلاد .

ففى عام ١٩٢٩ عندما اهتمت الدوائر الحكومية ببحث قانون زراعة ثلث الزمام قطن، وفائدة الاستقرار على تحديد المساحة أو إطلاقها من قيد الثلث،أرسل الأمير عمر طوسون إلى وزير الزراعة آنذاك فتح الله بركات مطالبًا بإلغاء هذا القانون فذكر أن المصلحة العامة بالنسبة للقطر المصرى الزراعية تستدعى إلغاء هذا القانون وعلى وجه الخصوص بالنسبة للجزء الواقع فى شمال الدلتا المصرح بزراعة الأرز؛ لأن هذا الجزء أرضه ضعيفة وتربته لا تصلح إلا لزراعة القطن والأرز ولو أن محصول الأرز فى الغالب لا يعنى بمصاريف الخدمة والزراعة إلا أن ضرورة إصلاح الأطيان تقضى بزراعته بخلاف أراضى الوجه القبلى وجنوب الدلتا، فإن تربتها صالحة لزراعة الحبوب وتأتى بمحصول وافر، أما أطيان شمال الدلتا فزراعته نصفها قطنًا ربما يعوضها جزءاً مما يصرف على إصلاحها، ومن ثم يجب إلغاء هذا القانون وعلى الأخص بإلحاح فى منطقة شمال الدلتا مراعاة للمصلحة العامة، وأشار الأمير أن رأيه يتفق كل الاتفاق مع آراء خبراء الزراعة، ومع ميول الشعب المصرى، وإذا كان القصد من تحديد المساحة هو فقط خفض مستوى الأسعار فهذا القانون لا يؤدى إلى المقصد المطلوب ما دام ارتفاع السعر أو هبوطه متوقفًا على العوامل الخارجية المشار إليها .

كما رأى الأمير أن افتتاح موسم القطن بعشرة ملايين قنطار بسعر ثلاثين ريال أفضل للبلاد والمزارعين من موسم ينتج ستة ملايين بسعر أربعين ريالاً، هذا فضلاً

---

(١) المصرى : ٢٧ مارس ١٩٤٩. عدد ٤٠٨٩.

عن أن قانون الثلث يصادر حرية الملاك فى أملاكهم وتقييدها بشروط أثبتت التجارب أنها ليست فى مصلحة البلاد، وعلى الحكومة أن تتمعن فى نظر هذه المسألة الحيوية، وأن تجمع البيانات، وأن الفائدة للبلاد تقضى بإلغاء هذا القانون، وترك الحرية للملاك، وأن يقتنع المنتجون بالأسعار المعتدلة، وأن يساعدهم الملاك فى تعديل الأجور[1].

وقد صرح وزير الزراعة فى أكتوبر من نفس العام بأن قانون الثلث قد وضع لثلاث سنوات انتهت بانتهاء الموسم الحالى، وإنه لما كانت الوزارة لم تستصدر مرسومًا ملكيًا بتحديده يصبح القانون غير نافذ[2].

وعندما نشرت الصحف رغبة الحكومة فى تقديم المساعدات الفعلية لصالح المزارعين بعث الأمير عمر طوسون خطاب إلى مصطفى ماهر باشا وزير المالية يذكره بمسألة حيوية لأهالى القطر، وهى أن الوزارة السابقة قررت تعديل أقساط المال فى السنة الحالية، وكانت فى الماضى حتى عام ١٩٢٨ تحصل ثلاثة أقساط فى ثلاثة أشهر هى: أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر .

أما التعديل الجديد يقضى بتحصيل الثلاثة أقساط فى شهرى أكتوبر، ونوفمبر فقط وأن تحصيل القسطين بالكيفية المذكورة فيه إضرار بالأهالى ويضعهم أمام الأمر الواقع لتسديد المطلوب من محصول القطن فيضطرون إلى بيعه بسرعة بأثمان غير مناسبة، ولو منحت لهم المهلة الكافية، وأعيدت الأقساط لما اضطروا لبيع المحصول فى أكتوبر ونوفمبر؛ ولذلك طالب بالرجوع إلى الحالة التى كانت متبعة من قبل لما فى ذلك من النفع للبلاد[3].

كما أدلى الأمير محمد على لصحيفة المقطم عن آرائه الاقتصادية نشرته فى ٦ إبريل ١٩٣٠ تحت عنوان الكلمة الثالثة فى الاقتصاد للأمير محمد على ربط فيها الأمير الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى فذكر أن مصر مهتمة بدستورها غير أن الاستقلال الحقيقى لا تناله البلاد إلا إذا توافرت فيها كل

---

(١) المقطم : ٢٨ أغسطس ١٩٢٩. عدد ١٢٣١٠.
(٢) المقطم : ٣١ أكتوبر ١٩٢٩. عدد ١٢٣٩٤ .
(٣) المقطم : ٢٩ اكتوبر ١٩٢٩. عدد ١٢٣٧٢.

ضروریاتها وحاجتها، وكذلك ماليتها وثروتها، وطالب رجال الحكومة بأن يقوموا بتعليم الأولاد شيئًا من الاقتصاد فى المدارس.

كما رأى أن المال فى البلاد هو استقلالها التام وعلى الحكومة أن تتصرف فى شئون ماليتها بحزم وكياسة حتى تحافظ على كيانها ورفاهيتها حتى لا تجعل فرصة للتدخل الخارجى فى إدارة بلادها والسيطرة عليها، وتكون بذلك حرة غير مقيدة، وأما التصرف فى أموالها بدون تروى يعرضها للاضطرابات المالية والمشكلات الداخلية فتضطر إلى الاستدانة مما يؤدى إلى تدخل الأجانب فى شئونها والتحكم فيها وتقييدها بقيود شديدة ومن ثم طالبت أن يرشد أبناء الوطن إلى تعليم الاقتصاد ومعرفة أساليبه وتطبيقه فى جميع الأمور لتحسن حال البلاد وماليتها وتقوى شوكتها، كما نوه إلى زيادة نسبة الفقر فى البلاد على الرغم من وجود أراضى خصبة يجرى فيها النيل وأن ٨٠ ٪ من سكان مصر مدينون للبنوك يعملون مع أولادهم فى إرغامهم صباح وأمس بكل مشقة لتسديد ما عليهم من فوائد المبالغ التى أخذوها وبذلك يعملون لغيرهم، وهل يمكن أن نقول بعد ذلك إن مصر غنية، ومن ثم طالب الأمير النواب بمنع تيار الإسراف المالى الشديد باجتناب تنفيذ المشروعات الكثيرة دفعة واحدة والتزام التريث فى تنفيذها تدريجيًا بتقديم الأهم على المهم لتأمن البلاد من ما يثقل كاهل ماليتها[1].

وعندما تعرضت البلاد لأزمة مالية فى نفس العام، وتأثر الاقتصاد المصرى نصح الأمير عمر طوسون بإصلاح الأراضى الزراعية، وزيادة إنتاج القطن[2].

كما صرح لصحيفة المقطم فى ٢٨ أغسطس ١٩٣٠ بأن هذه الأزمة ليست وليدة هذا العام وأن البلاد تأثرت بها من قبل، وظهرت نتائجها السيئة فى هذا العام ظهورًا بينًا والأدلة متوافرة على أنها ستكون فى الموسم القادم أشد، ولقد عم الشعور بالضائقة المالية؛ لأنها شملت مختلف نواحى الحياة فأصبحت ضائقة عامة شملت الزراعة، والصناعة، والتجارة .

---

(١) المقطم : ٦ إبريل ١٩٣٠. عدد ١٣٥٠٤.

(٢) المقطم : ٢٧ يونيه ١٩٣٠. عدد ١٤٣٥٦ .

وقد وضعت الحكومة حلولاً لإصلاح الأحوال الزراعية، ووضع قانون الثلث والإقراض على القطن، وجمعيات التعاون التى لم تشمل البلاد إلى الآن، ومشروع البنك الزراعى الذى لم يخرج إلى حيز الوجود إلى الآن، وأن هذه الآراء تعتبر من قبيل الوسائل الملطفة فقط .

واقترح الأمير لعلاج هذه الأزمة إلغاء ضريبة القروض وترخيص أجور نقل المحاصيل، وتدخل الحكومة بين مالكى الأطيان ومستأجريها لتعديل أجورها وتخفيض رواتب الموظفين، وقد رأى الأمير عمر أن القلق الذى أصاب القطن وخفض ثمنه هو القطن الأمريكى وزيادة حاصلاته سنة بعد سنة وانخفاض سعره وارتباط ثمن القطن المصرى بثمنه على الرغم من التعاون فيما بينهما كما ذكر أن الحالة ستبقى هكذا بقاء سعر القطن المصرى فى انخفاض ولم ينتظر ارتفاع سعره فى الأعوام القادمة إلا إذا حلت بالقطن الأمريكى كارثة أو جاءت حرب عامة أخرى، ولا يصح التعويل عليه على حساب الأمم ومستقبل حياة الشعوب، والحل لهذا أن يكون ناتج الفدان الواحد من القطن مما هو عليه الآن وللوصول إلى هذا يجب الإسراع فى تنفيذ مشروعات الصرف والرى الكبرى الجارى العمل بها الآن ببطء شديد على أن يعطيها الحكومة الأولوية لتنفيذها بسرعة فى أقرب وقت ممكن، وأن من الملاحظ على أعمال الحكومة قيامها بتنفيذ مشروعات الرى والصرف معًا لتنقذ البلاد من الخراب الذى يتهددها .

ومما لا شك فيه سوف تستفيد الحكومة من الاستمرار فى الإقراض على القطن وتأسيس جمعيات التعاون والبنك الزراعى، أما زراعة الثلث فهو ضرر للزراعة ولا ينبغى العودة إلى هذا القانون مرة أخرى وأن اتجاه الحكومة إلى زراعة السكلايدس سيؤدى إلى ضرر كبير للأراضى الزراعية خاصة فى أراضى الوجه البحرى التى لا تصلح لزراعة هذا النوع فضلاً عما فيه من التدخل فى الحريات الشخصية للفلاحين فيجب أن يكون الناس غير مقيدين بقوانين الحكومة، وأن تكون الحكومة بعيدة عن المساس بالحريات والخلاصة أنه العلاج الوحيد فى تنفيذ مشروعات الصرف والرى[1].

---

(١) المقطم : ٢٨ ، ٢٩ أغسطس ١٩٣٠. عدد ١٢٦٢٣.

وقد عقبت صحيفة المقطم بشأن تصريحات الأمير فذكرت كان من عواقب الأزمة لفت الحكومة والرأى العام إلى وجوب إعادة الأمور الاقتصادية نصيبها من العناية ، كما اعتنى بها بعيدو النظر لأنهم؛ يقدرونها حق قدرها فسارت الضائقة الاقتصادية؛ حيث الناس كلهم وفى مقدمة هؤلاء الأمير عمر طوسون مما يدل على شدة عنايته بالأمور الحيوية فهو مع تأييده لم يتخذ من الوسائل الوقتية كالاقتراض على القطن، أو كإنشاء بنك زراعى يرى أن الأمر يعود إلى ما هو أبعد من ذلك مدى فإن هذه الأعمال والمشروعات تساعد على حيوية ما يستخرج من الثروة الزراعية أو الإنتاج وتحول دون تلاعب المتلاعبين به وتمنع بخس أسعاره بسبب إغراق الأسواق وغير ذلك من الأسباب، ولكن هذه الوسائل وغيرها لا تزيد الثروة الزراعية فى حين أن البلاد فى حاجة إلى هذه الزيادة لسببين أولهما وجوب تعويض الانخفاض الكبير فى أسعار الحاصلات ويأتى هذا التعويض بزيادة المحصول وثانيهما أن الزيادة المطردة فى عدد السكان ورغبة الناس فى تحسين مستوى معيشتهم بانتشار التعليم يقتضى زيادة تقابلها فى ثروة البلاد ودخلها ولزيادة إنتاج محصول القطن يجب الاهتمام بمشروعات الرى والصرف وأيدت الصحيفة رأى الأمير فى ذلك وقد اجتمع مديرو البنوك وينتظر أن يجتمع مجلس الوزراء اليوم ليعرض عليه اقتراحات وزارة المالية فى مسألة التسليف وتخفيض الإيجارات والمساعدة على تعيين العلاقات بين المالكين والمستأجرين وينتظر أن يعقد اجتماع مديرى البنوك ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لتخفيف الأزمة[1].

وحلاً للأزمة الاقتصادية وفى سبيل المحافظة على الفلاح الصغير أصدر مجلس الوزراء قرارًا يقضى[2]. بتأجيل ٢٠ ٪ مما يلزم بدفعه مستأجرو الأطيان لمالكيها، ولما اطلع الأمير عمر طوسون على فحوى القرار أرسل كتابًا إلى كل من رئيس الوزراء إسماعيل صدقى ووزير المالية[3] جاء فيه بخصوص خطابكم الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر الذى تضمن جوابًا على اقتراحنا أن تصدر الحكومة قرارًا يجيز للمالك

---

(١) المقطم : ٢٩ أغسطس ١٩٣٠. عدد ١٢٦٢٣.

(٢) أحمد شفيق : الحولية السابعة ١٩٣٠.

(٣) المقطم : ٤ سبتمبر ١٩٣٠ عدد ١٢٦٣٣ .

أن يؤجل من ضريبة الأطيان ما يساوى فى النسبة المئوية ما أجله للمستأجر نصه أن ضرائب الأطيان مرصودة لسداد فوائد الدين العام وهى تسلم أولاً فأول إلى صندوق الدين مما يجعل من المستحيل النظر فى تأجيل جزء منها وإننا إزاء هذا الجواب لا يسعنا إلا أن نلفت نظر دولتكم إلى سابقة من هذا القبيل وقعت عام ١٨٩٤ ذلك أنه فى هذه السنة انخفضت أسعار القطن انخفاضًا فاحشًا أدى إلى أن يقترح أحمد مظلوم وزير المالية آنذاك على صندوق الدين بخطاب نشر فى عدد الوقائع "١٣٦" بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٩٤ أنه يوافق على تأجيل تحصيل قيراطين من عشرة قراريط من الضريبة العقارية المستحقة على أطيان الوجه البحرى عن شهرى نوفمبر وديسمبر من هذه السنة، وكانت الضريبة العقارية المستحقة عن هذين الشهرين ١٣٢ ألف جنيه، والمبلغ المقترح تأجيله ٢٦٤ جنيهًا و٨٠٠ قرش وقد صدر قرار من صندوق الدين بالموافقة على الاقتراح نشر أيضًا بالعدد (١٣٦) فى التاريخ المذكور وبناء على ذلك صدر دكريتو نشر فى العدد المذكور هذا نصه " نحن خديو مصر بعد الاطلاع على الدكريتو الصادر فى ١١ فبراير ١٨٩٠ وبناء على الاقتراح المقدم من وزير ماليتنا وبعد موافقة مجلس وزرائنا وقبول أعضاء صندوق الدين أمرنا بما يأتى:

المادة الأولى: تقرر تحصيل ثمانية قراريط فقط من العشرة قراريط المستحقة من الضريبة العقارية فى الوجه البحرى عن شهرى نوفمبر وديسمبر من السنة الحالية ، ويؤجل تحصيل القيراطين الباقيين إلى شهر نوفمبر١٨٩٥

المادة الثانية – على وزير ماليتنا تنفيذ أمرنا هذا فى ٢٦ نوفمبر ١٨٩٤ عباس حلمى.

هذا ما حدث فى وقت كانت فيه الحكومة تحت النفوذ الأجنبى، وصندوق الدين مسيطرًا على ماليتها سيطرة تامة فصح وقوعه ومراقبة صندوق الدين على ماليتها خفت كثيرًا والضائقة المالية الآن أشد من ضائقة ١٨٩٤ ، ومما يجعل هذه السابقة أبعد أثرًا أن الحكومة بعد ذلك رأت التجاوز عن تحصيل المبلغ المؤجل ووافقها صندوق الدين وصدر ذلك فى عدد الوقائع ١٢٣ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٩٥ الدكريتو الذى صدر فى هذا الشأن، وأن مبلغ٨٠٠ و٢٦٤ جنيه الذى تجاوزت عنه الحكومة، وكانت إيراداتها قرابة المليون من الجنيهات، وهذا المبلغ يساوى خمس

ضريبة الأطيان الحالية تقريبًا فهو يعادل العشرين فى المائة التى طلبنا تأجيلها، ونطلب الآن الإعفاء منها عملاً بهذه السابقة ليكون لمالكى الأطيان من عمل الحكومة لتخفيف هذه الضائقة نصيب[1]. وأنه نظرًا لصدور قراركم بتأجيل ٢٠ ٪ مما يلزم بدفعه مستأجرو الأطيان لمالكيها، وقد بنى هذا القرار على سعر القطن فى ١٩٢٩ إذا كان السكلاريدس بسعر ثلاثين ريالاً والأشمونى بسعر عشرين ريال، وكان الأنسب أن يبنى القرار المذكور على السعر الذى حددته الحكومة فى العام الماضى، وكانت تشتري به إذ يوجد من باع قطنه فى شهر أغسطس من ذلك العام بالسعرين السالفين إلا ما ندر فمعظم الأقطان بيعت للحكومة بالسعر الذى حددته ومن المعقول أن تبنى الأمور على الاشياء الواقعية والأغلبية لا على تقديرات لم يتم التعامل بها إلا من النادر الذى لا يعتد به، وبما أن القرار قد صدر فنتوجه إليكم بالأسئلة الآتيه:

١- إذ كانت عقود الإيجار تنص على أن قيمة الإيجار ترتفع وتنخفض بحسب سعر القطن صعودًا ونزولاً، فهل يسرى عليها هذا القرار.

٢- إذ كانت عقود الإيجار تلزم المستأجر بوضع قطنه فى مخازن المالك ليبيعه ويسدد منه قيمة الإيجار وباع المالك قطن المستأجر فى هذه السنة فبلغت قيمته قيمة الإيجار كلها أوأكثر من ٨٠ ٪ منها، فهل يصرف له ما زاد على ٨٠ ٪ بناء على هذا القرار علاوة على ما أخذه من المزروعات الشتوية والنيلية من قبل وإذا صرف له ذلك نقدًا، وكانت مدة الإيجار انتهت وترك المستأجر الأرض، فعلى من يعود المالك فى المستقبل ليحصل على النقود التى فى قبضة يده فألزمه هذا القرار بإعطائها له وقد قطع معاملته به أولم يكن الأفضل فى هذه الحالة أن يستوفى المالك ما يمكن استيفاؤه من الإيجار زيادة على ٨٠ ٪ ولا يصرف للمستأجر من ثمن القطن شيئًا إلا إذا زاد عن قيمة الإيجار كلها.

٣- الإيجار بالحكومة وقد اعتمدت هذا القرار أن تسعى لدى البنوك لتقبل تأجير ٢٠ ٪ مما استحق دفعه لها على أصحاب الأطيان، وبعد أن ألزموا بتأجيل

---

(١) الاتحاد : ١٣ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ١٤٣٥.

٢٠ ٪ من إيجار أطيانهم فالمتوقع أنهم أو أكثرهم لا يمكن دفع جميع المستحق عليه إلى هذه البنوك فى هذا العام ومن المستحسن أن تصدر الحكومة أيضًا قرارًا آخر يقابل قرارها هذا يجيز للمالك أن يؤجل من ضريبة الأطيان ما يساوى فى النسبة المئوية ما أجله المستأجر هذا .

وتتضمن رد صدقى باشا أولاً أن يبنى القرار على الأسعار التى تسلمت الحكومة بها القطن وهى ٢٨ ريالاً بدلا من ٣٠ للسكلاريدس و٨٠ و ١٩ بدلاًمن ٢٠ للأشمونى فإن الفرق ضعيف بحيث إنه لم يكن يترتب عليه اختلاف كبير بين النسبة المئوية المؤجلة ٢٠ ٪والنسبة التى تنتج من الاعتماد على تلك الأسعار وللإجابة على أسئلتكم ١- يجب أن أشرح الفكرة التى أدت إلى القرار السالف بأن الحكومة لم تشأ أن تتدخل فى تنظيم العلاقات بين الملاك بل تركتهم أحرارًا فى ترتيبها، وإذ كانت الظروف الحالية وأسعار الحاصلات الزراعية بصفة عامة والقطن بصفة خاصة لا تسمح بالتكهن بأن يكون فى مقدور أى مستأجر أن يقوم بتعهداته إزاء المالك ورأت الحكومة المحافظة على الثروة القومية وتفاديًا عن تعريض أثمان الأطيان إلى هبوط من جراء الشروع فى نزع ملكيات الأطيان المقدمة تأمينًا أن تحول دون ذلك بمنع النظر فى الدعاوى التى يطلب سداد إيجار السنة الحالية كاملاً أو الماضى من إيجارات السنوات الماضية .

ومن هذا يتضح أن القرار الذى اتخذته الحكومة لا يحتم على المالك أى فرصة فيما يختص بعلاقته مع مستأجر به سوى أنه يمنع من المطالبة بالإيجار الكامل والإجابة على الشق الأول من السؤال الثالث أن تأجيل ٢٠ ٪ من الأقساط المستحقة للبنوك على أصحاب الأطيان لا يكون بصفة عامة إلا بتشريع خاص ولا أضر على الثقة المالية للبلاد من الالتجاء إلى هذا النظام ولا شك أنكم تذكرون الأزمات المالية التى اجتازتها بعض البلاد الأوروبية ولم يلجأ أحد منها إلى مثل هذا النظام .

ويمكن أن أؤكد لكم أن الاجتماع الذى عقد يوم الخميس الماضى تحت رئاستى وحضره ستة عشر من مديرى البنوك العقارية والتجارية قد أسفر عن نتائج أحسن

بكثير من إلزام البنوك العقارية بتأجيل ٢٠ ٪ من أقساطها والجواب على الشق الثانى أن ضرائب الأطيان مرصودة لسداد فوائد الدين العام وهى تسلم أول بأول إلى صندوق الدين مما يجعل من المستحيل النظر فى تأجيل جزء منها[١].

وفى أول أكتوبر قرر إسماعيل صدقى رئيس الوزراء العدول عن القرار الذى كان قد أصدره بشأن تنزيل فئات الاقتراض على القطن بسبب هبوط أسعار القطن وذلك منعًا لتلاعب حزب النزول وانتهاز فرصة تخفيض الفئات للضغط على السوق[٢].

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية حتى مطلع عام ١٩٣١ صرح الأمير عمر طوسون عن رأيه فى معالجة الحكومة للأزمة الاقتصادية للمقطم ، فذكر أن سياسة الحكومة بحال من الأحوال لم تستطع معالجة الأزمة؛ حيث انخفاض سعر القطن فى ازدياد وهو الثروة الأساسية التى ترتكز عليها ثروة البلاد فقد هبطت أسعاره هبوطًا فاحشًا فبينما نفقات إنتاجه ظلت على ما هى عليه هبطت قيمة الفرق بين نفقات الإنتاج وثمن المحصول التى هى عبارة عن أرباح المزارع لدرجة لا تدع لهذا فى أغلب الأحيان ما يعوض عليه أتعابه التى بذلها فى سبيل الإنتاج وقد يكون هذا الفرق فى بعض الأحيان بل ربما زادت النفقات على الثمن وتكون النتيجة الخسارة كتعويض عن المكسب، أما السيطرة على الأسعار فهذه مسألة ليس فيها حيلة إذا لابد لأسعارنا سواء أردنا أو لم نرد من أن نتماشى مع أسعار القطن الأمريكى، والدليل على صحة هذه النظرية هو أنه رغمًا عن ما بذلته الحكومة الحالية من الجهود، وما اتخذته من الاحتياطات عجزت عن تحسين ثمن القطن، بل عن إيقاف سعره عند الحد الذى كان عليه حينما تولت السلطة؛ حيث كان ثمنه آنذاك ٤ , ٢٣ هبط إلى ٤ , ١٣، ولتخفيف الأزمة الاقتصادية فإن مصدرها ينحصر فى سبب واحد وهو انخفاض قيمة الفرق بين نفقات الإنتاج وثمن المحصول لذلك يجب تخفيض نفقات الإنتاج ليزداد على قدر الإمكان قيمة الفرق بين ثمن القطن ونفقات إنتاجه إلا أن السيطرة على هذا الأمر اتجهت لسوء الحظ إلى وجهة مناقضة تمام المناقضة لما ينبغى أن تكون عليه فالاحتياطات التى اتخذتها الحكومة

---

(١) الأخبار : ١٣ سبتمبر ١٩٣٠. عدد ٢٥٤٣٦.

(٢) الأخبار : أول اكتوبر ١٩٣٠. عدد ٢٥٤٤٩.

ترمى مع الأسف إلى تقليل هذا الفرق عوضًا عن زيادته فقد تزرعت بمسألة تشجيع انتشار زراعة بعض المحاصيل فى القطر ورفعت التعريفة الجمركية على واردات تلك المحاصيل بهدف ارتفاع أثمانها وحمل الفلاح بذلك على التوسع فى زراعتها .

وكانت نتيجة ذلك أولاً- زيادة غلاء المعيشة ثانيًا- زيادة النفقة فى إنتاج القطن[1].

وتخفيض الفرق الذى يلزمنا أن نتذرع بكل الوسائل التى فى قدرتنا للوصول إلى زيادته إذ أنه ليس من المعقول أن نطلب من أى إنسان أن يكابد مرارة غلاء المعيشة ثم نكلفه بعد ذلك بالعمل بأجر ضعيف .

ومن ثم طالب الأمير الحكومة أن تكف عن الزيادة فى الرسوم الجمركية، أو أن تخفضها على قدر المستطاع وتخفض كذلك تعريفة المواد الأخرى الضرورية فى المعيشة، لأنه من الأفضل أن نعيش من الوجهة الاقتصادية عيشة رخيصة بواسطة الاعتماد على المحصولات الأجنبية لكى ننتج قطنًا بنفقات قليلة على قدر الإمكان ونحصل منه بهذه الوسيلة على أكبر فائدة ممكنة على أن نعيش عيشة غلاء بواسطة محصولاتنا ونجنى أرباحًا لا تستفيد البلاد من ورائها فائدة يمكن معها القيام بحمل العبء الجديد الذى سيلقى على كاهلنا ، ومما ينبغى ذكره أن الضريبة البالغة عشرون قرشًا، والتى فرضت على القنطار لأسباب قد انتهت الآن، وما زالت الحكومة تجنيها إلى وقتنا هذا ظلمًا لأسباب لا تمت بصلة أصلاً للقطن .

وفضلاً عن ذلك فقد ارتفعت الأصوات مرارًا تطالب الحكومة بإلغاء هذه الضريبة إلا أنها لم تعتريها آذانًا صاغية، وضربت بها عرض الحائط[2].

وقد أكدت صحيفة المقطم على حديث الأمير عمر طوسون بخصوص النظام الجمركى فذكرت فى اليوم التالى ٤ يناير تحت عنوان " الحالة الاقتصادية، ورأى الأمير فيها " أن الأمير عالج مسألة من أدق المسائل الاقتصادية، وأن بحثه انطوى على النظر فى مبدأ جوهرى يجب أن تفصل مصر عاجلاً أو آجلاً فى السير عليه.

---

(١) الأخبار : ٣ يناير ١٩٣١. عدد ٢٩٦٦.

(٢) المقطم : ٣ يناير ١٩٣١. عدد ١٢٧٣٢.

فقد توالت السنون والنظام الجمركى فيما يختص بالرسوم ثابت لا يتغير ومستوى هذه الرسوم معتدل جدًا، ولكن مقيدة فيه بقيود شديدة لا يجوز بقاؤها بعد ما أصبحت ذات سيادة وبعد ما اعترف لها بالاستقلال وهذا الذى يجب الفصل فيه هو هل تتجه مصر إلى سياسة الحماية الجمركية تنشيطًا لصناعتها ووقاية لزراعتها أو نحافظ على السياسة الأولى بتعديل فيها يكون بحيث يطابق مقتضى الحال .

ولم يفصل الأمير فى الموضوع كله، ولكنه عالجه من وجهة تأثيره فى أسعار القطن ونفقات إنتاجه حيث يرى أن الحل يكون فى إعادة التوازن من الناحية التى نملك فيها قوة .

فقد كان قنطار القطن يباع بمثل ثمنه اليوم، وكان الناس فى يسر وراحة؛ لأن نفقاتهم ونفقات زراعتهم كانت مناسبة للأسعار التى تباع بها محصولاتهم، فإذا انخفض غلاء المعيشة اعتدلت أجور الأطيان وحققت زراعة القطن أرباحًا طائلة.

كما أن وجهة نظر الأمير فى الاعتماد على المحصولات الأجنبية حتى نتمكن من إنتاج القطن بأرخص الأثمان نظرية جديرة بأن تقابل بعناية كبيرة، وهى تؤيد مذهب الذين يعارضون زيادة غلاء المعيشة بالرسوم الجمركية ولا سيما الاحتياجات الأولية كالطعام والملابس للطبقات المتوسطة والفقيرة وهو ما نلفت النظر إليه .

ولكن الحكومة عرضة لضغط شديد من نواح أخرى وقد ألح عليها وفود الزراع فى ضرورة حماية مصالحهم الأجنبية وطغى سيل القمح والدقيق والسكر الأجنبى على مصر وهى حالة لا يؤمن شرها ولا نجهل عواقبها المادية والأدبية، والواقع أن زيادة الرسوم الجمركية يبحث فيها للاستفادة من وقع القرار فى نفوس الناس، ومن سوء الحظ أن الزيادة فى الرسوم وقعت فى وقت تمر فيه مصر بمحنة اقتصادية شديدة لم يسبق لها مثيل، وبنيت هذه الزيادة على اعتبارات سابقة لم يعد لها وجود اليوم، فالصوت الذى ينادى به الأمير يجب أن يبعث على النظر فى هذه المسألة من جميع وجوهها، فمصر لا يمكن أن تستغنى عن زراعة القطن وهى تعتمد عليه فى كل تجارتها الخارجية وقد عالجتها بطرق شتى ولم تنجح

فى معالجة الحالة فلزامًا عليها أن تجرب علاج آخر يقوم على قواعد اقتصادية صحيحة .

وتناولت الصحيفة ضريبة العشرين قرشًا، فذكرت أن الجميع يسلم بأنه لم يبق فى هذه الأحوال ما يسوغها، وأن الحكومة استبدلت إلغائها بتحويلها إلى البنك الزراعى وقد يكون فى هذا شيء من التعزية للذين يدفعونها حتى بعد انخفاض الأسعار، وتوجهت الصحيفة فى النهاية إلى رفع أجمل الثناء للأمير لما يبديه من اهتمام بهذه الشئون الحيوية وآرائه وأبحاثه، وأن عنايته بهذه المسائل تلقى فى الدوائر الرسمية وغير الرسمية مما يضاعف اهتمام الرأى العام(١).

وفى ١١ فبراير جاءت إلى مصر لجنة تجارية اقتصادية بريطانية برئاسة آرثر بلفور، وقد أعلنت الحكومة المصرية أن اللجنة لا مساس لها بالسياسة ، والهدف منها هو توطيد العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا(٢).

على إثر ذلك أدلى الأمير عمر طوسون عن رأيه فى أعمال اللجنة متمنيًا أن تحقق مصالح اقتصادية فى مصر فى حديث نشرته صحيفة المقطم فى ١٨ تحت عنوان حديث مهم للأمير عمر طوسون عن اللجنة الاقتصادية البريطانية أعلنت فيه أنها أنها بلسان صحفها على اختلاف نزعاتها تتفاءل خيرًا من وراء عملها، وتساءل الأمير، هل يتحقق هذا الأمل أو يخفق فرضان أقربهما الأول، وذكر أن الاحتياط يملى علينا للنظر على أنها لجنة بريطانية جاءت إلينا لتعمل لمصلحة بلدها بالذات، فإذا كانت هذه المصلحة لا تتعارض مع مصلحة مصر الاقتصادية، وكان من حسن حظنا والموقف الحقيقى لنا أمام اللجنة يفرض علينا هذا الاحتياط إذ الأمر كله فى يدها لا نملك منه قليلاً أو كثيرًا، واللجنة المصرية التى تعمل معها ليس لها من الشأن أكثر من مساعدتها على قضاء مهمتها، وتقديم كل معونة ممكنة لها دون أن يكون لأعضائها أى اتصال آخر بعملها أو أى حق فى مناقشة ما ستضعه من الأسباب والنتائج بالإضافة إلى هذا أننا لا نعرف كل الأسباب التى حملت

---

(١) المقطم : ٤ يناير ١٩٣١. عدد ١٧٣٢.

(٢) الأخبار ١٢ فبراير ١٩٣١. عدد ٢٤٣٥ .

الحكومة البريطانية على تأليفها، وإيفادها إلينا خصوصًا أنه لم تعتد على إرسال بعثة اقتصادية إلى مصر، وكانت تكتفى بمن لها عندنا من الملحقين التجاريين طول المدة التى قضتها فى مصر، فلا بد من أن يكون فى الأمر شيء خطير لتنحى هذا المنحى وتؤلف هذه اللجنة من كبار الماليين من رجالها .

ونحن لا يمكننا التكهن بما خفى من هذه الأسباب على أن كل هذا لا يمنعنا من التفاؤل والأخذ بالبيان الذى أفضى به رئيس اللجنة إلى الصحفيين المصريين، الذى جاء فيه " ومصر وبلادنا مرتبطان ارتباطًا وثيقًا فى التجارة والصناعة فنحن نشترى منكم الخامات من الصنف الجيد، وغرضنا الرئيسى من القدوم إلى بلادكم هو البحث عن الوسائل التى يمكن العمل بها للتوسع فى استيراد محصولاتكم لبريطانيا، ونعتقد أن ترويج التجارة بيننا وتشجيع أرباب الأموال على أن يمدوكم بأموالنا يزيد اليسر المالى والرخاء ، ويحتفظ بمستوى المعيشة الجيد "

والذى يؤخذ من هذا البيان أن أسباب مجيء اللجنة سببان أحدهما البحث عن أسباب نقص البضائع الإنجليزية فى السوق المصرى، وهذا السبب كافٍ فى تسويغ تأليفها، والسبب الثانى هو زيادة تصدير محاصيلنا إلى إنجلترا، وهذا السبب لا نؤمن به إلا إذا كانت إنجلترا قد ظهر لها أخيرًا أن انصرافها عن التعويل الكلى على القطن المصرى فى مصنوعاتها القطنية، كما كان رأيها من قبل قد أضر بمصالحها التجارية وشهرتها العالمية فى المنسوجات تلك الشهرة التى تعد ركنًا من أركان شهرتها، ونحن نعتقد أن بحث اللجنة فى مسألة القطن سيصل بها إلى الاعتقاد بأن المصالح الاقتصادية البريطانية فى بريطانيا والعالم كله مرتبطة أشد الارتباط بمصالح مصر الاقتصادية وسيؤدى بها ذلك إلى الاقتناع بأن السياسة الإنجليزية فى تصريح ٢٨ فبراير قد أسرفت فى الانحراف عن الخطط الاقتصادية القديمة التى كانت من تقاليد بريطانيا مع مصر ، كما أسرفت فى الاعتماد على قطن السودان إسرافًا وصل بنا إلى نهاية معينة ألحق الضرر بالمصالح الاقتصادية الإنجليزية والمصرية معًا، ولهذه الأسباب أوفدت بريطانيا اللجنة لدرس الحالة فى مصر وفحصها عن كثب، إذ هذه أول مرة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية بيننا وبين إنجلترا توفد إلينا من أهلها لجنة خاصة للتوافر على الدرس والبحث،

واقترح الأمير تأليف لجنة أخرى من الاقتصاديين المصريين للذهاب إلى إنجلترا لبحث الأسباب التى أدت إلى كساد سوق القطن المصرى ونزول أسعاره هذا النزول الكبير وزيارة المصانع البريطانية للتعرف على احتياجاتها، وما تتجه إليه أنظارها فى مستقبل المنسوجات القطنية، ثم تجتمع اللجنتان لتبادل الآراء ووضع الخطط الواجب اتباعها لمصلحة البلدين جميعًا وتسهيل سبل الأخذ والعطاء بينهما .

أما ما تشكو منه مصانع القطن الإنجليزية من خلط القطن وزيادة رطوبته وتحديد المساحة المزروعة منه بقوانين تغل يد زارعيه وتدخل الحكومة فى سوق مشتريه فهذه الأمور سهل حلها فالخلط والرطوبة من الممكن تلافيهما باسم القوانين المحرمة لهما وهى قوانين تقابلها بلادنا بالارتياح العام؛ لأنها فى مصلحتنا، وأما تحديد المساحة المزروعة قطنًا، وكذلك تدخل الحكومة فى سوق مشتريه وهما الأمران اللذان كنا وما زلنا ضد العمل بهما إلى الآن فالسبب فيهما مقاومة عوامل النزول فى الأسعار إلى أن وصلت إلى هذا الحد الذى جعل ربح المنتجين فى حيز العدم وأضاع عليهم جهودهم سدى بل أصاب الكثيرين منهم بخسارة، وعلاج هذين الأمرين فى يد الإنجليز أكثر مما هو فى يد مصر لو أنها أقبلت على شراء القطن المصرى بأثمان معتدلة تناسب مع ما أنفق عليه لما كان داع إلى هذين الأمرين .

وفى النهاية فإننا نرى فى تأليف عدد من اللجان الاقتصادية فوائد عديدة ونعتقد بأنها أفضل الوسائل لتوطيد الروابط الاقتصادية البريطانية وبيان اللجنة يدل على الروح الطيبة التى ستعالج به اللجنة مهمتها فى مصر، وأن هذه الفرصة الكبيرة التى أتيحت للحكومة المصرية القائمة الآن بالحكم لا تمر دون أن تنتهزها وتستخدمها فى مصلحة مصر الاقتصادية .

وأن القلق المسيطر على مصر فى مركزها السياسى وعدم استقرار أمورها على حال واضطراب نظامها بين الحين والحين كل هذا له دخل فى استحكام حلقات هذه الأزمة، وهى أزمة وإن كانت أسبابها محلية فلنا أن نعالج تلك الأسباب الخاصة ولتسوية مشكلاتنا السياسية أيضًا، واستقرار نظمنا الداخلية ، كما يكون لتسوية مشكلتنا الاقتصادية مع هذه اللجنة تأثير بعيد فى تخفيف وطأتها ولا يخفى أن مسألة السودان تعد فى الدرجة الأولى من مصالح مصر الاقتصادية وأن

التاثير الكبير فى حياتها الحاضرة والمستقبلية وخصوصًا حينما يزداد عدد سكانها وتضيق بهم ذرعًا وهو أمر لا بد منه عاجلاً أم آجلاً وإذا حلت هذه المشكلات جميعًا عاشت مصر فى رغد ورفاهية، وجنت إنجلترا من المنافع الاقتصادية أكثر ما تجنيه الآن أضعافًا مضاعفة[1].

وقد علقت صحيفة المقطم على هذا الحديث فذكرت فى اليوم التالى أن الأمير عالج بدقته المأثورة مسألة مجىء اللجنة الاقتصادية البريطانية ومهمتها من وجهتها البريطانية والمصرية والعناية بالغاية المنشوذة من توثيق عوامل التجارة والتعامل بين البلدين فى الحديث الجامع الوطنى فى المقطم ولا شك أن اللجنة سوف تهتم بهذا الحديث، كما ذكرت الصحيفة أن من حظ مصر أن يكون من نصيبها البيت العلوى المالك وأن ملوكه وأمراءه لا يفتأون أن يضعوا خير مصر نصب أعينهم ويسعوا لتحقيق أمانيها وتستمر جهود الأمراء عمر طوسون وكمال الدين حسين ومحمد على ويوسف كمال من الأحياء والأمير حيدر فاضل من الذين رحلوا فى خدمة البلاد فى نواحى الاقتصاد والعلم والأدب .

ونريد أن ننبه إلى أمرين أشار إليهما الأمير عمر طوسون أن جعل ثمن القطن المصرى معتدلاً يناسب ما ينفقه المزارع عليه، وهى نظرية نريد ألا تفوت اللجنة ولا سيما أن معيشة المزارع المصرى لا تزال اليوم من أبسط ما يكون، ونفقاته قليلة جدًا، فإذا كانت زراعة القطن والحالة هذه لا تعنى بنفقاتها ولا تترك المزارع والمالك ربحًا معقولاً فالغالب أن يبحثا عن سواها.

والأمر الثانى يرى الأمير أن تؤلف لجنة من الاقتصاديين تزور إنجلترا وتبحث عن الأسباب التى أدت إلى كساد سوق القطن المصرى ونزول أسعاره هذا النزول الفاحش، ثم تجتمع وتضع أفضل الوسائل لمصلحة البلدين وهذا الرأى نرجو أن يلقى ما هو جدير به من العناية من جانب الحكومة، وفى مصر كثيرون من الاقتصاديين يمكن إيفادهم فى هذه المهمة لاستيفاء العمل الذى جاء باللجنة البريطانية فإن مصر تجهل فى الغالب معظم ما يتعلق بقطنها بعد مايغادر شاطئ البحر فى الإسكندرية[2].

---

(١) المقطم : ١٨ فبراير ١٩٣١. عدد ١٢٧٦٩ .

(٢) المقطم : ١٩ فبراير ١٩٣١. عدد ١٢٧٧٠.

كما أدلى الأمير محمد على برأيه فى الأزمة من خلال حديث نشرته له صحيفة المقطم تحت عنوان أزمتنا الاقتصادية، وكيف نعالجها، رأى الأمير محمد على فيها فذكر أن فى البلاد أزمة اقتصادية، هى أزمة اقتصادية عالمية لا تقتصر على مصر وحدها، ولكنها أشبه بوباء حل بقطر من الأقطار فأصاب بعض البلدان إصابة شديدة، وأصاب بعض البلدان إصابة خفيفة، ولكن لكونها أزمة عالمية يجب أن نضع حلولاً لمعالجتها، والأجدر بالحكومة أن تلغى كل مشروع جديد فى هذه السنة لكى تساعد على حل الأزمة بنفسها .

وأن كل حكومة تستطيع بشىء من القوة أن تحصل على الأموال التى تريدها ولكن ليس فى ذلك راحة للبلاد بوجه من الوجوه، ومن الخطأ أن يقال فى هذه الحالة أن ما دامت ميزانية الدولة كبيرة فالبلاد غنية؛ بل خير أن تكون الميزانية صغيرة وأن تكون البلاد غنية لأن غنى الأهالى وراحتهم فى ثروة البلاد، ثم وجهه سؤال للحكومة ماذا صنعت لأصحاب الأملاك وللأهالى منذ أن وقت الأزمة الحالية، وهل من العدل والإنصاف أن تطالبهم الحكومة بكل مليم من الأموال التىعليهم فى حين أنهم لا يفوزون من الفلاحين بثلث الإيجار هذا مع العلم بأن أسعار القطن هبطت أكثر من ٦٠ ٪ فهل من الحق أن تبقى الأموال كما هى، وأن تظل ضريبة القطن كما هى ومما لا ريب فيه أن عدم تخفيف وطأة تلك الأموال والضرائب جعل الأزمة مستمرة عند ثلاثة أرباع سكان القطر، وإذا نظرنا إلى الحكومة وجدناها مهتمة بإرضاء موظفيها الذين لا يزيد عددهم على مئات الالوف فى حين أن سكان القطر الآخرين يبلغون أربعة عشر مليونًا، ثم أيد الأمير عمر طوسون فيما ذكره من أن الحكومة تنفق كل شهر أكثر من مليون جنيه على موظفيها، وأن هذا المال الذى يصرف معظمه فى القاهرة والإسكندرية وسائر عواصم القطر هو الذى سبب غلاء المعيشة فيها، واستطرد فى حديثه وقال: " وأننى صديق أغلب رؤساء الوزارات والوزراء الذين خدموا بلادنا ومن الغريب أنهم عندما يكونون خارج الحكم أسمعهم ينتقدون مرتبات الموظفين ويقولون إن ميزانية هذه المرتبات وحدها تزيد على ميزانية الدولة كلها وإذا تربع حضراتهم فى كراسى الوزارة نسوا كل ما قالوه فى هذا الصدد ولم يعملوا شيئًا لتنفيذه ".

وختم حديثه بقوله: " نحن قوم نحب التقليد وقد اعتدنا أن نقلد الغربيين فى كثير مما يعملون، فلماذا لا نقلدهم فى هذا الأمر، وأن الدول العظمى فى أوروبا

كألمانيا، وإيطاليا وإنجلترا أقدمت على تخفيض مرتبات الموظفين فهل، نحن أحسن منهما ، ولماذا لا نقلدهما فى هذا المضمار"؟ [1].

وقد أشادت صحيفة المقطم بحديث الأمير محمد على فذكرت فى اليوم التالى لحديثه أصبحت العناية بالشئون الاقتصادية فى مقدمة مايهتم به الناس فى مصر على اختلاف طبقاتهم، ومن بواعث الاغتباط أن يكون أمراء مصر الكرام فى مقدمة الذين يشاطرون الأمة فى هذا الاهتمام، وقد وصى الأمير بالاقتصاد فى الإنفاق وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المولين، ووجوب النظر فى إعادة نظمنا المالية والاقتصادية، لكى نجعلها أقرب إلى مقدرة البلاد، أما عن أبواب الإصلاح فهى كثيرة غير أن هناك أمورًا شتى تحول دون جعل هذا الإصلاح سريعًا، فقد نبه الأمير إلى فداحة أموال الأطيان وبقاء ضريبة القطن حتى بعد هبوط أسعاره إلى المنزلة التى انحدرت إليها، ولكن نظام الامتيازات فى مصر يحول دون تعديل نظام الضرائب فيها وجعله أقرب إلى العدل مما هو عليه الآن، فلو أطلقت يد الحكومة المصرية فى وضع نظام الضرائب لاستطاعت تخفيف ما على الأطيان من الأموال، وقد صارت هذه الأموال كثيرة بعد انحطاط ثمن الحاصلات الزراعية بتحويل جانب منها فى التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وصحيح أن مال الأطيان ليس كله ضرائب، بل إن جانبًا منه يؤخذ ثمنًا للرى، ولكن مع ذلك يبقى هذا المال كثيرًا ولا سيما إذا ذكرنا أن ثمن هذه الأراضى لو استعمل فى عمل من الأعمال الأخرى التى استشهدنا ببعض منها لا يدفع منه شيئًا إلى الخزانة .

كما تناولت الصحيفة إلى الإشارة لرواتب الموظفين، وكيف شرعت الحكومة فى علاج هذه المسألة وتوسلت الصحيفة بالاقتصاديين لتخفيض عدد الموظفين بمن يحال منهم إلى المعاش، ومن يستقيل من الخدمة ومن يتوفاه الله ومن يعتزل العمل بحكم التشريع الوقتى، وإعادة النظر فى توزيع العاملين وتعديل نظام العلاوات تعديلاً يراعى فيه الإنصاف وحتى تتحسن الأحوال يجب زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى، كما أوصى به الأمير عمر إلى تنظيم حالنا المالى، ومكن مصر من

(١) المقطم : ٧١ مارس ١٣٩١ . عدد ٩٧٢١.

التأهب لمواجهة ما تستهدف له من الأزمات بحكم أحوال وعوامل ليس لها يد فيها كالأزمة الحاضرة التى هاجمتنا من الخارج [1].

وتداركًا لحل الأزمة وافق مجلس النواب فى يوليه ١٩٣١ على مشروع قانون تخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة ٢٥ ٪ فى هذا العام[2].

وعندما فرضت حكومة صدقى رسوم وضرائب جديدة نشرت المقطم مقالاً للأمير عمر طوسون فى المقطم ٦ أغسطس تحت عنوان "الأمير عمر طوسون رأيه فى الضرائب والرسوم والأزمة الحاضرة" أيد فيه الأمير الشكوى التى رددها المزارعون وأصحاب الأطيان من سوء توزيع ماء الرى، كما هاجم سياسة فرض الضرائب والرسوم الجديدة، وأهاب بولاة الأمور أن يقدروا العواقب قبل أن تقع البلاد فى سوء مغبتها، كما أبدى الأمير دهشته من حدوث ذلك فى عهد حكومة صدقى الذى اشتهر بقدرته فى الشئون المالية، وأن يكون همه منصرفًا إلى ميزانية الحكومة من العجز وإنماء موارد مصالحها المختلفة بمثل هذه الوسائل دون نظر إلى ما تجره على الأمة من الكوارث والأضرار واكتراث شكواها، كما ذكر أن اختراع أنواع الضرائب من الأمور العسيرة التى لا يقدر عليها إلا الباحثون فى الشئون المالية، بل الأمر بالعكس ففرض الضرائب إن كان يدل على شيء يدل على العجز فى هذه الشئون؛ لأن زيادة الضرائب أو اختراع أنواع جديدة منها أمر فى قدرة كل حاكم وكل حكومة، ولكن الحكومات الرشيدة تتهيب هذا الأمر تهيبًا شديدًا ولا تقدم عليه إلا للضرورة القصوى بعد أن تستنفد كل الوسائل والحيل الأخرى وتبذل كل جهودها فى تقليل نفقاتها والاقتصاد فى مصروفاتها، وعلى أن ذلك كله لا يكون والبلاد مصابة بالضائقة المالية ففى هذه الأحوال فزيادة الضرائب وخلق أنواع جديدة منها يكون شذوذًا وعملاً لا يبرره الظروف التى فيها الناس والبلاد كما استشهد بالدول الأخرى التى فيها الأزمة قد أخذت بخناق الناس جميعًا عمدت إلى فرض ضرائب جديدة تزيد ماهم فيه من الضائقة المالية .

---

(١) المقطم : ١٨ مارس ١٩٣١. عدد ١٢٧٩١.

(٢) الأخبار : ١٦ يولية ١٩٣١. عدد ٢٧٦٥٤ .

والمعروف أن الحكومات فى أوقات الأزمات تخفف عن كاهل الشعب عبء الضرائب وتضحى ببعض مواردها فى سبيل انعاشه، وإن عاد ذلك على ميزانيتها ببعض النقص فإنها تجتهد فى تلافيه بما تنتقصه من نفقاتها وتقتصده من مصروفاتها هذا هو المعروف وهذه هى القواعد الاقتصادية الأساسية الأولية المتبعة فى أوقات الأزمات المالية العادية فما بالك والضائقة الحالية أشد الأزمات التى مرت على العالم وهى فى مصر ستكون أشد ضررًا وأسوأ أثر؛ لأن المادة الوحيدة التى تعتمد عليها الحياة فى مصر وهى القطن قد أصيب بالبوار الكبير، وهبطت أسعاره إلى أقل مما ينفق عليه، والمستقبل ينذر بالهبوط التام فى الموسم المقبل ما دامت الحكومة ماضية فى السياسة القطنية التى انتهجتها، ومادام قصدها تصريف ما عندها من المخزون ولو أدى إلى تدهور السعر ووقف سياسة الأخذ والعطاء فى هذه المادة الحيوية لمصر .

وإذا تركت الأمور تجرى فى هذا المجرى ولم ينقذ الموقف فيتفاقم الخطب ويعانى الناس من البلاء الأمرين فبينما المال لا يصل إلى أيديهم، إذ هم مثقلون بالضرائب ومرهقون بالغلاء فى مواد الحياة الأصلية كالدقيق والأرز والفاكهة والخضر والسكر والكبريت والبنزين وأجور السفن والنقل وشركات الاحتكار وغيرها وهذا هو المتوقع[1].

وقد رد صدقى على هذه الاتهامات فذكر أن رسالة الأمير التى تضمنت ما ورد بصحف المعارضة من انتقاد سياسة الحكومة فيما يتعلق بفرض الرسوم والضرائب التى يقصد بها الوصول إلى موازنة الميزانية، وما أشار إليه الأمير من شىء لا علاقة له بالموضوع الذى عالجه ولم تر صحف المعارضة أن تثير حوله ضجتها المعتادة ذلك هو ما أسماه بسوء توزيع مياة الرى .

كما علق صدقى بشأن حديث الأمير بقوله إن انتقادات الأمير تحمل الكثير من الخطورة بسبب مكانته حيث يشير إلى بعض حالات سوء التوزيع التى وصلت إلى علمه هذا فى الوقت الذى شهد فيه الخاص والعام أن مما يفخر به المهندسون أن

---

(١) المقطم : ٦ اغسطس ١٩٣١. عدد ١٢٩١٥.

توصلوا فى هذه السنة التى لم يبلغ انحطاط المياة الصيفية فى السبع عشرة سنة الماضية ما بلغه فيها أن يعطوا المزارعين نصيبهم من المياه دون أى ضرر للآخرين وأن يتهمهم أحد بجنوحهم إلى المحاباة .

أما مسألة الرسوم فإن الأمير لم يكن لديه معلومات كافية ليكون رأى سليم عنها؛ لأن خلافًا لما ذكره الأمير لم تكن الرسوم التى فرضتها الحكومة مما يثقل كاهل الشعب بل هى على العكس ما يزيد بعضها فى رخائه بينما لا يؤثر البعض الآخر فى معيشته بشىء يذكر تجاه الفوائد التى عادت على المجموع، فالرسوم التى فرضت على الدقيق الأجنبى كان من شأنها أن تنعش محصول القمح إنعاشًا خفف عن الفلاح ما سبب انخفاض أسعار القطن من بلاء ورسوم على الفاكهة والخضر الواردة من الخارج كان من نتائجها أن وجد الفلاح موردًا يعوضه أيضًا بعض التعويض عن القطن وكل ما تقدم يؤيد الواقع المحسوس، كما أن هذا الواقع يشهد بأن الحكومة رفعت عن عاتق الأهالى ما قيمته ٦٥ ألف جنيه من السنة من عوائد الدخولية .

وقد وجه لومه إلى الأمير؛ لأنه لم يتوقع أن يذكر ذلك فى رسالته، أما أن الحكومة لا يهمها من أمر الضرائب غير نماء مواردها فإن الأمير لا يخالفنى فى أن موازنة الميزانية هى أول ما تعنى به الحكومات الرشيدة ولست فى حاجة؛ لأن أورد من الأمثلة ما يغنينى عنه اطلاع الأمير الواسع وربما كان من أحب الأمور إلى الحكومة أن تتساهل فى أمر نماء الإيرادات لو أن العهود السابقة لم تعبث بالمال المدخر، ولكن الأمير يعرف من أمر المال وما جرى فيه بحيث لا يعتب على الحكومة إذا هى أظهرت من الحرص ما قضت به ضرورات الأحوال القاسية .

أما مسألة تصريف قطن الحكومة فإننا قد نشرنا عنه ما فيه الكفاية بما لم تستطع معه صحف المعارضة أن تعود إلى هذا الموضوع، وأما الاقتصاد فى المصروفات أولى بكل ناقد أن يوجه القول فيه لغير هذه الحكومة ذلك أننا ما اعتنينا بأمر أكثر من اعتنائنا بأمر الاقتصاد فى المصروفات لدرجة أن اتهمنا أنصارنا وخصومنا على السواء بشىء من الجرأة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة فى حاجة إلى أن تجتذب إليها الرضاء من كل جانب، ولكنها رأت من حالة الفوضى التى وجدت عليها البلاد ما أوجب عليها أن تقسو بالحق وأن تقوم بأداء الواجب

بغير هوادة ولو أدى ذلك إلى تصعيب مهامها ذلك التصعيب الذى جعل من متاع الحكم لدى غيرها متاعب لها وعناء[1].

وقد قام الأمير عمر طوسون بالرد على تعليق صدقى بشأن حديثه فذكر أن ما صرح به كان للمصلحة العامة، ولفت نظر الحكومة إلى ما ينجم من الأضرار حتى تتدارك الحالة قبل تفاقمها، وجاء" ردكم باتهامنا بأننا نجرى وراء صحف المعارضة فيما تكتبه ونشايعها مشايعة شان من أضله الهوى ، وحاد به الغرض عن سواء السبيل"، وقد دلل الأمير على صدق ما ذكره بما نشرته المقطم عن محمود شاكر بك أحمد المفتش العام لرى الوجه البحرى فى رسالته إليكم جاء فيها «وأنى لا يسعنى إزاء ما واجه الأمير من تهمة سوء توزيع المياة إلا أن أبادر برجاء سموه بالتفضل بتعيين تلك الحالات التى قصدها برسالته» .

ومن حسن التعاون إننا أمس أرسلنا كتابًا إلى وزير الأشغال تضمن أن مصلحة الرى قد أغلقت ترعة المعمل التى تروى أطيان دائرتنا بتفتيش معمل الزجاج وذلك أثناء دور الفتح؛ لأن الغلق حدث فى ظهر يوم ٩ الجارى وآخر الدور كان الساعة السابعة من يوم ١٠ منه صباحًا، وبهذا يكون أخذ المدة المقررة ثمانى عشرة ساعة، وقد قدمت جملة شكاوى من دائرتنا بتفتيش رى قسم ثالث بطلب إعطاء الدائرة حقها المذكور، وكان مفتش الرى وعد باجابة الطلب بجملة مواعيد، ولكن إلى الآن لم يف بوعده والظاهر أنه لا ينوى الوفاء بوعده، ومن ثم نرجو من سيادتكم صدور الأمر بإعطاء تفتيشنا المذكور مدة الثمانى عشرة ساعة التى أخذت من حقه فى الدور الماضى حتى لا يحدث ضرر للمزروعات بسبب حرمانها من الرى، فماذا تقولون فى هذه المحادثات التى كتبت عنها لوزير الأشغال فى الوقت الذى فيه قناطر الدلتا مفتوحة ومياة النيل تنصب جزافًا فى البحر الأبيض المتوسط، وإذ كان حدث معنا فى وقت الفيضان فما بالك بالذى جعل فى وقت المياة الصيفية والمناوبات، وفى رأينا أن منعنا من حقنا بهذه الكيفية التى حدثت لا يكون إلا لأحد سببان، إما أن تكون ترعة المحمودية فى الوقت الحاضر وافرة المياة وحينئذ نكون

---

(١) المقطم: ٧ اغسطس ١٩٣١. عدد ١٢٩١٦ .

معذورين إذا قلنا السبب سوء قصد، وإما أن تكون قليلة المياة وحينئذ يكون السبب سوء التصرف وكلا السببين غير مشرف، ومما يزيد أسفنا أن الدائرة لما كررت شكواها بهذا الصدد، واتصلت تليفونيًا بوكيل المفتش لغياب محمود بك العرابى كان جواب الأخير بعد ذلك تليفونيًا أيضًا مع عدم إذنه بأخذ الدائرة حقها فى الدور فإنه وحده صاحب الأمر فى توزيع المياة وصرفها وليس لأحد غيره شأن فى ذلك[1].

وعلى إثر ذلك تواصلت جهود رجال الرى فى إنقاذ زراعة القطن؛ حيث تفقد وزير الأشغال حالة الفيضان وأثناء وجوده فى المنصورة زاره بعض المزارعين فى أطيان الأمير عمر طوسون وعبروا عن شكرهم لرجال الرى لجهودهم المتواصلة فى توزيع الماء على المزارعين بالعدل والمساواة [2].

وفى ٨ سبتمبر اجتمع مجلس الوزراء برئاسة إسماعيل صدقى ووضع قرارات لتخفيف الأزمة الاقتصادية منها تأجيل الإيجارات الزراعية بنسبة ٣٠ ٪ ، كما أقرت الحكومة تخفيض الضريبة على القطن[3].

وفى ١٩ نوفمبر من نفس العام أنشأت الحكومة بنك للتسليف العقارى لحل الأزمة الاقتصادية للذين لا يزيد ملكياتهم على ثلاثين فدانًا[4].

وفى مايو ١٩٣٢ ألقى الأمير عمر طوسون بحثًا عن صحراء مصر ووسائل استغلالها من الناحية الاقتصادية فى المجمع العلمى وجمعية المواساة نشرته صحيفة الأهرام ذكر فيه أنه من الأجدى لاستغلال صحراء مصر من الناحية الاقتصادية أن تقسم الصحراء إلى ثلاثة ١- شبه جزيرة سيناء ٢- صحراء العرب أو الصحراء الشرقية ٣- صحراء ليبيا أو الصحراء الغربية أما بخصوص القسم الأول والثانى لا يوجد لدينا معلومات كافية عنهما تمكننا الإدلاء برأى قاطع بأحسن الطرق لاستغلالها استغلالاً محليًا، غير أن ما نعرفه بصددها من المعلومات العامة

---

(١) المقطم : ٣١ اغسطس ١٩٣١. عدد ١٢٩٤٨.
(٢) المقطم : أول سبتمبر ١٩٣١. عدد ١٢٩٦٧ .
(٣) الأخبار: ٨ ، ١٠ سبتمبر ١٩٣١. عدد ٢٣٧٦ .
(٤) المقطم : ١٩ نوفمبر ١٩٣١. عدد ٢٣٢٤٣ .

يدعونا إلى الاعتقاد بانهما أكثر استعدادًا للتعدين منها للفلاحة، أما صحراء ليبيا فالجزء الواقع منها فى أراضى مصر يحده شمالاً البحر الأبيض المتوسط ، وغربًا برقة وجنوبًا السودان وشرقًا وادى النيل، وتبلغ مساحته ٦٦٣,٣٠٠ كم وينبغى تقسيم هذا الجزء إلى أربعة مناطق تبعًا لاختلاف طبيعة أرضه ١- المنطقة الأولى الأرض الممتدة فى شمال الترعة النوبارية وفى غربها إلى التلال التى عند مريوط فى هذه الجهة الغربية، ويمكن ريها وزرعها الحبوب وغرس أشجار الفاكهة وتقدر مساحتها ٨٠٠٠٠ فدان .

المنطقة الثانية هى الأرض التى تبدأ من الحد الغربى للمنطقة السالفة وممكن زراعتها شعير على مياة الأمطار فى فصل الشتاء، والمساحة التى يمكن زراعتها تبلغ ٥٠٠ ألف فدان.

المنطقة الثالثة يدخل فيها الواحات كلها وهى إذا كانت منفصلة عن بعضها بصحراء شاسعة لا ينبغى اعتبارها شيئًا واحدًا نظرًا لمعدن أرضها.

الواحات بقاع خصبة فى قلب صحراء ليبيا وتقع فى منخفضات تجعلها صالحة للسكن والفلاحة وتقسم إلى قسمين واحات مأهولة وغير مأهولة ١- المأهولة المزروعة الداخلة ٢٥,٥٠٠ فدان ، الخارجة ٤,٢٥٠ فدانًا، البحيرة ١,٠٠٠ فدان، سيوة ١,٠٠٠ فدان، الفرافرة ١٥٠ فدانًا المجموع ٣٢,٠٠٠ فدان

المساحة القابلة للزراعة فى الداخلة ٢٥,٠٠٠، والخارجة ٢٠,٠٠٠ فدان والبحيرة ١٠,٠٠٠، وسيوة ٢١٠,٠٠٠ ، والفرافرة ١,٠٠٠ فدان المجموع ٦٦,٠٠٠

والواحات غير المأهولة هى سترة والعرج والدالة والبحرين وأبو منقار وفى كل واحدة من هذه الواحات يمكن بسهولة زراعة ٢٠٠٠ فدان

وعلى ذلك يكون ما يزرع فى هذه الواحات ١٠٠٠ فدان ويضمه إلى المساحة المأهولة يكون المجموع ١٨ ألف فدان، وأيضًا وادى النطرون .

المنطقة الرابعة يبقى من صحراء ليبيا ٢٠٦,٠٠٠ ، ١٥٧ أفدنة يبقى حقًا طالما حالته الجوية باقية على ما هو عليه ومادام المطر منقطعًا عنه بسبب ارتفاعه، وعدم استواء أرضه لا يمكن الاستفادة من أرضه، ومع هذا فإن الحكومة معنية

بمشروع خطير هو مشروع منخفض القطارة، والهدف منه توصيل مياة البحر إلى هذا المنخفض.

وفى نهاية بحثه طالب الأمير أن تعتنى الحكومة بأهالى المنطقة الصحية والمادية والاجتماعية وإيجاد طرق سريعة فى الواحات لسير السيارات .

وقد علقت **الأهرام** على حديث الامير فذكرت أن الواحات كانت أكثر عمرانًا فى الأزمان السابقة ويمكن لإعادة عمرانها زيادة عدد السكان فيها وتحسين طرق المواصلات[1].

وعندما أصدرت المحكمة المختلطة حكمها الابتدائى فى دفع الدين العام بالذهب فى مطلع عام ١٩٣٣ توالت الاحتجاجات من جانب الحكومة والأحزاب لعدم تنفيذ هذا الحكم حيث صرحت صحيفة التيمس لمندوبها فى القاهرة أن الميزانية لم تخصص مبلغًا لدفع كوبونات الدين ذهبًا طبقًا للحكم الذى أصدرته المحكمة المختلطة بسبب تمسك الحكومة المصرية الدفع بالعملة الورقية طبقًا للقانون[2]. كما رفعت الهيئة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس قرارها بعدم الدفع ذهبًا ورفعته ألى الملك فؤاد فى ٤ فبراير[3].

كما اجتمعت الهيئتان الشعبية البرلمانية ومجلس إدارة حزب الشعب فى ٦ فبراير، وقرروا رفع عريضة إلى صدقى رئيس الحكومة أعلنوا فيه أنه من المجحف أن تكلف مصر بدفع ديونها ذهبًا، بما يعادل إضافة نحو أربعين فى المائة إلى السعر الحالى من أصل وفوائد على إنها تعلن أن مصر التى ظلت دائمًا تعنى بتعهداتها لا تفكر مطلقًا فى نقص هذه المعاهدات أو الإخلال بها وهى مستعدة أن تدفع دينها فى المستقبل، كما دفعته فى الماضى بعملتها الرسمية وهى عملة الورق[4].

كما طالبت صحيفة **الأهرام** فى عددها الصادر فى ٨ فبراير بإلغاء الامتيازات الأجنبية فذكرت لو لم تكن مصر مقيدة بالامتيازات الأجنبية لكان حل مشكلة

---

(١) الأهرام : ١٩ مايو ١٩٣٢. عدد ١٢٣٤٥٦.
(٢) الأهرام : ٢ فبراير ١٩٣٣. عدد ٢٥٤٦٧.
(٣) الأهرام : ٣ فبراير ١٩٣٣. عدد ٢٥٤٦٨.
(٤) الأهرام : ٧فبراير ١٩٣٣. عدد٢٥٤٧٧.

الدين العام من أسهل الأمور كلها، وكان من السهل عليها أن تصدر قرارًا بعدم دفع الدين ذهبًا، وعلى هذا يجب أن يكون فى مصر حكومة قوية تنفذ إرادة الأمة ولا بد من إلغاء الامتيازات[1].

كذلك اجتمع أعضاء حزب **الاتحاد** وقرروا برئاسة مرسى فؤاد باشا وكيل الحزب إن الحل الوحيد لمشكلة الديون إنما هو دفعها ورقًا ويترك المجلس للحكومة أمر العمل على تنفيذ هذا القرار بكل ما لديها من الوسائل، وتبليغ هذا القرار لرئاسة مجلس الوزراء[2].

وقد ناقش الأمير عمر طوسون هذه المشكلة على صفحات **المقطم** فذكر أن هذه المسألة معقدة تعقيدًا شديدًا يصعب معها حلها وخصوصًا أننا أمام أمر واقع وهو حكم المحكمة، وإن كانت مختلطة غير أنها مصرية وحكمها متوج باسم ملك مصر مما يعنى وجوب الحيلولة دون تنفيذ هذا الحكم، أو عدم المساعدة على ذلك التنفيذ، ولكن أين هى الحكومة التى تستطيع أن تخطو مثل هذه الخطوة والأمر الملكى لا يمكن إلغاؤه أو الحيلولة دون تنفيذه إلا بأمر آخر من المصدر عينه، وعلى أية حال فهذا التصرف شاذ ليس له سابقة فى تاريخ الأحكام التى صدرت من المحاكم، غير أنه يوجد قياس آخر فى الجنايات حيث يعفو الملك، ولكنه لا يلغى حكمًا وحلاً لهذه المشكلة هو أن تجد محكمة الاستئناف وسيلة لتقديم العدل على الحق وتقرر إلغاء الحكم الابتدائى، كما طالب الأمير بإلغاء الامتيازات الأجنبية فذكر " نشطت فى البلد حركة تدعو إلى المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية بجرة قلم من الحكومة المصرية وحدها ومطلق إرادتها وبدون حاجة إلى مساعدة الدول ذات المصلحة لكى تظفر بذلك الإلغاء وإنى أرى أن هذا أمر ليس من السهل حمل هذه الدول على قبوله، وإنى أعترف أن هذه الامتيازات تمثل عثرة فى سبيل إدارة الحكومة لشئونها وغل يدها بمنعها من مباشرة سلطاتها وظهور سيادتها"، كما رأى الأمير أن إلغاءها حتى مع قيام كل هذه الموانع مناقضة لمصلحة هذه البلاد فى الظروف الحالية وذلك لسببين ١- لا تستطيع حكومة ما إلغاء هذه الامتيازات بهذه الطريقة بدون أن تنال موافقة الحكومة البريطانية، ومن المؤكد أن بريطانيا لا تقبل

---

(١) الأهرام ٨ فبراير ١٩٣٣. عدد ٢٥٤٧٨.

(٢) الأهرام: ٩ فبراير١٩٣٣. عدد ٢٥٤٧٩.

ذلك إلا إذا رأت فى هذا القبول فائدة لمصلحتها، ويجب أن تكون هذه المصلحة وهذه الفائدة محصورة فى شىء تتقاضاه قبل هذا القبول، وذلك نعرفه جميعًا، وهو أن تنقل إليها الدول ذات المصلحة قبل كل أمر الحق الذى تتمتع به تحت ستار الامتيازات، فهل يكون عند ذلك من مصلحة مصر أن تقع فى هذا الموقف تجاه إنجلترا وأى فرق يكون بين بلادنا وإحدى الممتلكات البريطانية لا فرق وبغض النظر فإن تحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تحمل كواهلنا بأعبائها ٢-مصلحة بلادنا هى أن نظل محتفظين بصفتها الدولية مادام الاحتلال قائمًا فيها؛ لأن الإلغاء إذا تأتى بهذه الصورة كان مضيعًا تمامًا لهذه الصبغة، وبالنظر لهذين السببين رأى الأمير الاحتفاظ بالامتيازات مع ما فيها من الضرر والعرقلة من الأشياء الضرورية مادام فى بلادنا جيش احتلال، وما دمنا غير مطلقى الحرية فى التصرف بمستقبلنا[١].

وقد عبر الأمير من خلال حديثه عن مخاوفه من عواقب إلغاء الامتيازات الأجنبية بسبب وجود الاحتلال البريطانى .

وقد اتفق رئيس الوفد وكل الهيئات السياسية أن تطبيق حكم المحكمة المختلطة على مصر يؤدى إلى عواقب خطيرة لا يسع هذه البلاد أن تقف أمامها مكتوفة الأيدى[٢].

وفى يوليه ١٩٣٣ قررت الحكومة والبرلمان والمعارضة فى صيغة حازمة عدم دفع الدين ذهبًا[٣].

وعلى إثر زيادة أسعار القطن فى ١٩٤١ عبر الأمير عمر طوسون عن رأيه فى هذه الزيادة لصحيفة المقطم فذكر كنت أود لو اكتفينا بسعر أربعة عشر ريالاً وربع ريال باعتبار هذا ما أمكن الوصول إليه بدلاً من زيادة السعر ريالين شأننا فى ذلك شأن "من يعطى باليمين ليأخذ باليد اليسرى" ويجب علينا أن نعلم أن غنى الحكومة هو غنى الشعب، وأن فقرها هو فقر للشعب[٤].

---

(١) المقطم : ١١ فبراير ١٩٣٣. عدد ٢٥٤٦٤.

(٢) المقطم: ١٣ فبراير ١٩٣٣. عدد ٢٥٤٦٦ .

(٣) وادى النيل ٩ يوليه ١٩٣٣. عدد ١٣٤٥.

(٤) المقطم : ١٠ سبتمبر ١٩٤١. عدد ٣٦٥٧٨ .

كما انتقد الأمير عمر سياسة حظر تداول المحصولات الزراعية بين أجزاء البلاد فى مقال نشرته صحيفة المقطم فى ٢ يناير ١٩٤٢؛ حيث أبدى دهشته من بقاء هذا الحظر وذكر " كيف تبيح كندا وأستراليا تصدير هذه المحصولات إلى مصر وتمنع مديرية الغربية أو البحيرة تصدير ما عندها من محصولات إلى الأقاليم المتاخمة لها " وأن هذه الأقاليم لديها ما يزيد على حاجة أهلها.

وقد علقت المقطم مؤيدة رأى الأمير فذكرت أن الأمير لم يمنع تصدير المديريات إلى غيرها إلا ما فاض عن حاجته ، وقد شكرنا الحكومة على الترخيص لأصحاب المطاحن باستيراد حاجاتهم من القمح لمطاحنهم فى القاهرة والإسكندرية، وأن هذه التدابير الجيدة يجب أن تتبعها تدابير أخرى أشد فعلاً منها لتخفيف قيود الاستيراد، وذكرنا أن من هذه القيود حظر الاستيراد فى ما بين أنحاء البلاد، وأن ما نعلمه من عناية ولاة الأمور بكل ما يصدر من أمير عظيم كالأمير عمر طوسون، وما لرأيه من أهمية نظرًا لخبرته نتيجة دراسة الشئون وتمحيصها مايحتم على المسئولين عن التموين مراجعة رأيهم فى القيود التى لا تزال عاملاً فى تعقيد مسائل التموين فى البلاد ولا تخلو صحيفة يومية من شكاوى ترد عليها من مدن الأقاليم التى تعتمد فى تموينها على الريف من تعذر حصولها على القمح والدقيق، وإذا رفع هذا الحظر وسمح للتجار والأفراد بالاستيراد تحت إشراف سلطات التموين فإن هذه الشكاوى ستنتهى بطبيعة الحال[1].

وقد علق وزير التموين على مقال الأمير فشكره فى البداية على اهتمامه كعادته بشئون البلاد المهمة، كما ذكر أن الأمير له من المقام ما يجعل الحكومة تهتم برأيه سواء أفضى به إلى الصحف أو للمختصين، ثم فند أسباب حظر تداول المحصولات الزراعية بين أنحاء القطر المصرى فذكر ١- لا يوجد فى القطر المصرى مديرية واحدة فيها من القمح ما يفيض عن حاجتها، بل لا يوجد فى مديرية واحدة من هذا القمح ما يكفيها، ولذلك عمدت الحكومة إلى خلط القمح بغيره من المحصولات، وهى تشدد فى تنفيذ هذا الخلط منعًا لحدوث مجاعة

---

(١) المقطم : ٢ يناير ١٩٤٢. عدد ١٦٠٤٧ .

أما القمح المخبأ فتصديره غير ممنوع عن القاهرة والإسكندرية، والحكومة تبذل الجهد فى البحث عنه وتسهل للتجار الحصول عليه إذا كانت رسائلهم الخاصة تمكنهم من الوصول إليه لاستعماله فى تغذية أهالى هذه المديريات والالتجاء إليه إذا دعت الحاجة المستعجلة كما حدث فى القاهرة أخيرًا والقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد تعتمد فى تموينها على القمح المستورد من الخارج وفى كثير من الأحيان لا تستطيع تفريغه فيها فيحتفظ به فى الموانى بما يكفى لسد حاجتها ويصدر الباقى إلى داخل البلاد وبذلك أريد إزالة العجب من أن أستراليا تشحن قمحها إلى الإسكندرية وتمنع من ذلك مديرية الغربية فلا مناص من أخذ القمح من الغربية إلى الإسكندرية ثم شحن القمح من الإسكندرية إلى الغربية وقد يعلم الأمير أن طرق النقل مثقلة جدًا فى الوقت الحاضر؛ ولهذا لا أعتقد أنه يشير إلى هذا التصرف ٢- أما الذرة فلا خلاف فى أن كل مديرية فى القطر المصرى فيها ما يكفى لسد حاجتها فى الوقت الحاضر ولا ضرورة لتصديرها من مديرية إلى مديرية أخرى، وهناك أمر عسكرى يقضى بأن يبلغ كل منتج عن مقدار إنتاجه، ويحظر عليه أن يخزن أكثر مما يكفى لغذائه وغذاء عائلته الخاصة إلى حين ظهور المحصول الجديد والفائض عن ذلك تشتريه الحكومة الآن فعلاً بالسعر المحدد وتتحمل مصاريف خزنه للتمكن من تقديمه إلى المستهلكين عندما يحتاجون إليه سواء أكان ذلك فى مديرية الإنتاج أم فى غيرها وليس أدل على أن فى جميع المديريات مايكفى استهلاكها من الذرة فى الوقت الحاضر من أن وزارة التموين أرسلت كميات من الذرة الواردة لها من الخارج إلى بعض المديريات المعروف بأنها لا تنتج كفايتها من الذرة لاستهلاكها طول العام ولم يقبل أحد على شىء من هذه الذرة المستوردة؛ لأن الأهالى يفضلون استعمال الذرة المصرية وهى متوفرة فى الوقت الحاضر، وحيث إن هذه الذرة المستوردة لا تحتمل الخزن، فقد اضطرت وزارة التموين إلى استيراد كثير منها من تلك المديريات ما يكفى استهلاكها من الذرة المصرية فى الوقت الحاضر لاستعماله فى الخلط وهى تخزن الذرة المصرية لأنها بهذه الصفة تحتمل التخزين الطويل الأجل كما ذكر الوزير أن الإحصاءات دلت على وجود عجز فى محصول القمح والذرة يجب تلافيه بوسائل شتى منها هذا الحظر الذى تعجب له الأمير فإن التاجر الذى يحاول شراء بعض الفائض

فى مديرية ما وهو يشتريه بالسعر المحدد؛ لابد أن يكون عازمًا على إبقائه إلى وقت يستطيع فيه أن يبيعه بما يزيد من السعر المحدد لأنه يتحمل نفقات خزن وفوائد رأس لمال ونقل فإذا رغبت الحكومة أن تقوم بمهمة التخزين وتحمل كل هذه المصروفات حتى تتمكن من توصيل الذرة فى وقت الشح بالثمن المحدد إلى المستهلك فلست أرى فى هذا ما يمكن أن تلام عليه ، ولا سيما أن المستهلكين للذرة هم أفقر طبقات الشعب[1].

واستجابة لطلب الأمير عمر طوسون أصدر وزير التموين فى فبراير من نفس العام قرارًا يتضمن حرية تداول المحصولات الزراعية بين أنحاء القطر المصرى، وقد قوبل هذا القرار بالابتهاج، وذكرت المقطم أن الأمير عمر هو أول من نادى بأهمية تداول المحصولات الزراعية بين أنحاء القطر المصرى وعدت هذا القرار علامة طيبة على بدء التحول فى سياسة الخبز والسعى لإنتاج خبز يستطيع الناس أن تحيا به بدلاً من الخبز الذى لم تألفه البلاد فى عهد من عهود تاريخنا القديم منه أو الحديث وتأمل مدينة الإسكندرية أن يؤدى هذا القرار إلى زيادة واردات القمح والذرة والأرز إليها ولن تستطيع هذه المدينة تصدير شىء منها إلى الداخل أو الخارج؛ لأنها ليست بلدًا زراعيًا، ولكنها ستظل على إمداد مديرية البحيرة والصحراء الغربية بما يسد حاجة سكانها من الدقيق وسيظل النظام الموضوع للتموين الدقيق المخلوط عندنا على ما هو عليه إلى أن يخرج خازنو القمح فى الداخل إلى الأسواق[2].

وفى إطار اهتمام الأمير عمر بتحسين صحة الفلاح أرسل الأمير فى يونيه ١٩٤٣ إلى وزير الصحة كتابًا يتضمن نتيجة إجراء تجربة ناجحة قام بها الأمير فى تفتيش دميرة بمركز طلخا بإنشاء قرية صحية جديدة بدلاً منها لإصلاح القرية المصرية وتحسين حالة الفلاح من الناحية الصحية جاء فيه " كنا نفكر منذ مدة فى تحسين القرية من الناحية الصحية تكفل راحة الفلاح وسلامته من الأمراض والأوبئة التى تتفشى فى بيئة بسبب ضيق مساكن القرية ورداءتها وما يتراكم فى شوارعها

---

(١) المقطم : ٤ يناير ١٩٤٢. عدد ١٦٦٠٠٨.

(٢) المقطم : ١٦ فبراير ١٩٤٢. عدد ١٦٦٠١٤ .

من الأوحال والقاذورات الضارة بالصحة، ولما كان تحسين القرية الحالية لجعلها صحية مع بقائها فى محلها الراهنة أمر صعب لهذه العقبات المحلية الطبيعية، ولما أجرى تعديل فى مجرى بسنديلة بتفتيش ميت زنقر عند زمامها زالت العقبات التى كانت تعترض مشروع هذه الفكرة قد زللت فقمنا بتنفيذ أمرين الأول نقل هذه القرية إلى البر الغربى الذى فيه زمامها حتى تكون وسط مزارعها والثانى توسيع رقعتها وأجرى التحسين، وقد رخصنا لكل من يريد الانتقال إلى القرية الجديدة بأن يأخذ مساحة تساوى مساحته فى القرية القديمة، كما رخصنا لكل من يريد زيادة مساحة مسكنه الجديد عن القديم بأن يأخذ هذه الزيادة بسعر المتر خمسة قروش ويسدد الثمن على سنتين تسهيلاً لإجراء هذا الإصلاح القروى الصحى .

وقد تم إلى الآن بناء اثنين وخمسين منزلاً على مساحة قدرها ثلاثة آلاف متر ومتوسط مساحة المنزل الجديد ٢٩٠ مترًا وكان قديمًا ١٥٥ مترًا مع اتساع الشوارع والميادين إلى ٣٨ ٪ فى القرية الجديدة، وبلغ عدد مساكنها ٣٢٤ مسكنًا متوسط مساحة المسكن منها ٢٩٠ مترًا .

وتنفيذًا لهذه الرغبة فى تحسين القرى كلها بنفس الطريقة التى اتبعناها فى قرية ميت زنقر قد طلبنا من مصلحة الإحصاء موافاتنا ببيان مسطحات الأراضى المقامة عليها مبانى القرى بالمملكة المصرية لمعرفة ما ستتكلفه الحكومة فى هذا الشأن وقسمنا هذه القرى إلى أربعة أقسام، القرى التى مسطحها لا يتجاوز عشرة أفدنة والقرى التى يتراوح مسطحها بين عشرة أفدنة وعشرين فدانًا وثلاثين فدانًا والقرى التى مساحتها فوق الثلاثين فدانًا وقد أجرى تطبيق الأقسام الثلاثة على أساس مسطحات، قريتا ميت زنقر القديمة والجديدة مقدرتان بسعر الفدان من أراضى القرى القديمة التى تستولى عليها الحكومة لبيعها فى المستقبل مبلغ مائة جنيه عند البيع وسعر الفدان من الأراضى التى تنزع ملكيتها لإضافة القرى الجديدة عليها مبلغ ١٥٠ جنيهًا، ويدفع كل مزارع من ثمن زيادة منزله بسعر المتر خمسة قروش مقسطًا على سنتين فيكون تكلفة الحكومة فى القرى التى مسطحها عشرة أفدنة وعددها ١٣٤٨ قرية مبلغ ٩٣٥٦٩٨ جنيهًا، وما تتكلفه فى القرى التى مسطحها فوق العشرة أفدنة إلى عشرين فدانًا وعددها ٩٦٣ قرية مبلغ ١٧٨٢٤٣٩

جنيه والقرى التى مسطحها فوق العشرين إلى ثلاثين فدانًا وعددها ٥٠٢ قرية ١٥٨٦٦٢٣ جنيهًا، أما القرى التى مساحتها فوق الثلاثين فدانًا ونرى إنها ستكلف الحكومة مبالغ طائلة فلا يستحسن نقلها، ثم اختتم الأمير كتابه قائلاً إذا أيدت الحكومة هذه التجربة فلا بد أن تجرى تجربة عن بلدة واحدة فى كل من مراكز القرى التى مساحتها عشرة أفدنة وبعد ظهور نتائجها تتم فى القرى الأخرى بالتدريج، ثم طلب الأمير من وزير الصحة إيفاد مندوب من الوزارة لمعاينة ميت زنقر الجديدة[1].

وفى ٢٨ يونيه من نفس العام تلقى الأمير عمر طوسون ردًا من الوزير مؤيدًا لأفكار الأمير وجه فيه شكره إلى الأمير على تفضله بإرسال هذا البحث الجليل فى موضوع له خطورته وأهميته القصوى، إذ أنه يمس ملايين الفلاحين الذين يجدون فى الأمير خير ساع وباحث بما فيه تفهم سواء فى أملاكه الخاصة، أو فيما تقوم به الجمعية الزراعية تحت إشرافه، وسيكون لاقتراحه والتجربة الناجحة التى تمت فى ميت زنقر فضل كبير فى التوجه إلى إيجاد حل عمل سهل قليل التكاليف نسبيًا لمشكلة القرويين الكبرى وهى مشكلة بناء القرية الجديدة[1].

وعندما قررت الجمعية العامة فى بورصة ميناء البصل بالإسكندرية برئاسة المستر كوير جعل التعاقد على بيع القطن لرتبة جود لم يوافق الأمير عمر طوسون على هذا التعديل لما له من الضرر على القطن، ومن ثم أرسل إلى وزير المالية أمين عثمان رسالة تتضمن هذا المعنى ذكر فيها أن تعديلاً لرتبة جود بدلاً من رتبة فولى جود فير للقطن طويل الألياف، ولرتبة فوى جودلير فو جود بدلاً من فولى جود فير للقطن قصير الألياف يعد ضررًا للزراع ويضيع عليهم الفائدة التى يجنونها من اجتهادهم فى تقاوى بذورهم وتنظيف أقطانهم، الأمر الذى لا ترضونه ومن العدالة أن يبقى التعاقد على ماكان عليه حرصًا على مصلحة الزراع وتشجيعًا لهم على الاجتهاد والعناية والمثابرة " وإننا لا نشك فى أنكم لا تألون جهدًا فى العمل لما فيه من مصلحة الوطن وأهله"[2].

---

(١) الأخبار : ٥ يونية ١٩٤٣. عدد ٤٧٦٠.

(٢) المقطم : ٦ أغسطس ١٩٤٣. عدد١٧٨٦٥.

كما أبدى الأمير محمد على اعتراضه على إسناد المشاريع إلى موظفى الحكومة من خلال حديث نشرته المقطم فى ٢٨ مايو ١٩٤٧ فذكر الأمير أن الحكومة تساير مايبدو لها من الظروف مسايرة تدعو إلى ابتداع مشروعات جديدة وإسناد وظائف هذه المشروعات إلى عدد كبير من الموظفين مع علمها من أن ميزانية الدولة مرهقة بمرتبات موظفى الحكومة، ويجب علينا أن نكون على حذر لأن أيام الرخاء لا تدوم والأزمات المالية تأتى دائمًا فى أعقاب الحروب وقد علمنا أن بعض الموظفين يريد أن يقدم مشروعات مالية كبيرة إظهارًا لكفائته وهذا حسن فى حد ذاته ولكننى أرى أن كل ما من شأنه أن يمس الاقتصاد القومى لا يصح أن ينفرد به فرد لأن فى ذلك حياة البلاد وموتها ، وعندى أن بحث هذه المشروعات يجب أن تقوم به لجنة من الخبراء تؤلف لهذا الغرض ولو من خبراء أجانب مثلنا مثل: البلاد الأجنبية كالبرازيل وشيلى حينما أرادت تغيير سياستها المالية استعانت بخبراء من سويسرا وبلجيكا وأمريكا .

وأن تبحث هذه المشروعات خلال اللجان الفنية بالبرلمان لإجازتها تبعًا لمصلحة البلاد، ولم أجد برلمانًا معينًا أو حكومة معينة فى غضون العشرين سنة الماضية رفضت مشروعًا تقدمت به الحكومة إليه، ثم يجب إحاطة المشروعات الكبرى التى من هذا القبيل بأقوى الضمانات قبل تقديمها إلى البرلمان[1].

ومن ثم فقد ترك الأمراء بصمات واضحة على الحياة الاقتصادية فى مصر ظهرت آثارها واضحة على وجه الخصوص فى مجال الزراعة، والاستثمارات المالية، مما أسهم فى تنمية الحياة الاقتصادية، وتدعيم وضعهم الاقتصادى.

---

(١) المقطم : ٢٨ مايو ١٩٤٧. عدد ١٨٠٩٠ .

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية لأمراء الأسرة المالكة

(١٩٢٩ - ١٩٥٢)

كان للوضع المتميز الذى انفردت به الأسرة المالكة أثره فى تصدر أمرائها أوجه النشاط الاجتماعى، وقد ظهر آثار هذا الدور واضحًا، من خلال مشاركتهم فى احتفالات الدولة الدينية والرسمية، وكذلك فى حركة الإصلاح الاجتماعى برعايتهم للفقراء والاهتمام بالجمعيات الخيرية، كما امتد نشاطهم الاجتماعى حتى شمل الدول الخارجية، مما أسهم فى انصهار الأمراء داخل طبقات الشعب المصرى وخارجها.

مشاركة الأمراء فى الاحتفالات الدينية والرسمية

كانت مشاركة الأمراء فى احتفالات الدولة الدينية والرسمية إحدى مظاهر حياتهم الاجتماعية، وقد شملت احتفالاتهم الدينية - على سبيل - المثال الاحتفال بسفر المحمل الشريف إلى الحجاز، ورؤية هلال رمضان، وليلة القدر، ووقفة العيد، ورأس السنة الهجرية والاحتفال بالمولد النبوى الشريف[1].

وفى عام ١٩٤٧ أقيم احتفال رسمى فى ساحة الخفير بالعباسية، وقد حضر الأمير محمد على الاحتفال نيابة عن الملك، وقد شهد الاحتفال شيخ الأزهر والوزراء[2].

كما أناب الملك الأمير محمد على أيضًا فى حضور الاحتفال الذى أقيم فى عام ١٩٤٨، واستقبل مشايخ الطرق الصوفية التى تلت الأدعية المأثورة عن النبى صلى الله عليه وسلم[3]. وقد استمرت هذه الاحتفالات حتى عام ١٩٥٢.

---

(١) المصرى : ٣ مايو ١٩٣٩. عدد٣٥٦٧.

(٢) الأخبار : ٨ فبراير ١٩٤٧. عدد ٤٩٦٦.

(٣) المقطم : ٢٢ يناير ١٩٤٨. عدد ١٨٢٩٣.

كما شارك الأمراء فى احتفالات الدولة الرسمية؛ حيث ناب الأمير فاروق عن الملك فؤاد فى افتتاح مؤتمر البريد العاشر لاتحاد البريد الدولى، وكان فى استقباله الوزراء، ومحمد زكى الإبراشى ناظر الخارجية الملكية، وقد ألقى إبراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات خطبة بعدها تم انتخاب شرارة بك رئيسًا للمؤتمر حيث كان أول رئيس مصرى يرأس مؤتمرًا دوليًا للبريد[1].

كما شرف الأمراء بالحضور فى الاحتفال بالذكرى المئوية لمحمد على فى عام ١٩٤١؛ حيث كان فى استقبال الملك كل من الأمراء محمد على ومحمد عبد المنعم وإسماعيل داود، والنبلاء سليمان داود وسعيد داود، ومنصور داود، وعادل وجميل طوسون، وكذلك رئيس الوزراء، وشيخ الأزهر[2].

وفى عام ١٩٥٢ احتفل الملك بإحياء ذكراه بمسجد فاروق الأول، وكان فى استقباله الأمراء والنبلاء ورئيس مجلس الوزراء[3].

كما أقام الملك احتفال بذكرى الخديو إسماعيل فى عام ١٩٤٥ حيث كان كل من الأمراء محمد عبد المنعم وسعيد طوسون، والنبلاء عمرو إبراهيم، وحسن طوسون وسليمان دواد فى استقبال الملك، أمام مسجد الرفاعى[4].

وحضر الأمراء الاحتفال الذى أقامه الملك فى دار الأوبرا؛ حيث كان فى استقباله الأمير محمد على[5].

كما أناب الملك فاروق الأمير محمد على فى حضور الاحتفال بافتتاح البرلمان عامى ١٩٤٣ كماذكرنا من قبل[6]. و ١٩٤٨ بسبب اعتلال صحته، حيث كان فى استقباله الأمراء، ورئيس الوزراء ومجلس الشيوخ ، وألقى محمود فهمى النقراشى

---

(١) المقطم : ٢ فبراير ١٩٣٤. عدد ٢٣٥٦٧ .
(٢) المصرى : ٥ اكتوبر ١٩٤١. عدد ١٧٧٤.
(٣) المقطم : ٦ يونيه ١٩٥٢. عدد ١٩١٣٦.
(٤) المقطم : ٥ مارس ١٩٤٥. عدد ١٧٤٠١.
(٥) المقطم : ٩ يوليه ١٩٤٥. عدد ١٧٤٠٥.
(٦) المقطم : ١٨ نوفمبر ١٩٤٣. عدد ١٧٠٠٢.

رئيس الوزراء خطبة العرش، ثم غادر الأمير محمد على القاعة وسط مظاهر من الحفاوة والهتاف والدعاء للملك[1].

وقد شارك الأمراء فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى الذى أقيم فى نوفمبر من كل عام تخليدًا لذكرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الذى طالبت فيه مصر باستقلالها كاملاً غير منقوص[2].

وكان الاحتفال بعيد جلوس الملك من أهم احتفالات الدولة التى اعتاد على حضورها الأمراء فى كل سنة ، والتى اتخذت مظاهر مختلفة على عهد الملك فاروق عبر فيها الأمراء عن ولائهم للملك؛ حيث كان الأمير عمر طوسون فى استقبال الوفد السودانى الذى جاء مصر ٤ يونيه ١٩٣٧ لحضور حفلات تتويج الملك، كما أقام مأدبة غداء للوفد، ثم شرف حفلة الشاى التى أقامها نادى الاتحاد السودانى فى السودان فى المساء تقديرًا منه بالشأن السودانى، كما حضرها شيوخ ونواب الإسكندرية، وأعضاء الغرفة التجارية المصرية، وأعضاء الجمعيات النوبية، وقد ألقى سكرتير نادى الاتحاد السودانى جلال الدين فرحان كلمة ترحيب بالوفد تضمنت ضرورة توطيد العلاقات السياسية، والتجارية والثقافية بين البلدين، كما حضر الأمير محمد على مائدة الشرف التى أقامها النحاس باشا فى نفس اليوم للوفد السودانى[3].

وفى ١١ يونيه أقام الأمير عمر طوسون مأدبة عشاء فى فندق **الكونيننتال** تكريمًا للوفد السودانى حضرها النحاس باشا رئيس الوزراء، ومحمود فهمى النقراشى باشا، وحمدى سيف النصر باشا، ومراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية، وعدد كبير من المصريين، وقد ألقى الأمير خطبة أكد فيها على وحدة مصر والسودان فذكر أن مصر والسودان بلد واحد، وأمة واحدة وأن هذا الاحتفال تكريمًا "لإخواننا وأبناء لنا لهم علينا كل حقوق الإخوة والأبناء، وكل ما للمواطن على وطنه من إيثار ومحبة ورعاية، وقد جمع الله السودانيين والمصريين على لغة واحدة

---

(١) المقطم : ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ . عدد ١٨٥٤٨ .

(٢) المقطم : ١٣ نوفمبر ١٩٤٨. عدد ١٨٥٤٣.

(٣) المصرى : ٤ يونيه ١٩٣٧. عدد ٢٣٢.

وأخلاق وعادات متماثلة ودين واحد" وفى النهاية وجه شكره لرئيس الحكومة المصرية النحاس باشا الذى أكرم الضيوف السودانيين، ثم ألقى البرير رئيس النادى السودانى خطبة شكرفيها الأمير عمر طوسون لما قام به من توثيق صلات القربى بين الوطنيين المصريين والسودانيين الذى ما سنحت فرصة من الفرص والمناسبات لإظهار عطفه على السودان إلا وظهر اهتمامه فى أروع مظاهر الكرم، وأن السودان ما بقى تاريخه سيحفظ لسموه أعلى صحف التقدير، ثم أرسل "تحية عاطرة النفحات منحدرة مع النيل من أقصى الجنوب إلى أقص الشمال حتى ليغمر شكر السودانيين وإجلالهم إلى أيادى سموه، ومآثره العظام".

وقد عبر السودانيون فى الخرطوم عن مظاهر المحبة والولاء عما لاقته البعثة من احتفاء وترحيب[1].

وعندما أقام النادى السودانى فى مصر حفلة وداعًا رسميًا فى حديقة الأندلس لأعضاء الوفد السودانى حضرها الأمير عمر طوسون، والنحاس باشا رئيس الوزراء ومكرم عبيد وحمدى سيف النصر، وعدد كبير من المصريين وقد عبر البرير فى بداية الحفلة عن شكره للأمير عمر طوسون على عنايته بأعضاء الوفد السودانى، ثم ألقى الأمير عمر خطبة عبر فيها عن سروره بالسودانيين، وحملهم أمانة السلام لأهل السودان جميعًا، ثم خص بالشكر النحاس باشا الذى شمل الضيوف الكرام بمزيد عنايته، ثم وجه شكره إلى أعضاء النادى السودانى الذى تشرف الأمير برئاسته الفخرية[2].

وعندما شكلت لجنة تبرعات فى الإسكندرية لصالح احتفالات الملك تبرع الأمير عمر طوسون لأعمال اللجنة بمبلغ ألف جنية[3].

وفى ٢٥ يوليه ١٩٣٧ نزل الملك فاروق بسراى قصر التين بالإسكندرية، وكان فى استقباله الأسرة الملكية والحاشية[4].

---

(١) المصرى : ١١ يونيه ١٩٣٧ . عدد ٢٤١.

(٢) المصرى : ١٦ يونيه ١٩٣٧. عدد ٢٤٦.

(٣) الجهاد ١٤ يوليه ١٩٣٧. عدد ٣٤٢ .

(٤) الجهاد : ٢٥ يوليه ١٩٣٧. عدد ٣٥٢.

وعندما أقامت جمعية الشبان المسلمين حفلة ابتهاجًا بتولى الملك ألقى الأمير عمر طوسون كلمة قال فيها إن الابتهاج عام شامل البشر والسرور يتلألأ على الوجوه، والأمة فرحة لأنها تستقبل فى يوم غد يومًا تاريخيًا عظيمًا سيكون من أيامها المعدودة، وأعيادها المجيدة إلا وهو يوم ٢٩ يوليه ذلك اليوم الذى سيعتلى فيه مليكها المحبوب فاروق الأول عرش ملكه السعيد ويتولى سلطته الشرعية على البلاد " وإنى بلسان جمعية الشبان المسلمين ، بل بلسان الأمة كلها أتضرع إلى الله أن يجعل عهد الفاروق على البلاد والعباد من أفضل العهود"[١].

وقد حضر الأمراء كل الاحتفالات الرسمية التى أعدت للملك، وكان آخرها حفلة العرض العسكرى التى حضرها كل من الأمراء والنبلاء منهم الأمير عمر طوسون ونجليه النبيلين سعيد وحسن طوسون، والأمير محمد على حسن ومحمد عبد المنعم وعزيز حسن والنبيل إسماعيل داود وعباس حليم ومنصور داود وعمرو إبراهيم وسليمان داود إلى جانب رجال القصر الملكى أحمد حسنين باشا الأمين الأول ورائد الملك والوزراء، وقد نال الإعجاب بالجيش كل الحاضرين وخصوصًا الأمراء حيث ذكر الأمير محمد على بصوت مسموع " ما شاء الله على الجيش"[٢].

وفى ٧ مايو ١٩٣٩ توافد على قصر عابدين الأمراء لتهنئة الملك بعيد الجلوس الملكى إلى جانب أعضاء البرلمان ووكلاء الوزارات وكبار ضباط الجيش المصرى ورجال القضاء الأهلى والشرعى ، وكان فى استقبالهم أحمد حسنين باشا وإسماعيل تيمور بك[٣].

وقد أقامت بلدية الإسكندرية احتفالاً فى نفس اليوم ابتهاجًا بعيد الجلوس الملكى، وكان الأمير محمد على فى مقدمة الحضور إلى جانب عدد كبير من أبناء الإسكندرية[٤].

وفى ٣٠ يوليه عام ١٩٤٠ أقيمت حفلة شاى كبرى بقصر عابدين ابتهاجًا بتولية الملك سلطاته الدستورية، وكانت آية من آيات الجمال والتنسيق والتنظيم، وكان

---

(١) الجهاد : ٢٩ يوليه ١٩٣٧. عدد ٣٦٠ .
(٢) المصرى : أول أغسطس ١٩٣٧. عدد ٢٩٣.
(٣) المصرى : ٧ مايو ١٩٣٩ . عدد ٦٥٧.
(٤) المصرى : ٨ مايو ١٩٣٩. عدد ٦٥٨ .

الأمراء فى مقدمة الحاضرين، ثم جاء الملك وكان فى معيته الأمير محمد على وأحمد حسنين باشا وعبد الوهاب طلعت باشا ومراد محسن باشا واللواء عمر فتحى باشا، ثم جلس الملك فى صدر المائدة الملكية، وعلى يمينه الأمير محمد على والنبيل عمرو إبراهيم، وعلى يساره جلس الأمير محمد عبد المنعم فصاحب المجد النبيل عباس حليم، وجلس أمامه الأمير محمد على حليم، وحولهم كبار المدعوين من الأمراء والنبلاء ورئيس الوزراء السابقين وشيخ الأزهر والوزراء[1].

وذكرت صحيفة **المقطم** تعليقًا على الاحتفالية أنه عندما حيا الملك شعبه فى الحفلة لم تتملك هذه الجموع عواطفها فاشتد هتافها لفاروق ولعرشه، وقد تغلب شعور الشعب وإحساسه على كل البروتوكولات الرسمية[2].

وقد استمر الاحتفال بعيد الجلوس الملكى حتى عام ١٩٥٢.

كما شارك الأمراء فى الاحتفال **بعيد ميلاد الملك** من كل سنة، ففى عام ١٩٤١ كان الأمراء فى مقدمة المهنئين للملك بهذا العيد بسراى عابدين[3]. وقد استمر الاحتفال به حتى عام ١٩٥٢.

وتوثيقًا للروابط الأسرية بين الأمراء والملك فقد حضر الأمراء عقد القران الملكى فاروق بالملكة فريدة فى ٢٠ مايو ١٩٣، وكان أمراء الأسرة المالكة أول المهنئين؛ حيث توافد على قصر عابدين كل من الأمراء محمد على ولى العهد وعمر طوسون ومحمد عبد المنعم وإسماعيل داود وعزيز حسن ، وبعد عقد القران قدم الأمراء أربع هدايا للملك تعبيرًا عن تهنئتهم بهذا الزواج[4]. وعندما تعرض الملك فاروق لحادث تصادم أثناء وجوده بالقصاصين عام ١٩٤٣ كان الأمراء فى مقدمة الزائرين للاطمئنان على صحته حيث توافد كل من الأمير محمد على ومحمد عبدالمنعم وإسماعيل داود وعمرو إبراهيم على مستشفى القصاصين للاطمئنان على صحته[5].

---

(١) البلاغ : ٣٠ يوليه ١٩٤٠. عدد ٥٦٥٨ .
(٢) المقطم : ٣١ يوليه ١٩٤٠ . عدد ١٨٧٦٩.
(٣) المقطم : ٥ سبتمبر ١٩٤١ . عدد ١٨٨٧٠ .
(٤) المقطم : ٢٦ مايو ١٩٣٨ . عدد ١٣٥٤٦.
(٥) المقطم : ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ . عدد ١٧٠٠٣.

كما حضر الأمراء عقد قران الملك فاروق على الملكة ناريمان عام ١٩٥١، وكان فى مقدمتهم الأمير محمد على والأمير محمد عبد المنعم والأمير سليمان داود، إلى جانب النبلاء من الأسرة المالكة، ثم قدم الأمراء والنبلاء هدايا للملك وذلك بمناسبة عقد القران(١).

الأمراء وحركة الإصلاح الاجتماعى

اهتم الأمراء بتحسين حالة الفقراء والمؤسسات الاجتماعية كهدف من أهداف الإصلاح الاجتماعى، لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الأمراء والعناية بالفقراء

تبرع الأمير محمد على فى عام ١٩٣٧ لجميع موظفى دائرته الخاصة بمرتب شهر(٢).

كما تبرع بكميات من افضل الأقمشة للفقراء بتفتيش والدته ترحمًا عليه(٣).

كذلك تلقت وزارة الأوقاف فى ديسمبر من نفس العام كتابًا من دائرة الأمير محمد على بأن الدائرة قد انتهت من إنشاء ملجأ للمسنين ومدرسة للبنات فى مصر الجديدة لحساب وقف والدته(٤).

وفى أكتوبر عام ١٩٤٠ تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ ٦٠ ألف جنيه للمزارعين التابعين لدائرته، كما تبرع بمرتب نصف شهر لموظفى دائرته فى نفس العام ولفقراء تفتيش الخزان التابع لدائرته(٥)، كما تبرع بمبلغ خمسين جنيهًا لفقراء مدينة الإسكندرية الوافدين على دسوق(٦).

---

(١) المصرى : ٦ مايو ١٩٥١. عدد ٣٤٥٣.
(٢) الأهرام : ١٤ مايو ١٩٣٧. عدد ١٣٤٥ .
(٣) المصرى ١١ مايو ١٩٣٧. عدد ٤٠٢ .
(٤) المصرى ٤ ديسمبر ١٩٣٧. عدد ٤١٨ .
(٥) المقطم : ١١ أكتوبر ١٩٤٠ . عدد ١٧٦٥٤.
(٦) البلاغ : ٧ أغسطس ١٩٤٠. عدد ٢٣٤٧.

وفـــى يوليـــه افتتح الأمير محمد على مؤسســـتين لماء الشـــرب فـــى محافظة الشرقية على نفقته الخاصة، كما أمر بتوزيع أقمشة شعبية على مائتين من فقراء الفلاحين[1].

وعندما شكلت لجنة للتبرعات **لمنكوبى الغارات الجوية** عام ١٩٤٠ التى دعا إليها الوفد المصرى تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ مائتى جنيه، لمساعدة منكوبى الحرب[2].

كما تبرع الأمير إبراهيم بن عياد لجمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصرى بمبلغ مائة جنيه مساهمة فى أعمالها الإنسانية[3].

وتبرع الأمير محمدعلى بمبلغ ألفى جنيه على روح شقيقته على أن يوزع المبلغ على الجهات الآتية جمعية المحافظة على القرآن الكريم ورابطة الإصلاح الاجتماعى وجمعية الإسعاف وصندوق الإحسان بوزارة الشئون الاجتماعية ومبرة محمد على وفقراء منيل الروضة وعمال الحدائق بقصره والجمعية المصرية لمساعدة العميان وفقراء تفتيشه الملكى[4].

بالإضافة إلى ذلك فقد تبرع الأمير محمد على بمبلغ مائة ألف فرنك لجمعية الصليب الأحمر الفرنسى بسبب ظروف الحرب عام ١٩٣٩ [5].

الأمراء وجمعية منع المسكرات

فى إطار اهتمام الأمراء بالإصلاح الاجتماعى أبدى الأمير عمر طوسون عناية فائقة بتحريم الخمر من خلال رعايته **لجمعية منع المسكرات** التى كانت تحت رئاسة أحد غلوش، ففى إبريل ١٩٢٩ اجتمع مجلس إدارة الجمعية بناء على

---

(١) المقطم : ١٢ يوليه ١٩٤٣. عدد ١٨٩٤٥.
(٢) المصرى : ٢٣ نوفمبر ١٩٤٠ عدد ١٤٥٩
(٣) المقطم : ١٣ أغسطس ١٩٤٣. عدد ١٨٩٥٨.
(٤) المقطم : ١٣ نوفمبر ١٩٤٤. عدد ١٧٣٧٦.
(٥) البلاغ : ١٦ ديسمبر ١٩٣٩. عدد ٤٥٣٤ .

رغبة الأمير عمر طوسون للنظر فى الشكوى المقدمة بشأن إباحة نقابة الموظفين بالإسكندرية شرب الخمر فى ناديها، وقرر المجلس الاحتجاج لدى الحكومة بصفتها المهيمنة على أخلاق موظفيها، ولدى النقابة العامة بصفتها المشرفة على فرع الإسكندرية، وأبدى المجلس أسفه على فصل النادى عن النقابة تبريرًا لإباحة شرب الخمر[1].

وفى أغسطس وجهه الأمير عمر طوسون خطابًا إلى رئيس الوزراء محمد محمود باشا طالب فيه مساعدة الجمعية ماديًا، وتعضيدها فى نشر دعوتها، وعلى إثر ذلك دعا رئيس الوزراء وزارة الأوقاف منح الجمعية إعانة مالية سنوية لتشجيع الجمعية على الاستمرار فى عملها والقيام بمهمتها فى خدمة البلاد، وقد وافقت وزارة الأوقاف على منحها خمسين جنيهًا من الصدقات الوقتية، ثم أرسلت الجمعية بأمر من رئيس الوزراء إلى وكيل وزارة الداخلية أن تأخذ نصيب من الأموال التى تقدمها وزارة الداخلية من ضريبة المراهنات على الجمعيات الخيرية، كما طالبت الجمعية بأن تسند إدارة الأمن العام إلى أحمد فؤاد غلوش رئيس الجمعية مهمة إلقاء دروس ونصائح لمقاومة انتشار الخمور فى المدارس والسجون العامة من بلد إلى بلد، وإنشاء فروع تابعة للجمعية، وجاء الرد بالنظر فى هذه الاقتراحات [2].

وقد شجعت صحيفة **الأخبار** أعمال الجمعية فوجهت دعوتها إلى الحكومة فى يناير ١٩٣٠ بوضع القيود وتحريم الخمور بصفتها دولة إسلامية دينها يحرم إباحة المسكرات، وطالبت بمنع رجال الجيش وضباط الحكومة من تعاطى المسكرات وارتياد صالات الرقص والغناء بملابسهم الرسمية[3].

وفى ٧ فبراير ألقى عزيز عبد المجيد عضو مجلس الإدارة محاضرة عن أضرار الخمور حضرها الأمير عمر طوسون، وعدد كبير من أعضاء الجمعية[4].

وفى إبريل ١٩٤٣ أرسل الأمير عمر طوسون رسالة إلى عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة شكره فيها على مجهودات وزارة الصحة فى محاربة الخمور ذكر فيها

---

(١) الأخبار: ٢٨ إبريل ١٩٢٩. عدد ١٤٣٥٦.
(٢) المقطم: ٤ أغسطس ١٩٢٩. عدد ١٦٧٥٨.
(٣) الأخبار : ٥ يناير ١٩٣٠. عدد ٢٧٠٣ .
(٤) الأخبار : ٢٢ فبراير ١٩٣٠. عدد ٢٧٢٥.

إنه لمن دواعى الغبطة الحقة للدين والوطن، ما بدا من اهتمام وزارتكم الرشيدة بالتصدى لمحاربة تعاطى الخمور فى البلاد حماية للصحة العامة، ورجوعًا إلى مبادئ دينها الإسلامى الحنيف الذى يعتبر تعاطى الخمور من شر المنكرات، كما عبر الأمير عن بالغ سروره لما أنشأته وزارة الصحة من إدارة خاصة بأقسام الصحة الاجتماعية للعناية بمسألة الخمور " ولزامًا علينا باسم الدين والوطن والفضيلة، وباسم جمعية منع المسكرات التى تجاهد تحت رعايتنا فى خدمة الوطن منذ أمد بعيد أن أقدم تقديرنا على ما بذلتموه من العناية والرعاية لمجهودات الجمعية التى أتت ثمارها للبلاد كاملة"[1].

وقد توقفت أعمال الأمير عمر طوسون من خلال الجمعية بوفاته فى يناير ١٩٤٤.

وبالإضافة إلى ذلك فقد وضعت **الجمعية الخيرية القبطية** تحت رعاية الأمير عمر طوسون، وقد شملها برعايته ومستشفاها البطرسى؛ إذ تبرع بألف جنيه لتأسيس المستشفى وعدد من السندات لمساعدة بنات المشغل إلى جانب تبرعاته السنوية لفقراء الجمعية[2].

وقد وضعت كل الجمعيات الآتية تحت رعاية الأمير جمعية سان دى بول، جمعية راهبات صيانة الفتاة بمحرم بك، جمعية الإحسان السورية، جمعية الشبان المسلمين، جمعية المحافظة على القرآن بباكوس،الجمعية الخيرية الإسلامية، جمعية التوفيق القبطية، جمعية الاتحاد الفرنسى للمحاربين، مستشفى الطائفة الإسرائيلية، ملجأ الحرية بالإسكندرية، جمعية رعاية العميان، ملجأ الأيتام اليونانى، جمعية فقراء الإسكندرية بمحرم بك، جمعية مكافحة الدرن، جمعية المواساة، مبرة محمد على، لجنة الآثار، الجمعية المصرية للتعاون الاجتماعى، جمعية فقراء قسم العطارين[3].

---

(١) المقطم : ١٦ إبريل ١٩٤٣. عدد١٦٨٢٠ .

(٢) الأهرام: ٢٨ يناير ١٩٤٤. عدد ٢١٢٤٤.

(٣) قلينى باشا : عمر طوسون . حياته ، وآثاره ، أعماله ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٥٥ – ٥٦ .

الأمراء والرعاية الدينية

عنى الأمراء بالاهتمام بالمسائل الدينية ، وذلك فى سبيل الإصلاح الاجتماعى، ففى ١٩٢٩ اقترح سلامه موسى خلال خطبة ألقاها فى جمعية **الشبان المسيحيين** بمساواة المرأة بالرجل فى الميراث ووجه دعوته إلى هدى شعراوى رئيسة النهضة النسائية فى مصر بأن تتقدم بهذا الاقتراح إلى الوزارة .

وقد رفضت هدى شعراوى هذه الفكرة على صفحات الصحف وعلى إثر ذلك أرسل الأمير عمر طوسون برقية إلى هدى شعراوى يؤيدها فى رأيها الحكيم وإعجابه بمساعيها فى سبيل نهضة المرأة المصرية، والعمل على رقيها مع الاحتفاظ بالشرائع الإلهية، وعاداتنا وأخلاقنا ومميزاتنا القومية كأمة لها كيان بمقوماتها وشخصيتها وهذه هى طريقة الإصلاح النافع، وسبيل النهضة الصحيحة، كما ذكر أن الدعوة إلى الانفصال شيئًا فشيئًا عن أصول ديانتنا والبعد عن التأخر والرجعية بتحطيم عاداتنا وديننا فتلك دعوة خطيرة المغبة، وفى نهاية رسالته كرر تأييده لهدى شعراوى لما فى ذلك من تأكيد للشريعة الإسلامية، كما ذكر أن سر التشريع فى نقص نصيب المرأة عن الرجل فى الميراث .

وقد اهتمت **جمعية الشبان المسلمين** بهذا الموضوع التى شملها الأمير عمر طوسون برعايتها، حيث نظمت محاضرة عن المرأة والميراث فى الإسلام تحدث فيها الشيخ عبد العزيز جاويش من الناحية الدينية، والدكتور يحيى أحمد الدرديرى من الناحية الاقتصادية مع المقارنة بين مركز المرأة فى الإسلام، وبعض الشرائع الأخرى .

وأيدت صحيفة **الأخبار** رأى الأمير عمر طوسون فذكرت أن رسالته تقوى عزائم المسلمين ، وتثبتهم على الحق فيتقدمون إلى الأمام، ويردون عادية المعتدين كما ذكرت أن رسالة الأمير من أقوى الدعائم التى قوت بها حركة المدافعين عن الإسلام وتعاليم الشريعة الغراء[1].

---

(١) الأخبار : ٣ يناير ١٩٢٩. عدد ٧٩٤٣.

وجاء رد السيدة هدى شعراوى برسالة وجهتها إلى الأمير عمر طوسون أبدت فيها عن تقديرها لبرقية الأمير التى تدل على حسن مقصده، وذكرت أن عزمها هو النهوض بالمرأة المسلمة إلى المستوى اللآئق بها، والتمسك بفضائل الدين والتحلى بمكارم الأخلاق ،كما جاء فى رسالتها " تسلمت بيد التجبيل والتعظيم كتاب سموكم الذى أرسلتموه بخصوص تعديل نصيب المرأة فى الميراث، وإنى فخورة إذ أرانى وفقت بإبداء رأيى هذا إلى نيل رضاكم وعطفكم على نهضتنا وتشجيعنا على الاستمرار فى الطريق الذى رسمناه للوصول إلى إصلاح شأن العائلة بما لا يخرج عن قواعد الشريعة السمحاء، ولما كانت المرأة هى أساس تلك العائلة وقوامها فكان أول شيء عنيت به جمعية الاتحاد النسائى هو السعى لدى أولى الشأن فى وضع الأنظمة التى تقى المرأة شر استبداد المتطرفين من الأزواج بسوء استعمالهم للحق الذى أعطى لهم، وإذ كنا نسعى لإعطاء المرأة قسطًا من الحرية الاجتماعية فإننا نريد بذلك الوصول إلى إعدادها وتأهيلها للقيام بما وجب عليها نحو عائلتها ووطنها لتصبح عضوًا نافعًا فى الهيئة الاجتماعية، وعائلة لإعالة تلك الهيئة وزويها" .

ولما كان سموكم سباقًا للخير، وأول مثل يحتذى به فى الأعمال الصالحة فلنا عظيم الأمل بأن كلمتكم الطيبة التى وجهت إلينا ستكون نبراسًا يستضىء به كل غيور على مصلحة وطنه وإسعاد قومه[1].

وفى إطار اهتمام الأمير عمر طوسون بالمسائل الدينية أرسل الأمير فى يوليه ١٩٣٠ إلى السيد عبدالله السقاف المقيم فى القاهرة ورئيس **جماعة الدفاع الإسلامى** بالقاهرة عن السادة العلويين خطاب يعزز فيه موقف الجماعة ويثنى عليها ويتمنى لها التوفيق فى مهمتها خدمة لهؤلاء سلالة بيت النبوة المنتشرين فى جميع أرجاء بلاد الشرق .

كما ذكر فى خطابه وما كان يظن أن أحدًا ممن يؤمنون بالله ورسوله تحدثه نفسه بالنيل منهم أو ينتصب للعداء لهم مع ما جاء فى حقهم من الآيات الصحيحة

---

(١) الأخبار: ٦ يناير ١٩٢٩. عدد ٧٩٤٦ .

التى تفرض علينا المتسميين بالإسلام يرتكبون هذا الوزر الكبير فإن قيامكم بهذا الدفاع وهو فرض من فروض الكفاية قيام بواجب إذا لم تقم به فئة من المسلمين فلا يسع الأمير إزاء عملكم المجيد إلا الثناء عليكم وشكركم[1].

وجاء فى رد رئيس الجماعة عبدالله السقاف على خطاب الأمير أن خطابه ملأ صدور الجماعة إيمانًا وتوفيقًا حتى تسير بخطوات ثابتة إلى الأمام وما تتزرع به من الصبر وما تتخذه من وسائل الإقناع وما يتعامل به من المتعنتين من الحلم والإناءة، وكل ذلك رغبة صادقة فى خدمة إخوانهم وسعيًا فى تحقيق آمالهم العظيمة من جمع كلمة العلويين وأنصارهم لما فيه من الخير والسعادة عاجلاً وآجلاً فى أوطانهم، وستسير هذه الجماعة ثابتة إلى الأمام بعناية الأمير[2].

وعندما انتشرت حوادث التبشير فى مصر منذ عام ١٩٣٣ بحمل الناس على الردة عن الإسلام، واعتناق الدين المسيحى، وطالبت الصحف المصرية بتشكيل لجنة للقيام بتحقيق جدى شامل فى مسألة التبشير والهيئات التبشيرية ومجهودها[3].

كما عدت حوادث التبشير فى مصر حلقة من سلسلة الغارات على العالم الإسلامى، وغزو العقيدة الإسلامية[4].

وقد عقدت هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الأزهر اجتماعًا دعت فيه إلى تحذير المسلمين من الوقوع فى شراك المبشرين[5].

وأخذت وزارة الداخلية فى وضع تشريع خاص يخول للحكومة حق الإشراف على أعمال المبشرين ومنشآتهم[6].

وعلى إثر ذلك أرسل الأمير عمر طوسون إلى شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغى رئيس **جماعة الدفاع عن الإسلام** خطابًا استنكر فيه أعمال المبشرين

---

(١) الأخبار : ٢٨ يوليه ١٩٣٠. عدد ٣٨٣٨.
(٢) المقطم : ٢٩ يوليه ١٩٣٠. عدد ٢٧٤٥٦.
(٣) السياسة : ١٦ يونيو ١٩٣٣. عدد ٣١٤١ .
(٤) السياسة : ٢٠ ، ٢٢ يونيو ١٩٣٣ عدد ٣١٤٥ ، ٣١٤٧ .
(٥) الاتحاد: يوليه ١٩٣٣. عدد ٣٢٥٦.
(٦) وادى النيل:٤ يونيه ١٩٣٣. عدد ٢٦٩٣.

واتهم سلطات الاحتلال بتأييد أعمالهم ذكر فيه فقد فزع المصريون على بكرة أبيهم عندما اكتشفت حوادث التبشير التى تجرى بين سمعهم وبصرهم وهم عنها غافلون، واهتزت البلاد من أقصاها إلى أدناها لما يرتكبه هؤلاء المبشرون فى سبيل دعواهم، كما نسب الأمير إلى سلطات الاحتلال ظهور أعمال التبشير فى السودان، وذكر أن الحكومة هناك تظلل المبشرين بكنفها وتمدهم بالعون، وأن مصر وشائج الإسلام فيها راسخة والعارفون فيها منبثون فى أنحائها يريدون كل كيد للإسلام.

أما فى السودان فالأمر على عكس ذلك، وإذا تظاهر الإنجليز فى مصر بالبراءة من هؤلاء المبشرين وظهروا فى الحوادث الأخيرة بمظهر من لا يقهرهم على عملهم فالحقيقة أن السياسة التى اتبعوها فى مصر هى التى تملى عليهم هذه الخطة، وهى سياسة تخالف كل المخالفة سياستهم فى السودان حتى يفسحوا لمجال التبشير بدعوى أنهم يحاربون فى بلاد الزنوج الهمجية ويحلوا محلها الحضارة ويقضوا على الوثنية التى لا تقرها الأديان المنزلة بنشر المسيحية بينهم، وهذه الدعوى تصح لو لم يحرموا على المسلمين مخالطتهم والتحدث معهم .

والخلاصة أن الإنجليز يحرمون على بلاد الزنوج هذه الأشياء لما رأوا فيها من خطر ذيوع الإسلام وهى ١- تجول المسلمين سودانيين وغيرهم - تجارًا أو غير تجار- فى بلاد هؤلاء الوثنيين ٢- توظيف المسلمين السودانيين فى بلاد الزنوج الوثنيين ٣- التكلم باللغة العربية فى بلاد الزنوج الوثنيين ٤- التحدث باللغة العربية فى بلاد الزنوج حتى تنتشر اللغة الزنجية فى أوساطهم وفى مدارسهم ٥- تضييقهم على الإسلام فى بلاد السودان فإذا كانوا لا يزالون يزعمون أننا شركاء لهم فى السودان، وإن كنا لا نعترف بهذه الشراكة فهل يسمح لعلمائنا المسلمين بمصر أن يؤلفوا منهم جماعة أو جماعات يذهبون إلى بلاد هؤلاء الزنوج ويبشرون فيها بالإسلام بجانب أولئك المبشرين بالديانة المسيحية الإنجليزية التى هى ديانة شركائنا المزعزمين، فنحن والسودان جسم واحد وبناء عليه فقد أصبح من المحتم على المسلمين أن يكونوا هيئة تبشيرية تذهب إلى السودان لتقوم بالواجب المفروض علينا فى هذا السبيل[1].

---

(١) الأهرام : ٦ يوليه ١٩٣٣. عدد ٤٤٧ ١٧.

وقد جاء فى رد المراغى على رسالة الأمير مؤكدًا على دعوته ومقاومة أعمال التبشير بتثبيت العقائد الإسلامية والاهتمام بالإصلاح الاجتماعى عن طريق إقامة الملاجئ والمستشفيات فذكرفى رسالته يقول : أن أعمال المبشرين فى مصر ونظامهم فيها وفى غيرها ليس من الأمور السهلة التى يمكن مقاومتها بسبب تغلغلهم فى البلاد، وعددهم الذى لا يقل عن أربعة آلاف من المبشرين، ولمواجهة ذلك يجب أن يقوى فى النشء وفى العامة الروح الدينية، وإيجاد أمة صالحة وقومية إسلامية متينة بجهد شاق وعمل متواصل وأن عمل المبشرين ليس قاصرًا على الفتيات والفتيان، بل يتعداه زلزلة العقائد والتشكيك فى الدين، وأن أمة تصاب بمثل هذا يخشى على كيانها الدينى والأدبى ويخشى على قوميتها ولا يكفى أن ينتبه المسلمون إلى أعمال المبشرين بل لابد من أن يوجد فى الأمة مناعة إسلامية تقاوم خطر زلزلة العقائد والتشكيك فى الدين، ولابد أن يوجد للفقير مأوى وللمريض مستشفى، ولمن يريد التعليم مدرسة، ولا يوجد خطر أشد من الاستهانة بأمر المبشرين .

أما بالنسبة لإشارة سموكم إلى مسألة تنصير الوثنيين فى بلاد السودان المصرى، وما يبذله المبشرون فى هذا السبيل، وإلى منع المسلمين من التبشير الإسلامى فى تلك الجهات، فإن جماعة الدفاع عن الإسلام تشاطر سموكم الرأى فى أنه يجب على المسلمين الدعوة إلى الإسلام فى جميع بقاع الأرض فى بلاد السودان وحدها وهى مستعدة للقيام بنصيبها من هذا إذا ما اكتمل نموها ويسرت أحوالها القيام بهذا النصيب، وأن رجال الدين سيقومون بنصيبهم من الدعودة إلى الدين "وأنى واثق أن هذه الجماعة ستجد من سموكم ومن عظماء الأمة الإسلامية من التعضيد المادى والأدبى ما يمكنها فى السير إلى تحقيق أغراضها"[1].

ثم دعا المراغى إلى **مشروع القرش** فى سبيل الدفاع عن الإسلام[2]. وقامت جمعية الدفاع عن الإسلام بجمع المال لتشييد الملاجئ والمستشفيات ومقاومة التبشير واعتمدت الحكومة سبعين ألف جنيه كمساعدة لهذا المشروع الخيرى[3].

---

(١) الأخبار: ٩ يوليه ١٩٣٣. عدد ٢٣٤٥٦.

(٢) الأخبار: ١١ يوليه ١٩٣٣. عدد ٢٣٤٥٨.

(٣) الأخبار: ١٥ يوليه ١٩٣٣. عدد ٢٣٤١٢.

وقد شملت عناية الأمراء الدينية الاهتمام بالمساجد والتبرع لها حيث زار الأمير عمر طوسون ضريح **السيد إبراهيم الدسوقى** فى عام ١٩٤٠ وكان فى استقباله شيخ الأزهر وعلماؤه، وتبرع الأمير بمبلغ عشره جنيهات لخدمة المسجد[١].

وفى أغسطس ١٩٤١ أمر الأمير عمر طوسون بنحر الذبائح وإطعام خمسة آلاف فقير فى مولد سيدى أبى القاسم رضى الله عنه بتفتيش الخزان[٢].

وتبرع الأمير بمبلغ ألف جنيه لترميم مسجد عمرو[٣].

وفى يوليه ١٩٤٣ شيد الأمير محمد على مسجدًا فى محافظة الشرقية سمى **بمسجد الأمير** ، وفى عام ١٩٤٥ تبرع الأمير محمد على بمبلغ خمسمائة جنيه لإتمام بناء مسجد حلمية الزيتون[٤].

وفى نفس العام أدلى الأمير محمد على بحديث لصحيفة المقطم عن مسألة الطلاق والحد من تعدد الزوجات عبر فيه عن أسفه من القلة المصريين الذين لا يهتمون إلا بتغيير عاداتنا وأحكام ديننا ولا يشغلون أنفسهم إلا بتقليد الغربيين، ويظنون أن هذه الطريقة هى وسيلة التقدم والرقى فى البلاد، وقد اعتادت البلاد الأخرى فى المسائل الدينية يستشيرون رجال الدين، ويأخذون رأيهم ويناقشونهم حتى إذا رأوا منهم موافقة على تعديل مسألة من المسائل، أو تغيير حكم من الأحكام ساروا فيه على هدى الشرع .

وأن من دواعى العجب أنه حينما تشرع الحكومة فى وضع قانون يمس المسيحيين أو يهود مصر، يجتمعون ويبينون للحكومة وجهة نظرهم فى المساس بقواعد دينهم فتعمل الحكومة جهدها لرعاية شعورهم الدينى، فإذا كانت الأقلية هكذا فلماذا لا تراعى هذه الحالة مع الأكثرية العظمى، وأن مصر التى تفتخر بأنها زعيمة البلاد الإسلامية وحاملة لواء الإسلام وحاكمها فى أعين المسلمين أكبر حاكم مسلم والتى

---

(١) البلاغ : ٧ أغسطس ١٩٤٠. عدد ٢٣٤٥٨.
(٢) المقطم: ١٢ أغسطس ١٩٤١. عدد ١٧٥٦٤ .
(٣) المقطم : ١٩ أغسطس ١٩٤١. عدد ١٧٥٢٧.
(٤) المقطم : ٢٠ يونيه ١٩٤٥. عدد١٧٤٨٩.

تفتخر بأن جامع الأزهر الشريف هو أكبر جامعة إسلامية فى العالم، وأنها قبلة أنظار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها يجب ألا تستمع للعدد القليل منها الذين يريدون الخروج على الأحكام الدينية والتقاليد الإسلامية وتعطيل ماجرت عليه أمم الإسلام من قواعد صالحة منذ عدة قرون، وأن الشكوى من تعدد الزوجات لا توجد إلا فى بعض المدن، أما سائر أنحاء القطر فإن الفلاحين يغتبطون بكثرة النسل؛ لأن الأولاد ثروة لهم يساعدونهم فى أعمالهم ويعاونونهم فى معاشهم، أما الطلاق فالدين الإسلامى كفل تنظيمه تنظيمًا يتماشى مع مصلحة المرأة والرجل ومصلحة الأولاد فيجب ألا تحيد فيه عما رسمه لنا هذا السبيل وأن قضية الطلاق وتعدد الزوجات قد حكم الدين فيها منذ أكثر عشر قرنًا ونصف قرن ووضع لها نصوصًا قوية تتماشى مع كل زمان فلا تغيير ولا تبديل فى هذه النصوص، وإذا تربى الشعب على التعليم الكافى، وتربى الرجل والنساء التربية الصالحة أمكنهم أن ينظموا حياتهم وينتفعوا بأحكام دينهم، ويتأدبوا بآدابه .

أما القول بأن هذه الأحكام فى حاجة إلى تعديل فهو قول لا يتفق والصواب فالتعديل الذى نحتاج إليه فى النفوس والتهذيب الذى ينقصنا هو تهذيب الضمائر والأخلاق[1].

وقد امتد نشاط الأمراء بالمسائل الدينية خارج مصر؛ حيث تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ ١٥ جنيهًا لعمارة مسجد **ميالى**، وثلاثين جنيهًا لمسجد **آل هاشم بأم درمان**، وثلاثون جنيهًا لمسجد **الوالى الأبيض** فى عام ١٩٣٠ [2].

و عندما سافر محمد على علوبة باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ووكيل المؤتمر فى إبريل ١٩٣٣ برحلة إلى كل من الهند وفلسطين والعراق لتنفيذ قرارات المؤتمر الخاصة بالقدس[3]. وعلى إثر عودته هنأة الأمير عمر طوسون بسلامة الوصول إلى الوطن مع وفد القدس إلى البلاد الإسلامية فذكر " إن غرض هذه الرحلة هو خدمة الإسلام ومصر تفخر بما يبذله أحد أبنائها من جهود عظيمة

---

(١) المقطم : ١٤ يوليه ١٩٤٥. عدد ١٧٥١٤.

(٢) المقطم : ٢٥ يونية ١٩٣٠ . عدد ١٤٥٦٧.

(٣) السياسة ٣٠ إبريل ١٩٣٣ . عدد ٣٠٩٩.

مع بقية إخوانه الأعضاء فى هذا السبيل الذى تستحقون عليه خالص الشكر من جميع المسلمين"[1].

وعندما حدث الشقاق بين ملكى نجد واليمن بعث أمين الحسينى رئيس المؤتمر الإسلامى فى إبريل ١٩٣٤ رسالة إلى الأمير عمر طوسون يبلغه فيها بأنه خاطب كل من جلالتى الإمامين برجاء المهادنة حتى يتثنى لوفد المؤتمر الإسلامى العام التوسط بينهما ونرجوا تأييد الفكرة، وعلى الفور خاطب الأمير عمر طوسون كل من جلالة الملك بن سعود ملك نجد والإمام يحيى حميد الدين باليمن، جاء فيه "نؤيد فكرة المؤتمر الإسلامى الذى أبرق إلى جلالتكم بالمهادنة إلى حين تمكنه من التوسط بينكم وبين ملك نجد والحجاز، ونرجو أن تكونوا عند حسن ظننا، وظن المسلمين"[2].

وقد أرسل الملك فؤاد رسالة أخرى إلى كل من الإمامين تتضمن نفس المعنى تأييدًا منه لرغبة مصر فى الصلح بينهما[3].

وفى أغسطس ١٩٤١ تبرع الأمير محمد على للمسجد الأقصى أثناء زيارته هناك بمبلغ ألف جنيه[4]. ومبلغ ألف جنيه لإصلاح جامع عمرو[5].

وفى يناير ١٩٤٣ تبرع الأمير محمد على بمبلغ أربعمائة جنيه لإنشاء مسجد فى شوينج هونج بالصين[6]. وألف جنيه للمسجد الأقصى بالقدس[7].

كما أرسل الأمير محمد على فى أغسطس ١٩٤٣ مبلغ ثلاثمائة جنيه لحسن نشأت سفير مصر فى لندن مساعدة منه لمساجد نيو كاسل، وبرمنجهام وجلاسجو[8].

---

(١) الأخبار : ٢٧ أكتوبر ١٩٣٣. عدد ٣٧٨٣٠.
(٢) المساء : ١١إبريل ١٩٣٤ . عدد ٢٣٤.
(٣) المساء : ١٢ إبريل ١٩٣٤ . عدد ٢٤٤ .
(٤) المقطم : ٢ أغسطس ١٩٤١. عدد ١٤٣٥٦.
(٥) المقطم: ١٩ أغسطس ١٩٤١ . عدد ١٤٣٦٥.
(٦) البلاغ : ٣١ يناير ١٩٤٣ عدد ٥٩١٨
(٧) البلاغ : ١٥ مارس ١٩٤٣. عدد ٥١١٩.
(٨) المقطم : ٢٨ أغسطس ١٩٤٣. عدد ١٥٦٧٦ .

وفى عام ١٩٤٤ تبرع الأمير محمد على بمبلغ مائة جنيه إلى الجمعية الخيرية الإسلامية بالبرازيل لإنشاء مسجد تحت رعايته بمدينة سان بلولو[١].

الأمراء والاهتمام بالرياضة

وجه الأمراء عناية فائقة بالرياضة

الأمير فاروق وإهتمامه بالرياضة

وجه الأمير فاروق عناية فائقة بأعمال الكشافة؛ حيث ظهر لأول مرة فى حفلة رسمية فى ٧ إبريل ١٩٣٢ بأرض النادى الأهلى بالجزيرة فى حفلة المرشدات التى أقيمت تحت رعاية الملك فؤاد[٢]، ثم نصب كشافًا أعظم فى ٢٩ إبريل ١٩٣٣ فى حفلة أقيمت فى النادى الأهلى حضرها لفيف من الوزراء وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب ووكلاء الوزارات والأمراء والأميرات، وقدمت فرق الكشافة فى الحفل عرض عام لأعمالهم ونادى رئيس الجمعية محمد زكى الإبراشى بالأمير فاروق كشافًا أعظم، وفى نهاية الاحتفال منح الملك فؤاد النادى الأهلى خمسمائة جنيه بمناسبة هذا الاحتفال[٣].

وفى ١٩ مايو من نفس العام شرف الأمير فاروق حفلة المبارزة التى أقامها نادى السلاح المصرى بحديقة الأزبكية[٤].

وفى ١٤ يوليه توجهت فرق الكشافة الرسمية التى كانت ستمثل مصر بالمعسكر الدولى ببودابست إلى سراى المنتزه لأداء التحية للأمير فاروق كشاف مصر الأعظم قبل سفرها[٥].

وفى إبريل ١٩٣٤ أقامت جمعية الكشافة المصرية حفلة لمرور عام على تنصيب الأمير فاروق كشافًا أعظم حضرها الأمير فاروق ومحمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف ومراد محسن رئيس الديوان الملكى وغيرهم، وألقى محمد زكى الإبراشى

---

(١) المصرى : ٧ أغسطس ١٩٤٤. عدد ٢٦٧٦ .
(٢) الأهرام : ٢٩ إبريل ١٩٣٦. عدد ١٨٤٥٤.
(٣) الأخبار : ٣٠ إبريل ١٩٣٣ عدد ٣٦٤٦
(٤) الأخبار: ٢٠ مايو ١٩٣٣. عدد ٣٦٦٣ .
(٥) الاتحاد : ١٥ يوليه ١٩٣٣. عدد ١٧٠٣.

رئيس الجمعية خطبة، تحدث فيها عن إنجازات الأمير خلال العام الماضى فذكر أنه بعد مرور عام عليها أقبل الفتيان عليها حتى زاد عددهم على مائة وأربع وخمسين فرقة بها ونحو أربعة آلاف كشاف، وقد بلغ عدد الفرق فى هذا العام مائتين وخمس وعشرين فرقة بها نحو ستة آلاف وخمسمائة كشاف وجميعهم من تلاميذ المدارس الأميرية والخصوصية الخاضعة لتفتيش وزارة المعاف من مدارس أولية وابتدائية وثانوية، وقامت مراقبة التربية البدنية بتدريب فرق الكشافة بالمدارس وتعليمهم وتنظيم معسكراتهم للنهوض بمستوى الكشافة، وفى نهاية الحفلة أهدى الأمير فاروق سند من الدين الموحد إلى مدرسة الفنون والصناعات الملكية التى أقيمت فيها الحفلة ليصرف ريعه سنويًا لأول كشاف من فرق الكشافة المدرسية[1].

وفى مايو ١٩٣٤ شرف الأمير فاروق أمير الصعيد الذى لقب به فى نهاية ١٩٣٣ نادى السلاح لزيارته، وكان فى استقباله أحمد محمد حسنين بك رئيس النادى[2].

بالإضافة إلى ذلك اعتنى الأمير فاروق بمجال الطيران ، حيث ناب عن الملك فؤاد بالحضور فى الحفلة التى أقامها سلاح الطيران فى مصر الجديدة فى فبراير ١٩٣٢ [3].

كما شرف الأمير حفلة الطيران البريطانى فى ١٩٣٤ التى أقيمت بمطار هليوبوليس بمصر الجديدة، حيث كان فى استقباله المندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون ورئيس الوزراء وقائد قوة الطيران البريطانية[4].

وفى نهاية المهرجان أهدى الملك فؤاد إلى صندوق قوة الطيران الملكية البريطانية مائة جنيه [5].

---

(١) الأخبار ٣ إبريل ٤٣٩١. عدد ٦٢٩٣ .
(٢) الاتحاد : ١٢ مايو ١٩٣٤. عدد ٣٢٤ .
(٣) الأخبار ١٣ فبراير ١٩٣٢. عدد ٣٣٩٩.
(٤) الأخبار : ٢٣ فبراير ١٩٣٤. عدد ٣٨٦٨ .
(٥) البلاغ : ٢٣ فبراير ١٩٣٤. عدد ٢٣٤٥٦.

وأناب عن الملك فى الحفلة التى أقيمت فى عام ١٩٣٥ للطيران البريطانى، وكان فى استقباله محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء والوزراء والمندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون[١].

الأمير إسماعيل داود واهتمامه بالرياضة

أنشأ الأمير إسماعيل داود الكشافة المصرية عام ١٩١٩، حيث كان يجمع فى منزله بالحلمية الجديدة فرق الكشافة ويتولى تدريبهم بنفسه، ويقدم إليهم الطعام ويوزع عليهم الملابس وأدوات الكشافة.

كما كان له الفضل فى حياة النادى الأهلى للرياضة البدنية سواء بماله أو نفوذه الأدبى وآرائه الصائبة، وكان عضوًا فى نادى السلاح، والنادى الإنجليزى للألعاب فى الجزيرة وغيرهما من الأندية والجمعيات والمحافل الرياضية[٢].

وعلى إثر اعتزار طوكيو عن إقامة الدورة الأولمبية الثانية عشرة فى عام ١٩٤٠ أدلى الأمير إسماعيل داود عن استعداد مصر لإقامة الأولمبيات فى أراضيها مع مندوب المقطم ذكر فيه عن اجتماعه بالاتحادات الرياضية وحثهم على ضرورة الاهتمام بالتدريب واتفاقه معهم على إقامة حفلات شهرية فى أيام معينة على أن تضم أحسن لاعبى مصر، وتعهدت اللجنة بسداد العجز الناتج عنها ولبت الاتحادات الدعوة، واجتمعت مع فؤاد بك أنور السكرتير العام للجنة فى جلسة ٣ فبراير ١٩٣٨ وتفقوا على إقامة الحفلات المذكورة، وحدد كل اتحاد اليوم الذى يناسبه، ثم وزع الأمير المراقبة على أعمال الاتحادات بين أعضاء اللجنة، وفى نفس العام أرسل الأمير خطابًا وديًا للاتحادات طلب فيه من رئيس وسكرتير كل اتحاد تحضير ميزانية تقريبية للاتحاد عن الاستعداد الأولمبى ، وحدد لكل اتحاد موعد لمناقشة هذه الميزانية توطئة لعمل ميزانية عمومية للجنة الأولمبية وتقديمها للسلطات لاعتمادها .

---

(١) الأخبار : ٢٧ يناير ١٩٣٥. عدد ٤١٥١ .

(٢) المصرى : ١٨ فبراير ١٩٣٧. عدد ١٣٠٦٧.

كما أبدى دهشته لإهمال بعض الاتحادات فى إقامة الحفلات التجريبية خصوصًا بعد ما سهلت اللجنة المأمورية للاتحادات، وتعهدت بدفع الخسائر وقامت فعلاً بالدفع لاتحاد كرة السلة وألعاب القوى، واقترح أن يتسلم من الاتحادات إدارة اللعبات بدلاً من أعضائها ماداموا لا يعملون شيئًا، وتلافيًا للأمر رأى أن يطلب من مندوبى الاتحادات التى لم تقم بتعهداتها فى أول جلسة للجنة الأولمبية فى الموسم القادم أن تقدم بيانًا عن الأسباب التى دعت اتحادها للوقوف فى هذا الموقف، وعدم تنفيذ قرارات اللجان، وردًا على سؤال مندوب **المقطم** عن مدى إمكانية المطالبة بدورة أولمبية لمصر رد الأمير بأنه إذا استمرت النهضة الرياضية بمصر والسير إلى الأمام، وإذا بذلت الجهود لإيجاد مورد لبناء استاد بالقاهرة، يمكن فى هذا الوقت المطالبة بدورة عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٥٢ [١].

وعندما أشيع عن اشتراك مصر فى الدورة الأولمبية الثانية عشرة أدلى الأمير بحديث لمندوب **المقطم** فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٩ ذكر فيه أن اللجنة الأولمبية تدرس هذا الموضوع بعناية تامة، وأن مصر مشتركة فعلاً فى الدورة بقرار اللجنة فى ٢٦ يناير ١٩٣، ولكن الذى يدور حوله البحث هل يتيسر لنا الاشتراك فيها اشتراكًا فعليًا بإرسال بعثتنا الرياضية فى شتى الألعاب إلى مكان الدورة أو لا يتسنى ذلك بسبب إحاطة **فرلندا** بالبلاد المتحاربة والسفر إليها قد يكون متعذرًا، وسواء سافرنا أو لم نسافر فلابد من الاستمرار للاستعداد الأولمبى؛ لأن وقفه معناه شل الأداة الرياضية، وهى مسئولية لا تتحمل تقريرها اللجنة الأولمبية المصرية، وردًا على سؤال مندوب المقطم عما تم فى الميزانية المطلوبة للجنة الأولمبية، وعن أقسام إنفاقها ذكر الأمير أن الميزانية خفضت إلى أدنى حد ممكن وقسمت إلى قسمين " القسم الأول خصص للاستعداد، وينفق على شراء أدوات الألعاب الرياضية للاتحادات ودعوة الفرق الرياضية من الخارج فى شتى أنواع الرياضة، وإرسال البعثات إلى البلدان الخارجية للمباراة معها ونفقات انتقال اللاعبين وسد العجز الناتج عن الحفلات الرياضية التى تنظمها الاتحادات، والإشراف الفعلى ومراقبة

---

(١) المقطم : أول أغسطس ١٩٣٨. عدد ١٥١٩٠.

تدريب الرياضيين الممتازين فى فروع الرياضة المختلفة، وهو التدريب الذى يجب أن يستمر على الخطط المنظمة الموضوعة له حاليًا ومستقبلاً سواء تحسنت الأحوال فقررنا أن تسافر بعثتنا، أو لا تسافر ثانيًا - والقسم الثانى من الميزانية يبقى تحت الطلب، وهو المخصص للسفر إلى مقر الدورة " فإذا سافرنا صرفناه وإلا فيضاف إلى الإيرادات "، وردًا على سؤال مندوب المقطم إذا لم تقرر الحكومة صرف الإعانة المطلوبة، ذكر الأمير أنه ليس أمامنا إلا التوسل بأغنياء البلاد لمد أيديهم لمساعدة الرياضة، كما ذكر أن الحركة الرياضية والاستعداد الداخلى فى مصر بحاجة شديدة إلى مساعدة الحكومة لأننا فى دور التكوين الرياضى والحفلات الرياضية تحمل الاتحادات خسارة لا قبل لها باحتمالها فتسد اللجنة الأولمبية العجز الناتج منها لما لهذه الحفلات من الأهمية الكبيرة فى تدريب اللاعبين ونشر الرياضة بين الجمهور .

وأكد الأمير فى نهاية حديثه أن قرار اللجنة الاستعداد للدورة القادمة، وأن السفر إلى مقر الدورة ليس هو الغرض الأساسى، بل لبث روح الرياضة وتعاليمها بين الشباب[1].

إلى جانب ما تقدم كان الأمير عمر طوسون محبًا للرياضة وشغوفًا بالفروسية[2].

وامتد نشاطه الرياضى خارج مصر؛ حيث تبرع لبناء نادى الضباط الوطنى بأم درمان بالسودان بمبلغ مائة جنية فى عام ١٩٣١ [3].

الأمراء ومناقشة القضايا الاجتماعية

اهتم الأمراء بمناقشة القضايا الاجتماعية التى تهم المجتمع وتؤثر فيه، حيث تناول الأمير عمر طوسون أضرار منافسة المرأة للرجل فى الأعمال فذكر أن

---

(١) المقطم : ١٩ نوفمبر ١٩٣٩ عدد ١٥٦٤

(٢) قلينى باشا : مرجع سبق ذكره ص ١٢

(٣) المقطم : ٢٦سبتمبر ١٩٣١. عدد ٤٣٢١ .

منافسة المرأة للرجل فى ميدان العمل لا تسلم عواقبها من الضرر والخطر واستند الأمير تأييدًا لرأيه إلى ما نشرته الصحف الأجنبية خاصة الولايات المتحدة التى نشرت فى صحفها مقالاً تحت عنوان " مقاومة مزاحمة المرأة للرجل فى الولايات المتحدة " ذكرت فيه ما اتصل بها من طرق تلك المقاومة، وما تزرعت به الحكومة الأمريكية فى سبيل ذلك من الوسائل، وفى هذا ما يدل على أن الأمم أخذت تتنبه إلى ما انتجته هذه المنافسة من الضرر المادى والأدبى والاجتماعى، ولما تفاوتت هذه الأضرار لم تر الأمم بدًا من مقاومتها مقاومة عملية جديدة، وهذه المقاومة ظهرت فى بلدان شتى بأشكال تتفاوت قوة وضعفًا فظهرت أولاً فى الولايات المتحدة، ثم فى ألمانيا، ثم فى تركيا تلك البلاد التى اندفعت فى تيار التقاليد الأوروبية اندفاعًا شديدًا، وأخرجت المرأة التركية من قدرها وفتحت أمامها باب المزاحمة على مصرعيه، ولعل الذى جعلها تفيق من سكرتها هو ما رأته من العواقب السيئة التى اضطرتها إلى النزول .

وأشاد الأمير إلى ما ذكرته صحيفة المقطم من خبر بعنوان " الحكومة التركية تمنع النساء من التوظف فى دواوينها" ومضمونه أن الحكومة سنت قوانين لتحريم استخدام المرأة فى مصالحها الحكومية، وإذا كانت تركيا فعلت هذا فيجب على مصر، وقد أدركت خطره فى البلاد الأخرى أن تتلافاه"[1].

وقد أيدت صحيفة المقطم حديث الأمير فذكرت فى اليوم التالى أن الأمير يتابع حركة النهضة المصرية فى جميع ميادينها، ومشاركته لها فى كل مايستحسنه ويعده نافعًا أولازمًا، وقد صار اسمه مقرونًا بالرغبة فى الإصلاح الحقيقى والتنبيه على مواقف الضعف والخطر والدعوة إلى مواجهتها ومعالجة الطوارئ، وكان حديثه بالنسبة لعمل المرأة مثال لذلك، كما رأت إن المرأة تقف بجانب الرجل فى العمل الزراعى، وهذا العمل بحكم الاختيار منذ قديم الأزل، وإن المرأة فى ذلك لم تتأثر بما يحدث فى أوروبا، أما فى المدن فقد كانت المرأة والذين شدوا أزرها فى العمل على تحرير قيود الرجل فحرمها جانبًا من الحقوق التى يتمتع بها مقابل واجبات ألقيت على عاتقه، والمرأة اليوم تشاطر الرجل معظم أعماله العالمية، وفى مقدرتها أن تعمل فى مجال الطب والتمريض والمحاماة والهندسة والتجارة والزراعة والفنون

---

(١) المقطم : ١٠يناير ١٢٣٤. عدد ٢٧٦٣١.

والتعليم والتربية، ولم يفت الأمير عمر هذا ولا يقصده بذاته بل أراد التنبيه إلى ما تكون الحالة إذا صممت المرأة المصرية فى المدن على مزاحمة الرجل فى جميع أعماله بغير حاجة منها إلى هذه المزاحمة فقد يفهم مثلاً اضطرار السيدات للعمل للارتزاق الشريف، أو إطعام أيتام، أما الفتيات فى أوروبا فلا حاجة لهم فى العمل ومزاحمة الرجل، وقد يكون هذا الشر بعيد عن مصر حتى الآن[1].

وقد أبدى الأمير عمر طوسون عناية فائقة بحالة الجيش المصرى، وذلك عندما زار ثكنات اللواء الثانى البيادة المعسكر بالدخيلة عام ١٩٣٧وأبدى إعجابه بما شاهده فى ثكنات الجيش المصرى بالإسكندرية من النظام والترتيب وحسن العناية بالجنود، من جميع نواحى العناية، وما يقوم به الجنود من أعمال بخلاف عمل الجندية، كما أبدى سروره بالعناية المبذولة للمحافظة على صحة الجنود والرقابة المفروضة على المواد الغذائية التى تقدم لهم، وقد لاحظ قلة الجنود التى يتألف منها لواء الإسكنرية فى حين أنها العاصمة الثانية لمصر، وذكر أنه لابد من أن تكون الحامية مؤلفة من عشرين أورطة بدلاً من أورطتين، كما استوقفه موقع الثكنات فذكر أنها بين تل مرتفع من الناحية البحرية وبين مستنقع كبير من الناحية الجنوبية، والأول يحجز هواء البحر النقى من الوصول إلى الجنود ليزيد من نشاطهم، كما أنه يكون سببًا فى حمل الغبار على جنود اللواء فى حالة هبوب العواصف .

أما المستنقع فإنه مستودع للكثير من الباعوض الذى قد يسبب بعضه مرض الملاريا، كما رأى الأمير أن الثكنات الحالية التى يعسكر فيها لواء الإسكندرية قديمة ولا تليق بكرامة البلاد والجيش خصوصًا، وقد كانت من قبل مستودعًا لذخيرة الجيش البريطانى، ومن اللائق إنشاء ثكنات أخرى بدلاً منها فى مكان آخر مستوف لجميع الشروط الصحية[2].

وعندما سجل ديوان المحاسبة فى عام ١٩٤٥ كثيرًا من الخلل الحكومى أبدى الأمير عمر طوسون أسفه لما قوبل به هذا التقرير من عدم اهتمام، والعمل السريع

---

(١) المقطم : ١١ يناير ١٩٣٤. عدد ١٣٦٧٣.

(٢) المصرى : ٢٩يونية ١٩٣٧. عدد ٢٦٠.

للعلاج والإصلاح فى مقال نشرته مجلة المصور فذكر أن التقرير قدم لمجلس الشيوخ فأحاله إلى لجنة لدراسته، وكان لابد أن يتخذ بعناية أكثر، لأننا نعلم منذ خمسين سنة أنه ما من شيء أحيل إلى لجنة من اللجان إلا كان نصيبه فى الغالب التأجيل، وقد يؤدى التأجيل إلى الإهمال، وقد عبر عن مخاوفه أن يكون مصير تقرير ديوان المحاسبة هذا المصير لأنهم فى نهاية الدورة البرلمانية، وسوف تأتى العطلة الصيفية فيؤجل التقرير إلى السنة المقبلة، وإذا جاءت الدورة الجديدة كان لدى مجلس الشيوخ من المسائل ما قد يسبب تأجيل بحثه، وقد تتغير الأحوال فيوضع على الرف، وقد رأى الأمير أن تؤلف لجنة من كبار الخبراء، كرؤساء الوزراء السابقين البعيدين عن الحزبية ليبحثوا التقرير، ويضعوا قواعد العلاج والإصلاح اللازم ويرسموا خطة لتطهير الأداء الحكومى من المهملين وسيئ التصرف، وغير الصالحين لخدمة الأمة والنهوض بمصالحها العامة وبعد الانتهاء من عملها تعمل الحكومة لإصلاح الخلل الموجود فى كثير من المصالح والدواوين، كما ذكر الأمير أن تقرير المحاسبة لو اطلع عليه الأجانب فى مصر وغير مصر سوف يضر بسمعة البلاد فى الخارج، وأن تقرير كهذا إذا لم يقابل بالعناية الواجبة فإنه يكون وثيقة تاريخية، وعنوانًا باقيًا على الفوضى وسوء النظام[1].

وقد أشار الأمير عمر طوسون إلى ضرورة الإصلاح الحكومى فى حديث نشرته المقطم فى ٢٣ يوليه ١٩٤٥ حيث كرر فيه بإلحاح أن البلاد فى أشد الحاجة إلى الإصلاح الكامل، وتطهير الأداة الحكومية وخلق نظام جديد متين ثابت الأساس لا يؤثر فيه تقلبات السياسة أو تغيير السلطات نظام يفخر به أهل البلاد كلها ويرتاحون إليه ويثقون معه بأنه كل ما يؤخذ منهم من الأموال والضرائب يصرف فى وجوه مفيدة لمصلحة البلاد بدون إسراف وتبذير، وذكر أن تقرير ديوان المحاسبة أتاح فرصة للإصلاح لا يصح إغفالها حتى ينال كل مذنب جزاءه، ويجب أن تتطهر الأداة الحكومية ويرفع شأنها وتزيد هيبتها وتتحسن سمعتها وأحوال الدولة تصان وتصرف فى الأعمال النافعة للوطن .

---

(١) المقطم : ١٤يوليه ١٩٤٥. عدد ١٧٥٠٨.

ولتحقيق الإصلاح الحكومى اقترح الأمير أن تؤلف لجنة من عظماء الدولة يكون فيها من الأسماء الآتية - على سبيل المثال -: شريف صبرى باشا، وإسماعيل صدقى باشا، وعبد الفتاح يحيى باشا، وعلى ماهر باشا، وحسين سرى باشا، ومحمد خليل بك، ولطفى السيد باشا، وحافظ عفيفى باشا، وبهى بركات باشا، وحسن نشأت باشا، وغيرهم، وبعض المستشارين الملكيين المتقاعدين، وذكر الأمير أن جميعهم قضوا فى وظائف الدولة سنوات حتى بلغوا أسمى المراتب، كما أنهم بعيدون عن الأحزاب ومنزهون عن شهوات الانتقام الشخصى، ولا شك فى عدالة أحكامهم وحصانة آرائهم، وذكر الأمير أن هذه اللجنة ستكون نواة لنظام آخر مماثل لنظام الخدمة المدنية بإنجلترا هذا النظام الذى يعد بحق أكثر ضمانًا للموظف، وبه سيصبح الموظف مطمئنًا على منصبه، ومستقبل حياته فيعمل بكل همة وإخلاص وأمانة فتنتظم الأعمال وتنصلح الأحوال[1].

الأمراء والتبرع لأهالى المدينة المنورة

امتد نشاط الأمراء الاجتماعى حتى شمل الدول العربية، وذلك عندما علمت صحيفة **الجهاد** فى أوائل عهد الوزارة النسيمية أن الفقر فى مدينة الرسول قد بلغ المجاعة[2]. حينما أرسل محمد بدوى أول نداء لإسعاف بؤساء المدينة المنورة إلى محمد توفيق دياب رئيس تحرير الصحيفة ذكر فيه[3]. لقد توالت على البلاد المقدسة عدة محن، وحدثت حوادث شغلت السكان ووقفت فى سبيل حياتهم ورقيهم، وكانت عوامل الإهمال التى ترتب عليها جمود الحياة العمرانية والاجتماعية من الأسباب التى ترتب عليها سريان الضيق المالى، وتفاقم الأزمة الشديدة فى البلاد، وإذا نظرنا إلى مواسم الحج فى السنين الماضية وقلة الوافدين من أقطار العالم الإسلامى إلى البلاد الحجازية أدركنا تمامًا أن إحجام المسلمين عن تأدية الحج وزيارة بيت الله الحرام من أقوى الأسباب التى أدت إلى سوء الحالة

---

(١) المقطم : ٢٣يوليه ١٩٤٥. عدد ١٧٥٢١.

(٢) قلينى باشا : مرجع سبق ذكره . ص ٥٨

(٣) الجهاد: ٤ فبراير ١٩٣٥. عدد ١٢٣١.

الحاضرة فى البلاد، وكانت عاملاً خطرًا زاد موقف سكان الحرمين الشريفين سوءًا واضطرابًا[1].

على إثر ذلك وجهه محمد توفيق دياب رئيس تحرير صحيفة الجهاد نداء إلى الأمة الإسلامية تحت عنوان " هلموا أيها المسلمون إلى إنقاذ مدينة الرسول من البؤس والشقاء " ذكر فيه" إلى المسلمين فى جميع الأقطار التى يصل إليها الجهاد، إلى المسلمين جميعًا وعلى رأسهم جلالة ملك مصر المعظم، إلى الوزارة المصرية، وفى طليعتها أمراء البيت المالك، وفى الجبهة الغراء الأمير عمر طوسون، نرفع هذا الدعاء فى سبيل البر والإحسان فى سبيل إنقاذ جيران الرسول وسلالة المهاجرين والأنصار، إخواننا العراة الجائعين أهل المدينة المنورة الذين تقطعت بهم الأسباب وكاد يهلكهم البؤس ويفنيهم الخراب، نرفع إلى الملك أن يصدر أمره بصرف أوقاف الحرمين إلى مستحقيها المساكين، ونستحلف صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وزملاءه الأبرار أن يستجيبوا لهذا الدعاء دعاء المروءة والنجدة والإيمان فلا يدعوا أهل المدينة المنورة فريسة ذليلة مفقودة الوسيلة ضائعة الحيلة بين مخالب الفاقة والعرى والجوع، وهم أبناء الأمجاد الأولين الذين افتدوا الرسول بدمائهم وخرجوا لهم أموالهم وأحلوهم من أنفسهم المحل الأعلى، النجدة، النجدة يا مسلمى مصر ومسلماتها على السواء فإنقاذ جيران الرسول، وأبناء أنصاره وحراس قبره فرض عين لا تجزى فيه نفس عن نفس نداء الإنسانية، إلفوا اللجان فى المدائن والقرى لتنقذوا من الدمار مدينة محمد بن عبد الله، ألفوا اللجان وعمموا الاكتتاب فى المساجد والمعاهد والمدارس، والمتاجر والمصانع والحقول، وابعثوا بما تجود به نفوسكم الكريمة إلى بنك مصر باسم بؤساء المدينة المنورة، أو إلى الجهاد وهو يتولى إيداعها بأسمائكم فى بنك مصر أولاً بأول" .

على إثر ذلك افتتح الاكتتاب على صفحات الجهاد لإسعاف هؤلاء البؤساء بمبلغ مائة قرش على أن يرسل مجموع التبرعات إلى أهالى المدينة ليوزع عليهم عن

---

(١) الأخبار:١٧فبراير١٩٢٥. عدد٤١٦٩.

طريق التكية المصرية هناك، وكان مايدعو إلى السرور أن من ضمن من تبرعوا رجلاً مسيحيًا دفعته الإنسانية إلى المساهمة فى هذا الخير[1].

كما بادرت الوزارة إلى فتح اعتماد قدره ثلاثون ألفًا من الجنيهات اشترت به قمحًا وأرسلته إلى الحجاز ليتم توزيعه على سكانها[2].

وتوالت تبرعات المحسنين، وقد ذكرت الجهاد أنه من بواعث الارتياح ازدياد الإقبال يومًا بعد يوم، كما ذكرت أن حركة تأليف اللجان فى الأقاليم اتسع نطاقها، وأن بداية الأيام الثلاثة تدعو للاطمئنان إلى عاطفة البر التى تحفز الغيورين إلى إسعاف جيران الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد تألفت الجان فى المنصورة والشرقية[3]. وقد بلغت مجموع التبرعات حتى القائمة الرابعة مبلغ ١٨٨ جنيهًا[4].

كما تشكلت لجنة فى الفيوم وفى كفر الشيخ لجمع التبرعات، وقد علقت الجهاد على ذلك فذكرت أنه من بواعث الارتياح العظيم ويسجل لأهل المروءة والعاطفة النبيلة بحروف من نور ما يبدو من إقبال المحسنين من إخواننا المسيحين المصريين، والأجانب لانتشال إخوانهم فى الإنسانية[5].

كما لاقت دعوة الجهاد لجمع التبرعات صدى فى فلسطين؛ حيث أرسل عبدالحميد من أعيان فلسطين رسالة إلى صحيفة الجهاد ذكر فيها " وبعد فقد اطلعت على دعوتكم لنجدة سكان المدينة المنورة من البؤس والشقاء فاستحسنت هذه الغيرة الإسلامية، وذكرتمونى بما شاهدته بعين رأسى حين زيارتى للرسول الأعظم من بؤس يقاسيه أولئك الفقراء وليحزننى جدًا أن تكون مدينة الرسول على هذه الحالة، وفى الدنيا مسلمين، إن كثيرًا من المسلمين عندهم حقوق الزكاة،

---

(١) الجهاد:٢٩ يناير ١٩٣٥. عدد ١٢٢٤.
(٢) الأخبار : ١٧ فبراير ١٩٣٥. عدد ٤١٦٩ .
(٣) الجهاد : ٣١ يناير ١٩٣٥. عدد ١٢٢٦ .
(٤) الجهاد : أول فبراير ١٩٣٥. عدد ١٢٢٧ .
(٥) الجهاد : ٢ فبراير ١٩٣٥. عدد ١٢٢٨.

وكثيرًا من هؤلاء ينفقونها، فلوا تبرع كل شخص بواحد فى المائة من أصل هذه الزكاة لخفت الويلات، بل لزال تمامًا هذا البؤس، ثم أشار فى نهاية رسالته بإرساله مبلغ خمسة وعشرين جنيهًا تبرعًا منه لفقراء المدينة .

وقد علقت الجهاد على ذلك فذكرت أن اشتراك فلسطين فى استجابة دعاء الخير والتبرع لبؤساء المدينة يعد أصدق مظاهر المروءة "حياها الله وحيا أهل البر والتقوى".

كما أرسل محمد بدوى صاحب أول نداء نشرته صحيفة الجهاد برقية شكر إلى محمد توفيق دياب رئيس تحرير الصحيفة على مجهودات الصحيفة فى جمع التبرعات ذكر فيه " لازال معنا معينًا للبائسين، وركنًا ركينًا للفقراء المعوزين، تحية وسلامًا، وبعد فقد حضرنا من مدينة الرسول الأعظم صلى الله علية وسلم، واطلعنا على ما تفضلتم بنشره فى جريدتكم من النداء الذى وجهناه إلى العالم الإسلامى بشأن سكان المدينة وفقرائها، وعلى العناية الكبرى التى أوليتموها لهذا الموضوع المهم، مما برهن على إخلاصكم وكمال إيمانكم، فأصبحنا وكل جوارحنا ألسنة تلهج بالثناء العاطر على غيرتكم، وعلى جميل عطفكم، وإننا نسأله تعالى أن يمد يديكم موفقين للسعى لخير عباده البائسين[1].

وقد تعددت اللجان فى جميع أنحاء القاهرة ،وفى ٢٢ فبراير تشكلت اللجنة العليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى الإسكندرية لمساعدة أهالى المدينة المنورة، وأعلنت اللجنة برئاسة الأمير أنها فكرت فى حالة أهالى المدينة المنورة الذين أصبحوا فى حالة فقر وعوز شديدين، وهى لذلك تستدر عطف العالم الإسلامى أجمع لمساعدة إخوانهم سكان بلد الرسول المصطفى صلى الله علية وسلم، كما قررت فتح باب الاكتتاب بمبلغ مائة جنيه، وطالبت كل من يرغب أن يساعدهم فى هذا العمل الجليل أن يتفضل بإرسال ما تجود به نفسه الكريمة إلى الأمير مباشرة إلى الإسكندرية[2]. وعلى إثر ذلك توالت تأليف اللجان فى الإسكندرية .

---

(١) الجهاد : ٤ فبراير ١٩٣٥. عدد ١٢٣٠.

(٢) الجهاد :٢٢ فبراير ١٩٣٥. عدد ١٢٤٧.

وفى مطلع عام ١٩٣٦ بلغت قيمة التبرعات عشرة آلاف جنيه، كانت تحول أولاً بأول إلى بنك مصر باسم فقراء الحجاز، ثم توجه محمد توفيق دياب رئيس تحرير جريدة الجهاد إلى الأمير عمر طوسون للإدلاء برأيه فى كيفية توصيل هذه المبالغ إلى المدينة المنورة، فأضاف الأمير مبلغ خمسمائة جنيه إلى ما جمع عن طريق صحيفة الجهاد، ثم دعا الأمير إلى تأليف لجنة برئاسته كان أعضاؤها الشيخ المراغى شيخ الأزهر، وطلعت حرب باشا، ومدكور باشا، ومحمد بدوى بك، وتم الاتفاق على بقاء المبلغ مودعًا ببنك مصر حتى يدرس طلعت باشا الوجوه التى ينفق فيها ذلك المال، عن طريق الاستثمار لا عن طريق التوزيع[١].

وفى ٦ يناير اجتمعت اللجنة برئاسة الأمير عمر طوسون وقررت أن تستثمر الأموال التى جمعت فى ١- توسيع نطاق دار الأيتام بالمدينة المنورة ٢- إنشاء مصنع لتجفيف البلح وتصديره إلى خارج البلاد الحجازية[٢]. ٣- إقامة آلة لتوريد الكهرباء لإدارة المصنع ٤- إنشاء مستشفى صغيرة للجراحة بالمدينة المنورة على أن تغادر البعثة برئاسة طلعت حرب المكلفة بتنفيذ هذه المشروعات فى ٩ يناير ١٩٣٦ إلى الأراضى الحجازية[٣].

الأمراء ولجنة الدفاع عن الحبشة

عندما قامت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا بسبب النزاع حول الحبشة عام ١٩٣٥ تأثرت مصر بأحداث النزاع حيث عقد اجتماع برئاسة الأنبا بؤنس البطريرك قرر فى نهايته أن يقدم طلب إلى الأمير عمر طوسون بوضع اللجنة العليا التى ألفت لإعداد بعثة طبية مصرية ترسل إلى الميدان الحبشى تحت رعايته [٤].

على إثر ذلك تشكلت لجنة للدفاع عن قضية الحبشة فى ٢٩ سبتمبر١٩٣٥ تحت رعاية الأمير عمر طوسون، ورئاسة النبيل إسماعيل داود، وقد قوبلت من

---

(١) قلينى باشا : مرجع سبق ذكره . ص ٥٨

(٢) السياسة:٧ يناير ١٩٣٦. عدد ١٣٤٥.

(٣) المقطم : ٦ يناير ١٩٣٦. عدد ١٤٣٣٥.

(٤) المقطم : ٢ أغسطس ١٩٣٥. عدد ١٢٣٥٦.

الأحباش على اختلاف طبقاتهم وديانتهم بالحماسة والشكر، وتألفت فى أديار أديس أبابا مظاهرات وطنية هتفت بحياة فؤاد والأمير عمر طوسون والنبيل إسماعيل داود[1].

وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٥ قررت اللجنة مخاطبة رجال الهلال الأحمر المصرية عن طريق وكيل وزارة الداخلية فى مصلحة الصحة بشأن مساعدة اللجنة على إرسال بعثات طبية[2].

وفى ٦ أكتوبر ١٩٣٥ اجتمعت اللجنة بالهيئة الطبية المؤلفة من اللجنة العليا للدفاع عن قضية الحبشة، ونوهت عن إرسال أول بعثة طبية من اثنى عشر طبيبًا، وقدرت نفقاتها ب٢٥ ألف جنيه[3].

وفى ٧ أكتوبر وجه كل من الأمير عمر طوسون والأنبا بؤنس نداء إلى الأمة المصرية لتشجيعها على مساعدة الحبشة، ذكر فيه أن التاريخ يعرف الشعب المصرى بأنه شعب كريم سخى اليد عندما تصيب الكوارث جيرانه، عطوف رحيم بمن تمد إليهم نوائب الدهر، وهذه الأمة الإثيوبية التى لقى المسلمون فيها الأمن والسلام فى ظل مليكها النجاشى، وتربط النصارى منها روابط الدين بالكنيسة القبطية بمصر، قد تعرضت لمحنة من أكبر المحن، ومصيبة من أعظم المصائب تقدمت تدافع عن استقلالها كما يفعل الكريم الأبى وأصبح أهلها ينظرون إلى جيرانهم، كما ينظر الغريق إلى الساحل، ولقد جاء أوان الجد واشتد بجيراننا الخطب ولم يبق إلا أن تجرى الأمة على عاداتها الكريمة فى البذل، ولتخفيف آلام الأمة الإثيوبية التى تربطنا بها أواصر عديدة يكفى بعضها لفتح الجيوب المغلقة وبسط الأيدى المقبوضة رعاية للحقوق، فالإثيوبيون هم جيراننا ولا ننسى إن إثيوبيا يعيش فيها إخوان لنا فى الدين والجوار فهم جديرون ببذل المعونة، ولسنا مبالغين إن قلنا إن القضاء على استقلال إثيوبيًا يعنى القضاء على كل أمل فى استقلال مصر الصحيح، وقد آن الأوان أن تغيثوا إخوانكم فى الإنسانية[4].

---

(١) المساء ١٢ أغسطس ١٩٣٥. عدد ١٣٩٢.

(٢) البلاغ : ٣٠ سبتمبر ١٩٣٥ . عدد ٣٤٥٦ .

(٣) المساء ١٠ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٤٤١.

(٤) كوكب الشرق : ١٨ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٢٥١ .

وقد تألفت فى نفس اليوم لجنة مالية تحت رعاية الامير عمرطوسون وعضوية الأنبا يؤنس والنبيل إسماعيل دواد وتوفيق دوس وقلينى باشا وتحددت مهمة اللجنة بتلقى الاكتتاب لأعمال اللجنة[١].

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ اجتمعت اللجنة بالهيئة الطبية المؤلفة من اللجنة العليا للدفاع عن قضية الحبشة، وقررت إرسال أول، بعثة طبية وعددها اثنا عشر طبيًبا[٢]. وطبيب أسنان وأربعة وستون ممرضًا، وأربع رئيسات لإدارة المستشفى، وقدرت نفقات البعثة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه[٣].

على إثر ذلك اجتمع أعيان مدينة مصر الجديدة وقرروا تأليف لجنة لجمع التبرعات، وأخرى فى كلية الطب على أن ترسل مجموع التبرعات إلى اللجنة الرئيسية[٤].

وفى ١٤ أكتوبر اجتمعت اللجنة العامة للدفاع عن الحبشة فى الدار البطريكية برئاسة الأمير عمر طوسون وقد أعلن فيها عن ضرورة سفر البعثة؛ حيث ذكر " إجابة لطلب الحكومة الحبشية ونظرًا لاشتداد الحالة الحربية فى بلادها رأت اللجنة أن تتعجل بإرسال بعض الأطباء والصيادلة إلى إثيوبيا برئاسة النبيل إسماعيل داود، وتمنى الأمير عمر طوسون أن تعمل البعثة برئاسة النبيل داود على تضميد الجراح الإنسانية، وتقرر سفرها فى ١٥ أكتوبر[٥]. وبالفعل وصلت البعثة فى ١٩ أكتوبر[٦].

وقد تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ خمسمائة جنيه كذلك الأنبا بؤنس بمبلغ أربعمائة جنيه لأعمال اللجنة[٧].

---

(١) الأخبار: ٨ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٤٣٠٠.
(٢) المساء: ١٠ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٤٤٦١.
(٣) الأهرام : ١١ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٦٠ .
(٤) كوكب الشرق : ١٠ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٢٥٤ .
(٥) المساء : ١٦ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٢٥٢.
(٦) المساء، ١٩ أكتوبر ٥٣٩١، عدد ٣٢٥٢.
(٧) البلاغ : ١٦ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٩٦٧ .

وفى ٢٠ أكتوبر تألفت لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العليا فى الإسكندرية وضواحيها للاكتتاب بدعوة من الأمير عمر طوسون[١].

وفى ٢٢ أكتوبر أعلن النبيل إسماعيل داود عن رغبته فى إنشاء مستشفى فى هرر تشمل ستمائة سرير لمعالجة جرحى الأحباش ومرضاهم تتكون من ستين ممرضًا ورئيس للممرضين ومساعد صيدلى، وقدرت تكاليف هذه البعثة بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه، وقد أطلق عليها إسم بعثة الميدان[٢].

وفى نفس اليوم تشكلت لجنة فى القاهرة من كبار أعيان القاهرة لجمع التبرعات[٣].

وسافرت البعثة الثانية إلى الحبشة فى ٢٤ أكتوبر، وتشكلت من اثنى عشر طبيبًا وصيدليًا وسبعة وستين ممرضًا، وكان من بين أعضائها توفيق دوس باشا واللواء أحمد فطين والدكتور عبد الحميد سعيد .

وعندما اعتزمت جمعية ثمرة التوفيق القبطية الخيرية بالقاهرة إقامة سوق خيرية خصصت إيراداتها لإعانة المنكوبين من جرحى الأحباش وضعتها تحت رعاية الأمير عمر طوسون[٤].

وفى ٢٤ أكتوبر نشرت صحيفة **الاتحاد** حديث للنبيل إسماعيل داود وجه فيه شكره إلى الشعب المصرى، لما أبداه من مظاهر التأييد والعطف والحفاوة فى القاهرة وبورسعيد وجميع أنحاء مصر أثناء سفر البعثة، كما ذكر " وإنى لشاعر بالفخر إزاء هذه المهمة التى لا تخرج عن إنها عمل يدل على العطف تجاه جيراننا وإخواننا والبحث فى الوسائل التى تجعل مساعدتنا لهم فعالة وافية وسنتفق مع البعثات الأخرى فى سبيل إسعاف الجرحى على تنسيق عملنا وجعله مطابقًا لأعمال بعثات الصليب الأحمر، أو الهلال الأحمر، ونحن غير تابعين لهذه الجمعيات، كما

---

(١) كوكب الشرق : ٢٠ أكتوبر ١٩٣٥. عدد٥٤٦٧ .
(٢) الاتحاد : ٢٢ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٣٨٤ .
(٣) البلاغ : ٢٢ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ٣٨٠٨٥ .
(٤) الأهرام : ٢٥ اكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٧٤.

نفى النبيل أن يكون للإنجليز يد فى اقتراح هذه المهمة ولا فى تأييدها، وذكر أنها مطابقة كل المطابقة للجهود التى تبذلها عصبة الأمم حرصًا على ميثاقها[1].

وقد أبدت الصحف الإنجليزية فى أديس أبابا شكوكها حول البعثات الطبية التى أوفدتها لجنة الدفاع فذكرت صحيفة الديلى إكسبريس أن البعثة الطبية الأولى ليست كالبعثات الطبية التى أرسلتها جمعيات الصليب الأحمر، وإنما هى بعثة عسكرية وصلت إلى أديس أبابا دون أية مهمات أو أدوات طبية .

وذكرت لجنة الدفاع ردًا على هذه المزاعم أن البعثات لا يوجد بها أى فرد عسكرى، كما أكدت على أغراضها فى تضميد جراح المرضى الإثيوبيين، وأن سبب وجود النبيل إسماعيل داود هناك ليكون حلقة الاتصال بين اللجنة والسلطات الحبشية فى كل ما يتطلب الإسعاف الطبى لجرحى الحرب والمنكوبين[2].

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥ عقدت اللجنة العامة اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون عبر فيه عن بالغ شكرة للمتبرعين، وفى نهاية الاجتماع تقدم مندوب اتحاد الجامعة المصرية بطلب تأليف لجنة لجمع التبرعات عن طريق " القرش" على أن يوضع المشروع تحت رعاية الأمير عمر طوسون، وأن تكون اللجنة الرئيسية لهذا المشروع فى القاهرة وأعضاؤها يوسف سليمان باشا وفخرى عبد النور ومحمد محمود بك بسيونى ومحمود فهمى النقراشى، كما تقرر أن تؤلف لجان فرعية فى الأقاليم[3].

وفى ٥ نوفمبر اجتمعت لجنة الدفاع تحت رئاسة الأمير عمر طوسون وقررت ١- أن يعهد إلى اللجنة المركزية فى القاهرة مهمة وضع نظام لجمع التبرعات الصغيرة فى المساجد والكنائس والطرق العامة ٢- أن تكون الدفاتر الخاصة بقسم التبرعات من فئة عشر جنيهات مؤلفة من عشر ورقات، ومن فئة خمسة جنيهات مؤلفة من عشرين ورقة ٣- أن يعلن فى الصحف، أن مهمة اللجنة إنسانية بحتة

---

(١) الاتحاد : ٢٤ أكتوبر ١٩٣٥ . عدد ٢٣٨٦.

(٢) الأهرام : ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٧٧.

(٣) الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥. عدد ١٨٢٧٨.

وتقوم بإرسال بعثات طبية لإسعاف منكوبى وجرحى الحرب فى الحبشة ٤- إرسال بعثة ثالثة للحبشة[١]، والتى شملت كميات كبيرة من الأدوية والآلات الجراحية[٢].

كما عقدت اللجنة العامة اجتماعًا فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥ قررت فيه برئاسة الأمير عمر ١- أن تسمى اللجنة اعتبارًا من تاريخه الآتى " لجنة المساعدات الطبية الحبشية " ٢- طبع مائة ألف قسيمة تبرع من قيمة عشرة قروش تؤلف كل مائة منها دفتر ٢- وخمسين ألف قسيمة من قيمة عشرة قروش تؤلف كل عشرين منها دفترًا، وعشرة آلاف قسيمة من قيمة جنيه تؤلف كل عشرة منها دفتر ٤- شملت قيمة التبرعات من الأولى مبلغ خمسمائة جنيه من الأمير عمر طوسون والأنبا يؤنس[٣]. ٥- تقرر انتخاب حافظ عفيفى رئيسًا للهيئة الطبية[٤].

وفى ٢٤ نوفمبر انضمت لجنة السيدات إلى اللجنة العامة المشمولة برعاية الأمير عمر طوسون، وتقرر أن تقسم اللجنة إلى لجان فرعية لجمع التبرعات من الكنائس والاتصال بناظرات المدارس لمساهمة الطالبات فى جمع التبرعات للمشروع، وتوريد التبرعات التى تصل إلى اللجنة أول بأول[٥].

وبلغ عدد الجرحى التى قدمت لهم لجنة الدفاع الإسعافات ٢٧١٥ فى أوائل ١٩٣٦ [٦].

كما تألفت لجنة فرعية بحدائق القبة بالقاهرة ، وعهد إلى رئاستها الأميرالاى إسماعيل بك، وبلغ مجموع تبرعاتها حتى أواخر ديسمبر ٢٦٦ جنيهًا، أما تبرعات لجنة السوق القبطية بلغت ١٣٤ جنيهًا[٧].

---

(١) الاتحاد: ٦ نوفمبر ١٩٣٥. عدد٣٣٩٧.
(٢) البلاغ : ٦ نوفمبر ١٩٣٥. عدد٣٩٩٨.
(٣) الاتحاد : ١٢نوفمبر ١٩٣٦. عدد٤٣٠٩.
(٤) الأخبار : ١٢نوفمبر ١٩٣٥عدد ٤٣٠٩.
(٥) البلاغ : ٢٤أكتوبر١٩٣٥عدد٩٩٤.
(٦) الاتحاد : ٢ يناير ١٩٣٦عدد ٣٤٤١.
(٧) الأهرام : ٣ يناير ١٩٣٦عدد ١٣٢٤٥.

وفى ٤ يناير تعرضت مستشفى البعثة المصرية الحبشية لإلقاء القنابل الإيطالية عليها فى الحبشة بأديس أبابا[١].

وعلى إثر ذلك أرسلت الحكومة المصرية برقية إلى القنصلية المصرية فى أديس أبابا للاستفسار عن أسباب هذا الحادث، وجاء الرد مؤكدًا هذه الاعتداءات[٢].

ومن ثم أرسلت الجمعية العامة لمساعدة الحبشة احتجاجًا إلى رئيس الوزراء، كما أرسلت احتجاجين آخرين أحدهما إلى عصبة الأمم، والثانى إلى جمعية الصليب الأحمر العامة بجنيف، وجاءت كل هذه الاحتجاجات بتوقيع الأمير عمر طوسون والبطريرك بؤنس، كذلك أرسلت اللجنة احتجاجًا باسم رئيس جمعية الهلال إلى الاتحاد الدولى للصليب الأحمر فى أوروبا، بعدها توالت الاحتجاجات من المصريين مستنكرين هذه الوحشية من أمة تزعم إنها متمدينة، وإنها تريد تمدين الحبشة[٣].

وقد علقت صحيفة كوكب الشرق على هذه الاعتداءات فذكرت أن هذا العمل يثير الاشمئزاز والاستنكار فضلاً عن أن تعدده على هذه الصورة المماثلة يزيد فى شناعته، ويجعل السخط منتاهيًا بعيد المدى، وأن هذا الاعتداء يعد برهانًا بالغًا على فساد المزاعم التى ترددها بعض الصحف البريطانية وهى أن للدعاية الإيطالية تأثيرًا فى مصر ووقعًا فى نفوس المصريين[٤].

وفى ٨ يناير اجتمعت اللجنة العليا لمساعدة الحبشة ألقى فيها الأمير عمر طوسون نداء ذكر فيه أن الاعتداء الذى وقع على البعثة سواء أكانت تابعة للهلال الأحمر أو الصليب الأحمر يعد مخالفًا للمعاهدات الدولية وللقواعد الإنسانية، ومادام الصليب الأحمر والهلال الأحمر متضامنين فى مهمة إسعاف جرحى الحرب ومنكوبيها، فالاعتداء على فريق منهم يعتبر اعتداءً على الآخر، وإذا كانت قوات إيطاليا فى الحبشة قد توهمت أن تدمير مستشفى البعثة المصرية فى "دجابورى"

---

(١) الأهرام : ٥ يناير ١٩٣٦. عدد١٣٢٤٧.

(٢) كوكب الشرق : ٩ يناير ١٩٣٦. عدد٢٣٣٩.

(٣) كوكب الشرق : ٦ يناير ١٩٣٦. عدد ٢٣٤٠.

(٤) الأهرام عن كوكب الشرق : ٧ يناير ١٩٣٦. عدد٢٩٩٧.

يصد أعمال البعثة عن هذه الغاية ويبعدها عن الثبات عليها ومضاعفة الجهد فيها فقد توهمت باطلاً، وظنت خيالاً، ولقد كان على القوات الإيطالية ألا تنسى أن المصريين يعملون للخير بعاطفة لا تخص جنسًا دون جنس، وقد عرف الشعب الإيطالى هذه العاطفة، إذ تذوق طعم المروءة المصرية بما بذلته مصر من صادق العون لمنكوبى الكوارث لشعبه، أما وقد نسيت القوات الإيطالية المحاربة هذا الكرم المصرى والمروءة المصرية، أصدق كفيل يذكرهم بأن المصريين ماضون على شيمتهم موافون لإخوانهم الإثيوبيين منذ عهد الإنسانية والمروءة بما اعتادوا، وأن يوفوا به لكل منكوب .

ثم وجه نداءه إلى المصريين " أيها المصريون أن خير ما عندكم من جواب على الاعتداء أن تعدوا للمعتدين الجواب ماترون لا ما تسمعون، وليس عليكم فى هذا الجواب إلا أن تضاعفوا الجود وتواصلوا السخاء ليعلم الناس أن ميدان الحرب إذا خلا من بعثة لكم تهدم الطائرات الإيطالية مستشفاها لا يلبث أن تتقدم إليه بعثات أخرى لإسعاف الجرحى ومداواة المرضى، وتأخذ بأيدى المنكوبين وترفع بين دوى المدفع راية مصر عالية تظل أولادكم الذين يحبون رسالة الإنسانية المعذبة[1].

وقد احتج رئيس لجنة شباب الحزب الوطنى وطلبة مدرسة الفنون البطريقية على الاعتداء[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت التبرعات ٩٣٤٢ جنيهًا[3].

وفى ١٣ يناير عام ١٩٣٦ عقدت اللجنة اجتماعًا برئاسة الأمير عمر طوسون اطلعت فيه على التقارير الواردة على اللجنة بشأن حادث الاعتداء، وقررت إرسال الدكتور عبد الحميد للسفر إلى الحبشة لمعاينة حال المستشفيات المصرية الأربعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح ما تهدم، وفتحت الاعتمادات المالية لتنفيذها ولإنشاء ما يمكن إنشاؤه من المستشفيات فى الميادين تبعًا للحاجة، وخولت اللجنة

---

(١) وادى النيل : ٨ يناير ١٩٣٦. عدد ٣٤٢٥.

(٢) الأهرام : ٨ يناير ١٩٣٦. عدد١٥٤٣٦.

(٣) كوكب الشرق : ٨ يناير ١٩٣٦. عدد ٢٣٤٥.

للدكتور عبد الحميد السلطة المطلقة فيما يراه ضروريًا لتحقيق أغراض البعثات الطبية المصرية فى الحبشة على الوجه الأكمل[١].

وقد بلغت تبرعات السوق الخيرية القبطية لمساعدة الحبشة حتى ٢٨ يناير ٦٦٣ جنيهًا[٢].

كما أقيمت حفلات فى حديقة الأزبكية تحت إشراف سيدات المجتمع المصرى فى شهر فبراير، ومهرجانات بالحديقة علاوة على عرضها للهدايا المتنوعة من ملبوسات وفضيات وأدوات منزلية وتحف وخلافه من تبرعات بأثمان زهيدة، وقد بلغت القائمة العاشرة من تبرعات السوق الخيرية فى هذا الشهر مبلغ ٧٦٢ جنيهًا[٣].

وقد اجتمعت اللجنة العليا لمساعدة الحبشة برئاسة الأمير عمر طوسون فى ٣ فبراير ١٩٣٦ للنظر فى التقرير الذى أرسله الدكتور عبد الحميد سعيد المشرف الطبى على البعثات المصرية فى الحبشة، والذى أعرب فيه عن استقرار الحالة هناك بعد تعرض المستشفيات للضرب فذكر أنهم أعادوا تنظيم المستشفيات المصرية التى تعرضت للاعتداءات الإيطالية، وأن الأطباء واصلوا عملهم باجتهاد[٤]، وأن الحاجة دعت إلى إنشاء مستشفى خامس للبعثة المصرية فى منطقة "دجاهمو" الجنوبية وذلك بناءً على طلب السلطات العسكرية فى الحبشة التى أثنت على أعمال الأطباء والممرضات المصريات فى المستشفيات بدجابور وجيجيقا وبولالى، لأنهم يواصلون العمل ليلاً ونهارًا، وأن البعثات المصرية أدت من الخدمات إضعاف ما أدته البعثات الأجنبية التى ذهبت إلى الحبشة، وقد أصبح اسم مصر ملء أفواه الإثيوبيين حكومة وشعبًا ، وأن البعثات الأجنبية تنظر إلى البعثات المصرية نظرة

(١) الاتحاد : ١٤ يناير ١٩٣٦. عدد .
(٢) كوكب الشرق : ٣٠ يناير ١٩٣٦. عدد ٢٦٥٧.
(٣) كوكب الشرق : ٣ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٦٦١.
(٤) الأهرام : ٤ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٦٥٤٧.

إكبار وتقدير، وقد وافقت اللجنة على طلب الدكتور عبد الحميد سعيد بإنشاء مستشفى خامس فى الحبشة[1].

وفى الوقت الذى كانت الحكومة المصرية تعد احتجاج لتقديمه إلى الحكومة الإيطالية تلقت من المفوضية الإيطالية بيانًا ينفى وقوع أى اعتداء، لذا عدلت عن إرساله إلى أن جاء الرد من القنصلية المصرية هناك ليؤكد وقوع الاعتداء[2].

كما أكدت الصحف فى ٨ فبراير أن الاعتداء وقع بالفعل ، ولكنه كان موجهًا إلى مستشفيات الصليب الأحمر الحبشى الذى يعمل به بعض الأطباء والممرضات المصريين، وأن المستشفيات التى تعرضت إلى الاعتداء كانت قبل وقوع الاعتداء تابعة للصليب الأحمر الحبشى، ولم يكن من الممكن رفع العلم المصرى ولا علم الهلال الأحمر عليها[3].

لأن الحكومتين المصرية والحبشية لم تكونا قد اعترفتا بالبعثات الطبية المصرية طبقًا لمعاهدة جنيف الخاصة بتحسين أحوال جرحى الحرب ومرضاها، ولم تكن البعثات المصرية فى الوقت نفسه تابعة لجمعية الهلال الأحمر المصرى المعترف بها من الحكومات الموقعة على هذه المعاهدة[4]. ومنها إيطاليا ولهذا لم تستطع البعثات المصرية أن ترفع علم الهلال الأحمر ولا العلم المصرى على مستشفياتها، إضطرت اللجنة العليا فى القاهرة أن تتصل بالحكومة الحبشية واتفقت معها على أن تعمل البعثات المصرية " مؤقتًا " تحت راية الصليب الأحمر لتتمتع بامتيازاته، وأن تبقى كذلك حتى تنجح المساعى التى كانت تقوم بها اللجنة لدى الحكومة المصرية لتعترف بها كجمعية أو هيئة مستقلة قائمة بذاتها أنشئت، لغاية خاصة هى إسعاف جرحى الحرب ومنكوبيها فى الحبشة، وبهذا تكون اللجنة على قدم المساواة فى الحقوق مع جمعية الهلال الأحمر المصرى، ويحق لبعثاتها الطبية التى كانت قد سافرت إلى الجبشة فعلاً أن ترفع العلم المصرى وعلم الهلال الأحمر على

---

(١) المساء ٤ فبراير ١٩٣٦. عدد ١٥٣٥.

(٢) المساء : ٧ فبراير ١٩٣٦. عدد ١٥٣٨.

(٣) المساء : ٨ فبراير ١٩٣٦. عدد ١٥٣٩.

(٤) كوكب الشرق : ٨ فبراير ١٩٣٦ .عدد١٥٣٩.

المستشفيات التى أنشأتها، والتى تنشئها فيما بعد ذلك لتنفذ به نصوص معاهدة جنيف المذكورة .

وقد تم فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٥ اعتراف الحكومة المصرية للجنة المساعدة الطبية للحبشة، ثم تبادلت الحكومات المصرية والحبشية هذا الاعتراف طبقًا لأحكام المعاهدة، وبالنسبة للاعتداء فقد وقع بالفعل، ويجب ألا ننسى أن التعاون قائم بين جميع البعثات الطبية فى الحبشة، وأن اختلاف جنسياتها لا يمكن أن يبرر الاعتداء على بعضها وهو إذا وقع على البعض كان موجهًا إلى الكل لقيام التعاون بينهما جميعًا[١].

وقد نشرت الحكومة المصرية فى ١٠ فبراير بيانًا رسميًا عن الاعتداء على البعثات الطبية[٢].

وفى ١٥ فبراير تلقت اللجنة العليا للمساعدة الطبية فى الحبشة تقريرًا من الدكتور عبد الحميد سعيد عضو اللجنة المنتدب للإشراف على أعمال البعثة الطبية فى الحبشة تحدث فيه عن إعادة تنظيم المستشفيات المصرية فى الحبشة على الوجه الأكمل تبعًا للحالة الحربية فى جنوبى الحبشة، وقد انتخب لكل مستشفى عدد من الأطباء والممرضين ووضع نظام محكم لضمان تمتعهن بالراحة، وقد أصبح لمصر فى الحبشة خمسة مستشفيات[٣]. لها فى منطقة **هرر** والمستشفى الثانى فى **جيجيقيا** والثالث فى **دجامد** والرابع فى **بوللى** والخامس فى **دجابور**، وفى كل مستشفى منهم عدد كبير من الممرضين لا يقل عن عشرة بحسب أهمية المستشفى من أعمال، وأن السلطات الحبشية أثنت على أعمال البعثة، وأكد على أن ما تقوم به البعثات الطبية فى مجال الإسعاف يضاعف مجهودات البعثات الأجنبية التى تعمل هناك، ثم طالب فى نهاية تقريره بإرسال كميات من الأدوية والأدوات الطبية[٤].

---

(١) الأهرام : ٨ ديسمبر ١٩٣٦. عدد ٢٥٣٤٩.

(٢) المساء : ١٠ فبراير ١٩٣٦. عدد ١٥٤١

(٣) كوكب الشرق : ١٧ فبراير ١٩٣٦. عدد ٢٣٥٤.

(٤) الأهرام : ١٦ديسمبر ١٩٣٦. عدد. ٢٥٤٣٨.

وفى أول مارس اجتمعت اللجنة لمساعدة الحبشة برئاسة الأمير عمر طوسون حيث أعلن عن موافقة الحكومة برئاسة على ماهر على منح اللجنة خمسة آلاف جنيه، ومن ثم أعرب الأمير عن شكره لرئيس الحكومة على هذه المنحة[1].

وقد بلغت مجموع التبرعات لأعمال اللجنة فى ٣٠ مارس ١٥٤١٤ جنيهًا[2]. إلى أن توقفت أعمال اللجنة عندما وضعت الحبشة تحت سيادة إيطاليا فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ [3].

ومن ثم فقد أسهم نشاط الأمراء الاجتماعى على امتداد تلك الفترة فى ترسيخ وجودهم على ساحة الحياة الاجتماعية، وتوطيد علاقاتهم بأفراد المجتمع المصرى.

---

(١) الأهرام : أول مارس ١٩٣٦. عدد ٢٥٣٤٩.

(٢) كوكب الشرق : ٣٠مارس ١٩٣٦ عدد ٢٣٦٦.

(٣) كوكب الشرق : ١٠مايو ١٩٣٦. عدد ٢٣٧٦.

الفصل الخامس

أمراء الأسرة المالكة والحياة الثقافية

(١٩٢٩ - ١٩٥٢)

لعب أمراء الأسرة المالكة دورًا بارزًا فى تنشيط الحياة الثقافية بمصر،وقد انصب اهتمامهم فى هذا المجال بالتعليم والجمعيات العلمية ورحلاتهم إلى البلاد العربية والدول الأوروبية للتعرف على ثقافات تلك الدول ،مما أثرى الحياة الثقافية فى مصر.

الأمراء والاهتمام بالتعليم

وجه الأمراء عناية فائقة بالتعليم فى مصر،حيث بلغ عدد المترددين على مكتبة الأمير فاروق بشبين الكوم حتى نهاية ديسمبر ١٩٢٨ ٣٤٢٣٦ مطالعًا[1].

وفى سبتمبر من نفس العام دعا الأمير محمد على بصحيفة المقطم إلى الاهتمام بالتعليم فى الجامع الأزهر، وعدم تدخل الحكومة فى شئونه الداخلية، فى مقال تحت عنوان "الدين فى هذا العصر والجامع الأزهر" ذكر فيه أنه يجب على حكومة مصر أن تنقذ الأزهر وتعيد ما كان له من الهيبة والجلال فى الأزمان القديمة؛ لأنه مجمع دينى قام بتأسيس رجال من أهل البر والتقوى "فأرصدوا له الأموال وأقفوا عليه الأوقاف ابتغاء مرضاة الله ،لتقام فيه الصلاة ،ويتلقى طلاب المسلمين على اختلاف أجناسهم ،علوم الدين التى أساسها القرآن والحديث والفقه وسائر العلوم الأولية"كما ذكر أن الأزهر لم يكن من الجامعات التى أعدت لتدريس العلوم بفروعه من أدبية ورياضية وطبية؛ فقط حيث لم يخرج من كونه مسجدًا كسائر المساجد الكبرى فى العالم الإسلامى، وهو خاص بتفسير القرآن وتدريس الحديث والفقه والأصول الدينية، كذلك يدور فيه حلقات الوعظ والإرشاد، هكذا كان الأزهر وهكذا يجب أن يكون اليوم، ولا فائدة من إخراجه عن الغاية التى أسس لأجلها وإنه لمن العدل أن تتنازل الحكومة عن سلطاتها وتدخلها فى أمور الأزهر وتتركه مستقلاً

---

(١) الأخبار: ١ يناير ١٩٢٩ ، عدد١٢٣٤.

فى جميع شئونه الداخلية لا مسيطر عليه إلا مجلساه المكون من رئيس وأعضاء تنتخبهم جمعية العلماء العمومية لمدة معينة يتجدد انتخابهم عند انتهائها،ويكون الرئيس الذى يحمل لقب شيخ الإسلام الواسطة الوحيدة بين الجامع الأزهر والحكومة عند الحاجة، ويكون المجلس وحده دون غيره السلطة المنوه بها أمر إدارة الجامع ، ووضع ما يلزم من النظم الداخلية وإجراء كل ما يستلزمه الحال لإصلاح ما فى برامج التعليم وأساليب التدريس" وإذا اقتضت الحاجة إلى الرجوع لبعض الرجال المتخصصين فى فرع من فروع الإدارة أو التربية والتعليم من غير علماء الأزهر، فالمجلس وحده يملك حق اختيارهم وإذا كانت الحكومة ترى من الضرورى تخريج نشء جديد من رجال الدين يكون لهم الاطلاع الواسع على اللغات أوعلى بعض العلوم التى لا وجود لها فى الأزهر، فالأصلح أن تنشئ الحكومة كلية للعلوم الدينية ،ملحقة بالجامعة المصرية، تؤسسها على ما ترغب من الأسس، ولا بأس حينئذ من الاستغناء عن مدرسة القضاء الشرعى ودار العلوم، وإدماجها فى هذه الكلية الجديدة.[1].

وعلى إثر نشر هذا المقال اجتمع عدد كبير من رجال الأزهر وعلمائه وطلابه انتهى إلى تأليف لجنة لتنظيم شئونها وأعمالها تسير فى برنامجها على النية الصادقة، وطلب ما فيه الخير والسعادة لمصلحة الأزهر، الذى ما بنيت جدرانه إلا ليكون سياجًا يحوط الإسلام ويتخرج منه جهابذة العلماء، كما أوفدت اللجنة كل من على الشايب والصاوى على شعلان نيابة عنها، لتقديم الشكر للأمير محمد على بشأن اهتمامه بالأزهر[2].

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٩ طالب الأمير محمد على على صفحات المقطم أن تؤسس كلية للعلوم الدينية، تلحق بالجامعة المصرية ،على أن يبقى الأزهر على حاله القديم الذى كان قائمًا عليه بالغرض الذى من أجله أوقف الواقفون عليه أموالهم وضياعهم[3].

---

(١) المقطم: ١٨ سبتمبر. ١٩٢٩. عدد ٤٥٣٨٧ .

(٢) المقطم:١٩،سبتمبر١٩٢٩. عدد ٤٥٣٨٨.

(٣) المقطم : ٢٣ سبتمبر ١٩٢٩. عدد٤٥٣٩١.

وفى إطار اهتمام الأمراء بالتعليم بلغ ما جمع لتأسيس نادى الطيران الذى أنشئ ليكون مدرسة لتعليم الطيران فى فبراير ١٩٣٠ أكثر من ألفى جنيه من الأمراء والوزراء وكبار المصريين والأجانب، من أجل هذا المشروع[١].

كما ألفت لجنة برئاسة الأمير عمر طوسون للاحتفال بأول طيار مصرى والتى قررت إهدائه مبلغ خمسمائة جنيه باسم مدينة الإسكندرية[٢].

ولما كان معروفًا عن الأمير عمر طوسون اهتمامه بالسودان، فقد قام بتسهيل إدخال أبنائهم المعاهد التعليمية المختلفة، كما قام بترميم المعاهد التعليمية والدينية، هناك إلى جانب ما كان يقوم به من تقديم المساعدات المالية لإنشاء المدارس فيها[٣].

حيث تبرع بمبلغ مائتى جنيه للمدرسة الأهلية بام درمان فى مايو ١٩٣٤، وقد أثنت صحيفة المقطم على مجهودات الأمير فى السودان فذكرت "لا يعرف فى مصر زعيمًا أو مفكرًا أدرك بصدق نظره، خير الوسائل غير السياسية لتعزيز ما بين مصر والسودان من صلات تدوم وتصبر على فعلته الأيام، كالأمير عمر طوسون،فقد رأى أن عطف مصر على السودان وعناية المصريين بأحوال السودانيين واهتمامهم بشؤنهم من خير ما يغرس فى النفوس، ليجنى ثمره فى الحاضر والمستقبل، وعندما علم الأمير حال المدرسة الأهلية بأم درمان تقتضى العون والعطف لتمضى فى مهمتها فتبرع لها بمبلغ مائتى جنيه فى الحال لتكون إلى جنب عطايا الأمير السابقة شاهدًا وناطقًا بفضله ودليلاً على هذه القرابة التى يرى وجوب المحافظة عليها، بمظاهر العطف والعناية والرعاية[٤].

وعلى إثر تبرع الأمير أرسل إسماعيل الأزهرى نيابة عن المدرسة برقية شكر للأمير على تبرعه[٥].

---

(١)الأخبار: ٨ فبراير ١٩٣٠. عدد٤٦٣٢١.
(٢)المقطم:٣إبريل١٩٣٠. عدد ١٢٦٧٣.
(٣) الأهرام:٢٨ يناير ١٩٤٤ عدد ٢١٢٤٤.
(٤)المقطم:١١ مايو ١٩٣٤. عدد ١٣٧٧٤.
(٥)المقطم: ٢٩ مايو ١٩٣٤. عدد ٢٣٧٨٤.
(٥) المقطم:١٨ يناير ١٩٤٢ عدد ١٦٤٢٣

وفى يناير ١٩٤٢ أقام الأمير محمد على مأدبة غداء بمناسبة العيد دعى إليها ممثلو الدول الإسلامية فى مصر حضرها شيخ الأزهر مصطفى المراغى والشيخ فتح الله سليمان رئيس المحكمة العليا الشرعية والشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية، ووزع الأمير بهذه المناسبة ألف جنيه اختص بها فقراء طلبة الأزهر الشريف فى القاهرة والإسكندرية واختص طلبة طنطا وأسوان مبلغ ٣٠٠ جنيه[1].

وقد بلغ اهتمام الأمير محمد على بالعلم حينما تقدم عبد العزيز فهمى باشا باقتراح إلى مجمع اللغة العربية فى عام ١٩٤٤ تيسيرًا لكتابة اللغة العربية وقراءتها أن تستبدل بحروف لاتينية، أن علق الأمير على هذا الاقتراح فى صحيفة المصرى فذكر أن الناس ألفوا أن يفخروا بكل ما تتمثل فيه أمجادهم، فمن باب أولى أن يفخرالمصريون باللغة العربية كما نفخر بأجدادنا وما تركوه من تراث ثمين، وقد أبدى الأمير تعجبه من تفكير بعض كبار رجال الدولة فى مثل هذا الاستبدال بعد أن أسس مجمع اللغة العربية ليحارب الدخيل فى اللغة ويردوه إلى ما يقابله من ألفاظ يطلب منه أن يقضى عليها قضاءً مبرمًا ويسلبها نضارتها وازدهارها ونموها، كما ذكر الأمير قد يكون الاقتباس ذات فائدة ملموسة فى استكمال النقص وإصلاح الفاسد وتدعيم أركان النهوض والتقدم ولكن ثمة ما لا يتفق وتقاليدنا وأوضاعنا، ومن ذلك هذا التغيير الذى يقترحه عبد العزيز فهمى باشا فى اللغة العربية، ومن الخطأ أن يظن أحد أن الملابس هى التى تغير النفوس وإنما يغيرها العلم والأخلاق والطموح، وذكر أن المطالبة بهذا التبديل جاء من البعض لمشايعة تركيا فيما صنعت بلغتها حينما استبدلت الحروف العربية بالحروف اللاتينية، وإذا جاز ذلك فى لغة خاصة بأمة واحدة فلا يجوز فى لغة تنطق بها أمم عديدة وإستشهد بإيران التى رفض شاه إيران أن يستجيب لدعوة البعض باستبدال الحروف العربية بحروف لاتينية، على سبيل التقدم، وإحتفظ باللغة الفارسية بحروفها كما هى، وإستغرب الأمير أن يتقدم باقتراح كهذا فى الوقت الذى تأخذ مصر على عاتقها الدعوة للوحدة العربية، وإفادة الشعوب العربية كلها من وراء تحقيقها، وأن من أهم أسباب الوحدة العربية هى اللغة العربية التى تجمع فيما بين إخواننا فى الشرق

---

(١) المقطم: ١٨ يناير ١٩٤٢. عدد ١٦٤٢٣.

العربى، فكيف يجوز لمصر أن تنادى بالوحدة العربية، وهى تحاول أن تمحو اللغة العربية[1].

وفى يناير ١٩٤٨ منح الأمير محمد على وزارة المعارف مبنى بحمامات القبة لإنشاء مدرسة بالمبنى، وتبرع بمبلغ خمسة وسبعين جنيهًا لحساب هذه المدرسة[2].

رحلات الأمراء ومؤلفاتهم

اعتاد الأمراء القيام برحلات سياحية داخل مصر بهدف البحث والتنقيب للكشف عن المناطق المجهولة ووضع سبل الاستفادة منها، كما قاموا برحلات إلى الدول العربية وأوروبا من كل عام للتعرف على مدى التقدم العلمى والحضارى بتلك البلاد.

رحلات الأمير عمر طوسون

كان للأمير جيش صغير جمعه من أهالى طرابلس والسودان يرافقونه فى سياحاته بجهات طرابلس والصحراء الغربية،والأماكن التى لم تكن معروفة فى مربوط ووادى النطرون،ويعتبر هو المصرى الوحيد الذى أحاط بدقائق المعلومات عن هذه الأماكن[3].

وتوطدت علاقاته بأهل طرابلس الغرب وصداقة زعمائها كالسيد أحمد السنوسى والسيد إدريس السنوسى وغيرهما من هذه البلاد[4].

وفى ١٩ مارس قام الأمير عمر طوسون برحلة إلى الصحراء الغربية زار فيها منطقة العلمين[5].

---

(١) المصرى:٢٢ فبراير ١٩٤٤. عدد ٢٥٣٤ .
(٢) المقطم: ١٦ يناير. ١٩٤٨. عدد ١٨٢٨٨.
(٣) قلينى باشا: مرجع سبق ذكره. ص ١٢ .
(٤) المصرى: ٢٩ يناير. ١٩٤٤. عدد ٢٥١٣.
(٥) المقطم: ١٩ مارس. ١٩٢٩. عدد ١٢١٦٦ .

كما كرر هذه الزيارة عام ١٩٣٢ وكان بصحبة نجليه النبيل حسن طوسون وسعيد طوسون[١].

وكان من نتائج هذه الزيارة أن ألقى الأمير بحث فى المجمع العلمى وجمعية المواساة عن توجيه الأنظار إلى الصحراء وكنوزها من الناحية الاقتصادية نشرته الأهرام فى مايو من نفس السنة تحت عنوان صحارى مصر ووسائل استغلالها[٢].

وفى ١٤ مارس اصطحب الأمير عمر طوسون القاضى برنتون والمستر إدريانى مدير متحف بلدية الإسكندرية وعدد من الأجانب إلى رحلة أثرية لوادى النطرون فى مكان يسمى "قصر القطاجى" يبعد عن «أبو ميناس» جنوبًا نحو ٣٥ كيلو مترا ومع أن هذا المكان لم يرسم فى الخرائط إلا فى عام ١٩٣٢ فقد زاره جان ريمون باكو فى ١٧٩٤ ووصفه وصفًا دقيقًا وكان هذا الأثر يمثل بقية من كنيسة صغيرة مؤلفة من صحن وقبة للمذبح طولها لا يزيد على ستة أمتار وقد سقط سقفها، ويوجد بها عمود من الجرانيت ارتفاعه متران وعمود آخر أقصر منه يتكون من الجرانيت الأسود، والراجح أنه من بقايا أنقاض بناء قديم أقدم من الكنيسة، كان قائمًا مكانها، وقد أشار الأمير عمر طوسون إلى أن هذا المكان أهم من الناحية التاريخية والأثرية من بناء الكنيسة أو الجامع،ولكن الزائر إلى هذا المكان لا يجد أثرًا قديمًا سوى حوض بجواره صهريجًا تحت الأرض أو ثلاث آبار أو أربعة بنيت جدرانها بالحجر تؤدى إلى غرف، ولأحد الآبار سلمًا ينزل به الناس إلى الغرفة التى تنفذ إليها البئر،وجدران هذه الآبار مكسوة بطبقة من الجير الأحمر ،ولكن ليس لها علامات لمناسيب المياة ،مما يدل على إنها كانت مكانًا يلجأ إليه الحجاج والمسافرين هربًا من أشعة الشمس، واتخذ الأمير على عاتقه مهمة تطهير هذه الدهاليز من الرمل وحدد الأمير لهذا الغرض طريقًا إلى قصر القطاجى طوله ٣٢ مترًا كما اكتشف فى علم شلطوط بجوار هذه الأماكن كنيسة مسيحية قديمة رسمت على جدرانها رسوم بديعة تم نقلها إلى متحف الإسكندرية[٣].

---

(١) المساء: ١٤ إبريل ١٩٣٢. عدد ٣٦٢٤ .

(٢) الأهرام: ١٧ مايو ١٩٣٢. عدد ١٧٠٣٩.

(٣) المقطم: ١٤ مارس ١٩٣٤. عدد ٢٧٨١٤ .

كما قام الأمير برحلة إلى أوروبا فى نفس العام زارفيها الأماكن السياحية[1].

وفى عام ١٩٣٥ زار الأمير الواحات الخارجة وغيرها عن طريق الصحراء، كما زار دير المحرق فى نفس العام[2].

رحلات الأمير كمال الدين حسين

قام الأمير برحلة إلى الصحراء الغربية فى يناير ١٩٢٩ بهدف التنقيب والكشف وكان برفقتة أربعة من كبار العلماء الفرنسيين من المهتمين بالكشف والتنقيب وعاد منها فى ١٣ فبراير من نفس العام[3].

وقد أهدت الجمعية الجغرافية الملكية فى اجتماعها السنوى عام ١٩٢٩ الأمير ميدالية ذهبية اعترافًا بقيمة اكتشافاته فى الصحراء، وقد ألقى الأمير محاضرة باللغة الفرنسية بالجمعية ذكر فيها معلومات عن اكتشافاته الجغرافية.

كما اعتاد الأمير القيام برحلات فى كل عام إلى أوروبا والاستانة وإفريقيا، لمدة تتراوح ما بين أربعة و خمسة شهور للتنزه والصيد والقنص، حيث تمكن من اصطياد عدد من الوحوش والحيوانات المفترسة،إلى أن توفى الأمير عام ١٩٣٣ [4].

رحلات الأمير يوسف كمال

قام الأمير برحلات عديدة إلى أوروبا والبلاد العربية وإفريقيا من كل عام بهدف البحث والتعرف على حضارات تلك البلاد، حيث قام برحلة إلى أوروبا عام ١٩٢٩ [5].

ثم اتجه إلى مدينة الكاب بإفريقيا حيث قضى فيها أربعة شهور بهدف الصيد والقنص[6]، كما زار بيروت عام [7]١٩٣٤.

---

(١) المقطم : ٢٣ مايو ١٩٣٤. عدد ٤٥٦٣٢ .
(٢) قلينى باشا،مرجع سبق ذكره،ص ١٢ .
(٣) المقطم: ١٥ يناير ١٩٢٩ عدد . ١٢١٣١.
(٤) الأهرام : ٧ أغسطس ١٩٣٢. عدد. ٣٤٦٧٨
(٥) المقطم: ٥ نوفمبر١٩٢٩. عدد ٤٦٣٥٦ .
(٦) المقطم: ٣ يوليو ،٥ نوفمبر ١٩٢٩ ،عدد ١٣٧٧٤.
(٧) المقطم : ١٤ مايو ١٩٣٤. عدد ١٣٧٧٤.

وفى عام ١٩٤٧ كرر زيارته إلى دمشق ولبنان، ثم سويسرا وفرنسا من نفس العام[١] هذا بالإضافة إلى رحلات كل من الأمير محمد على والأمير محمد عبدالمنعم والأمير عزيز حسن فى الفترة من عام ١٩٢٩ - ١٩٥٥ [٢].

مؤلفات الأمراء

مؤلفات الأمير عمر طوسون

شغف الأمير بحبه للعلم حيث انكب على استخراج دقائق تاريخ مصر والسودان وجغرافيتها، وحفلت بها مؤلفاته باللغة العربية والفرنسية[٣].

وقد خص السودان بمؤلف عن الفتوحات التى تمت فى عهد محمد على باشا وإسماعيل باشا، والتى مدت حدود مصر إلى خط الاستواء، والذى مهد للارتباط بينه وبين أهل السودان كالشيخ المراغى وابن المهدى، وكبار رجال تلك البلاد الذين زاروا مصر[٤]. وقد ذكرنا أهم هذه العناوين فى الدراسة السابقة.

كما أهدى الأمير عمر طوسون عام ١٩٢٩ إلى جمعية الشبان المسلمين بالإسكندرية الجزء الأول والثانى من سفرين نفيسين عن جغرافية مصر فى العهد العربى باللغة الفرنسية يتضمنان خرائط متعددة[٥].

وفى يوليه ١٩٣٠ أهدى الأمير إلى دار الكتب المصرية نسخة من كتاب "**الخراج وصنعة الكتابة لإبن جعفر**"، الذى نقلها من مكتبة باريس لأهمية هذا الكتاب وعلى إثر ذلك قدم الشاعر محمد الهوارى برقية شكر للأمير نيابة عن وزير المعارف، حيث أبلغه الأمير عن رغبته فى نقل المخطوطات العربية، الموجودة بمكتبات أوروبا إلى دار الكتب، كما أهدت دار الكتب للأمير ثلاثة كتب من مطبوعاتها وهم

---

(١) الأخبار: ٣١ مايو ١٩٤٧. عدد ٤٩٧٥ .
(٢) المصرى: ٤ يناير ١٩٣٩ ،الأخبار٣١ مايو ١٩٤٧ ، المصرى ٢١ يونيه ١٩٣٧.
(٣) المصرى: ٢٧ يناير ١٩٤٤. عدد ٢٥١٢.
(٤) المصرى ٢٩ يناير ١٩٤٤. عدد ٢٥١٤.
(٥) الأخبار : ٢٣ إبريل ١٩٢٩. عدد ٢١٥٣٤.

١- النحو الزاهر لإبى المحاسن ٢- عيون الأخبار للدينورى ٣- ديوان مهيار الديلمى الأديب[١].

كما أهدى البطريرك الأنبا يؤنس إلى الأمير عمر طوسون كتاب "الرحلة البطريركية إلى الإمبراطورية الإثيوبية، والذى تضمن نتائج رحلة الأمير إلى هناك من توطيد العلاقات بين مصر والحبشة، وقد أرسل الأمير برقية شكر إلى البطريرك على هذا الكتاب[٢].

وفى عام ١٩٣١ أهدى عبد الرحمن الرافعى مؤلفه عن تاريخ الحركة القومية الجزء الأول والجزء الثانى للأمير عمر وذلك للوقوف على أهم الفترات التاريخية فى مصر[٣].

وفى ٨ مايو ١٩٣٢ صدر للأمير كتاب عن الجيش المصرى نشرته صحيفة الأهرام[٤].

كما أهدى الأمير عمر فى عام ١٩٣٣ مجموعة تاريخية تتضمن خرائط وصور لمدينة الإسكندرية وسواحلها، فى عهد الحملة الفرنسية من ١٧٩٨ - ١٨٠١ عن كتاب وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية، تضمن صور لمحطة سكة حديد الرمل ومسلة كليوباترا وبرج الرومان ١٨٦٥ ،موضوعة فى إطارات بديعة بأحجام كبيرة[٥].

وفى إبريل من نفس العام أهدى عبدالرحمن الرافعى للأمير نسخة من مؤلفه عصر إسماعيل الجزء الثالث[٦].

وفى عام ١٩٣٤ أصدر الأمير مؤلفًا حديثًا بعنوان "بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك"[٧].

---

(١) االأخبار : ١٥ يولية ١٩٣٠. عدد ٢٣٥٦٧.
(٢) المقطم : ١٧يولية ١٩٣٠. عدد ٢٤٨٦٧.
(٣) الأخبار: ٣ يناير ١٩٣١. عدد ٢٩٦٥
(٤) الأهرام: ٩ أغسطس ١٩٣٢. عدد ٣٦٥٤١
(٥) المقطم: ١٢ يناير ١٩٣٣. عدد ١٣٣٦٤.
(٦) السياسة: ٣٠ إبريل١٩٣٣ . عدد ٣٠٩٩.
(٧) االمقطم : ٥يونية . ١٩٣٤ عدد ١٣٧٩٦.

وقد أشادت صحيفة الأخبار بمؤلف الأمير فذكرت أن الأمير له دراية خاصة بالحوادث التاريخية الخاصة ببلاد وادى النيل ،والتى لها علاقة خاصة بماضى الأمة وحاضرها بما له من الوثائق التاريخية والعلمية ونظام الحكم فى البلاد، منذ عهد محمد على باشا مؤسس الأسرة المالكة إلى هذا الوقت الحاضر، ويكمن نشاط الأمير فى إصدار مؤلفات قيمة تتضمن الحوادث التاريخية للمناسبات والدواعى التى تحتم إظهار مكنونات الحوادث، وحتى تكون أمة النيل على بينة مما حدث فى العصور الماضية، ولتكون على علم بما للرجال العاملين والأبطال الأمجاد الذين خدموا الأمة وخطوا بحياتها العمرانية والاجتماعية، خطوات واسعة إلى الأمام .

ومواقف الأمير وخدماته متواصلة وملموسة، ففى كل مناسبة تاريخية تتجلى لنا مواهب الأمير، ومدى عنايته وبحوثه فى استقصاء الحقائق، وإخراج المؤلفات القيمة وطبعها على نفقته الخاصة وتوزيعها مجانًا على الهيئات والطبقات المستنيرة فى البلاد، فقد أشار للأمة عن حوادث تاريخية مهمة لفتت أنظار أبناء البلاد لمواقف مشهورة يجب أن تضاف إلى مفاخر المصريين، وإن كتاب الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك يعد كتابًا جليلا وسفرًا قيمًا عن هذه البطولات، ويوضح أثر هذه البعثة وتاريخ سفرها وانتقالها من بلاد القطر إلى القارة الأمريكية، ويشيد بشجاعة رجال تلك الأورطة، وعدد رجالها وضباطها، مما يدل على أن الأمير يبذل جهدًا موفقًا وخدمات جلية لخدمة التاريخ. والكتاب يعد وثيقة تاريخية مهمة من أعمال الأورطة، وما كانت عليه مصر فى هذا التاريخ من قوة واستعداد وشدة بأس .

وفى مقدمة الكتاب صورًا تاريخية مهمة لضباط الأورطة، بملابسهم العسكرية وأوسمتهم، وفى النهاية ذكر الكاتب بأن الأمير بما يقوم به من خدمات للأمة يضيف معلومات تاريخية مهمة[1].

وقد أهدى الأمير نسخة من هذا المؤلف إلى مكتبة جمعية الشبان المسلمين[2] وفى يوليه من نفس العام صدر عن الأمير مؤلف تحت عنوان ١١ يوليو ١٨٨٢ بهدف

---

(١) الأخبار: ٩يونية ١٩٣٤ عدد ١٩٦٠.

(٢) المساء، ٧ يوليه ٤٣٩١، عدد ٥٧٤٣.

التنديد بوقائع الاحتلال، وقد علقت صحيفة الأهرام إثر صدور الكتاب فذكرت أن الأمير لا يقتصر على إبراز الصفحات الذهبية فقط من تاريخ مصر، بل يعمل كذلك على نشر الصفحات السوداء، وهو فى كلتا الحالتين يقدم لأهله وبلاده خدمة كبيرة يجب أن تقابل بالحمد والثناء، كما أن الحوادث المؤلمة تدعو إلى العبرة والانتفاع من دروس التاريخ القاسية، فتمحص الخطط وتسدد الخطى فى السير إلى الهدف الوطنى الأعلى، وأن هذا المؤلف يعد تذكار لضرب الإسكندرية فى الحادى عشر من شهر يوليو ١٨٨٢، وأن تفاصيل ضرب الإسكندرية بمدافع أسطولها، وما ترتب علي ذلك من الاحتلال، وما تلاه من النتائج الخطيرة كله معروف، ولكن المؤلف أراد أن يحلل الأسباب التى أدت إلى هذه النتائج قاصدًا من وراء ذلك دعوة المصريين إلى تذكر يوم ١١ يوليو حتى يخطر ببالهم دائمًا، ويمتزج بأنفسهم ويكون نصب أعينهم فى ليلهم، وقد بسط الأمير تاريخ الإسكندرية ووصفها من قبل الفتح الإسلامى إلى حكم المماليك والفرنسيين وإلى عهد إسماعيل، ثم عمل موازنة بين قوات هذه الحصون وقوات الأسطول البريطانى، وقد أورد تاريخ الحوادث التى سبقت ضرب الإسكندرية مؤيدة بالوثائق والمستندات الرسمية، كما أورد نتائج هذا الضرب، وقد عمل الأمير جهده على إحياء وذكر الأبطال الذين دافعوا عن الإسكندرية، وخلاصة القول فإن هذا الكتاب من الكتب ذات العلاقة الوثيقة بتاريخ مصر القريب للقارئ بما فيه من الوقائع وهى فى حقيقتها أشبه بالرواية الخيالية، ويستوقف نظره ما دار حول هذه الحادثة وما قبلها من الدسائس المحبوكة للوصول إلى النتيجة التى أسفرت عنها، وهو فوق ذلك يدعو إلى التفكير فى مصير مصر وإلى الاهتمام بهذا المصير.[٢]

كما علقت صحيفة المساء على كتاب الأمير فذكرت أن للأمير مناقب لاتحصى فى خدمة الإسلام والوطنية وجلاء الحقائق بمحاضراته وكتاباته ، ولما كانت ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ تذهب النفوس حصرة على حرية مصر التى قيدت وكرامتها التى أنهكت ، فقد أصدر كتابًا باقيًا لهذه الذكرى ، شرح فيه مآسى هذه الذكرى ، وكيف كانت قسوة الإنسانية الغربية على الإنسانية المصرية، وكيف اعتدت على الأرواح البريئة ، فهدمت عليها حجارة الحصون ، وجعلت العهود الدولية قصاصة ورق، وما أبداه أبطال الحصون وغيرهم من الإقدام والدفاع عن الوطن حتى النفس الأخير، مما يحتم على كل مصرى أن يرقم هذه الذكرى العمرية على صفحات قلبه .

وفى مقدمة كتابه يذكر اليوم الأسود الذى نقضت إنجلترا فيه المعاهدات الدولية، وهذا الكتاب ينبغى أن يكون على علم به كل مصرى ، ليعرف كيف اعتدى الإنجليز على استقلال بلاده، وكيف جاهد حماة الحصون حتى شهد الإنجليز ببطولتهم التى يستحيل أن توجد فى غيرهم[1].

ولاهتمام الأمير باقتناء أهم الكتب الإسلامية أرسلت جمعية الهداية الإسلامية نسخة من" رسالة الوقف وآثاره فى الإسلام " إلى الأمير عمر طوسون عام ١٩٣٧[2].

وفى أكتوبر من نفس العام أهدى الأمير عمر طوسون إلى لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثالث من الأصل الفرنسى لهذه الموسوعة الكبرى التى عمل المستشرقون على إصدارها منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وعلى إثر ذلك تقدمت اللجنة بالأصالة عن نفسها، وبالنيابة عن جميع المشتغلين بالدراسات الإسلامية، أسمى عبارات الشكر والتقدير للأمير[3].

وفى أكتوبر ١٩٣٨ أهدى الأمير عمر طوسون إلى أعضاء الوفد المصرى خمسة وعشرين من مؤلفه "تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية[4].

وعندما نشرت صحيفة الأهرام مقالاً عن الأميرال المصرى قاسم باشا لحفيده أحمد محفوظ، والذى جاء فى أوله أن عصر البحرية المصرية هو عصر إسماعيل، على إثر ذلك أبدى الأمير ملاحظاته بخصوص هذا المقال نشرته المقطم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤١ ذكر فيه أننا لا ننكر ما كانت عليه البحرية فى هذا العصر من الانتعاش، ولكن الحقائق التاريخية تؤكد إنها لم تكن فى عصر إسماعيل، وذلك بالنسبة لبحريات الدول المعاصرة التى لها مكانة دولية، حيث إنه من المعلوم أن بحرية كل دولة تقاس نسبيًا ببحريات الدول المعاصرة لها، والتى يمكن أن تنازلها أو تشتبك معها فيقال إن هذه تتفوق بكثرة عدد سفنها وتسليحها وعدد مدافعها وكثرة

---

(١) المساء: ١٣ يولية ١٩٣٤ عدد ١١٣

(٢) المصرى : ٢١ يونية ١٩٣٧ عدد. ٢١٣

(٣) المصرى: ٢ أكتوبر ١٩٣٧ عدد ٣٦٥

(٤) المصرى: ٦ أكتوبر ١٩٣٨ عدد ٤٥٦

جنودها إلى غير ذلك، فالبحرية المصرية بلغت ازدهارها فى عصر محمد على، حتى أن الأسطول المصرى كان يعد الأسطول الثالث فى العالم فى ذلك العصر، ثم أخذت تتدهور بعد هذا العصر إلى أن كادت تنتهى، ثم انتعشت قليلا فى عهد الخديوى إسماعيل بما بذله من العناية بها والرغبة فى إحيائها؛ لأن الفرمانات والحالة المالية ودسائس بعض الدول حالت بينه وبين ما كان ينبغى من التفوق وما كان يجب أن تكون عليه فى عهده .

وقد اتسعت رقعة المملكة المصرية وأصبحت إمبراطورية عظيمة، ولم تبلغ البحرية فى ولاية الأميرال قاسم باشا لشؤنها ما بلغته بعد تحطيم الأسطول المصرى فى معركة نافارين من الرقى والرفعة والمجد والشهرة على نقيض ما ذكره حفيد الأميرال فى هذا المقال؛ لأن محمد على منذ هذه الكارثة فى أكتوبر ١٨٢٧ عقد العزم على بناء أسطول جديد له يفوق أسطوله الذى دمر فيها، وبالفعل أنشئ على يد مسيو دى سريزى ١٨٣٠ ترسانة بالإسكندرية تضارع أعظم ترسانة فى أوروبا .

وفى الواقع أن البحرية المصرية نالت حظًا كبيرًا من الشهرة والرفعة فى عهد محمد على باشا مؤسس نهضة مصر الحديثة، ثم توالت الأحداث عليها بسبب وضع مصر السياسى، وأدركها الانتعاش فى عهد الخديو إسماعيل ولولا القيود الخارجية والداخلية التى غلت يديه عن المضى فى رفع شأنها لبلغت هذا الذى ذكره حفيد الأميرال المصرى قاسم باشا البحرى ، وهذا أمر مثبت لا يصح الجدال فيه[1].

كما أهدى الأمير عمر طوسون إلى كل من المتحف الحربى والكلية الحربية ونادى ضباط الجيش والمستشفى العسكرى فى إبريل ١٩٤٣ تسع خرائط فى داخل إطارات جميلة لمعركة تزييب وصورة زيتية لمستشفى أبى زعبل فى عهد محمد على، وأخرى لقاعة التدريس فى مستشفى أبى زعبل العسكرى، ومجموعة صور تبين الحرائق والتدمير الذى نتج عن ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الإسكندرية،

---

(١) المقطم: ٢٨ سبتمبر ١٩٤١ عدد ١٥٦٨٨

ثم أرسل وزير الدفاع الوطنى للأمير إهداء وحدات الجيش المصرى والذى شمل التحف والكتب والصور والخرائط التى تفيد الجيش وتبعث فيه الشعور بمجده القديم[1].

وفى مايو ١٩٤٣ صدر للأمير مذكرة تضمنت آراء نفيسة له ولبعض الأعلام فى تشريع أحكام الوقف[2].

الأمير كمال الدين حسين واهتمامه بالكتب

أتقن الأمير العديد من اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية ، كما جمع مكتبة تضمنت أمهات الكتب ولا سيما فى مجال الرياضيات والتاريخ والجغرافيا والفلك وعلم البحار والجيولوجيا، وكان شديد العناية بالآثار والمخطوطات القديمة[3].

الأمير يوسف كمال واهتمامه بالكتب

احتوت مكتبته الخاصة أهم المؤلفات، وقد أهدى مكتبته إلى جامعة فؤاد الأول[4].

الأمير محمد على واهتمامه بالكتب

اعتاد الأمير محمد على التردد على دار الكتب بصفة دائمة للتعرف على أهم المؤلفات[5].

وقد أهدى مكتبته الخاصة إلى الجمعية الجغرافية الملكية، والتى تضمنت خمسة عشر ألف مجلد من الكتب النادرة والبحوث القيمة باللغات العربية والإنجليزية

---

(١) المقطم: أول إبريل ١٩٤٣ عدد ١٦٨٠٧

(٢) المقطم: ٢٥ مايو ١٩٤٣ عدد ١٦٨٠٨

(٣) الأهرام: ٧ أغسطس ١٩٣٢ عدد ١٧١٢١

(٤) المصور: ٢٦ مارس ١٩٤٨عدد ٦٨٩

(٥) البلاغ: ٢ إبريل ١٩٣٩ عدد ٤٣٥٨٧

والفرنسية والألمانية، كما تضمنت أهم المؤلفات عن تربية الخيل منذ القرن الخامس عشر[1].

الأمراء والجمعيات العلمية

برز نشاط الأمراء الثقافى من خلال الجمعيات العلمية، حيث ترأس الأمير عمر طوسون المجمع العلمى وصدرت له مؤلفات من خلاله عن تاريخ مصر ونهضتها العسكرية[2]. كما ترأس الجمعية الجغرافية الملكية وجمعية المحافظة على القرآن الكريم ولجنة الآثار[3].

وقد برز اهتمام الأمراء بالفنون من خلال جمعية محبى الفنون الجميلة التى كانت تحت رئاسة الأمير يوسف كمال حيث أقام معرضًا فنيًا فى عام ١٩٣٩ ، وكان فى استقباله الأمير محمد عبد المنعم ورئيس الوزراء ورئيس ديوان جلالة الملك وأعضاء لجنة المعرض[4].

وفى ٢٥ مارس ١٩٤٣ نظمت جمعية محبى الفنون الجميلة للصور الشرقية الصغيرة، والمجموعة ، معرضًا أقيم فى دار الآثار العربية، وشرفه بالحضور الملك فؤاد، حيث كان فى استقباله شريف صبرى رئيس الجمعية والأمير يوسف كمال وعلى إبراهيم باشا[5].

وفى ١٧ إبريل ١٩٤٣ افتتح الأمير محمد عبدالمنعم معرض القاهرة الثالث والعشرين للفنون **الجميلة والتصوير والنحت** الذى أقيم بسراى الجمعية الزراعية، وكان فى استقباله محمود خليل بك رئيس الجمعية وشريف صبرى باشا، وكثير من أعضائها، وكان المعرض منظمًا تنظيمًا دقيقًا، وعنى بتوزيع المعروضات عناية فائقة[6].

---

(١) المصرى: ١٩ إبريل ١٩٤٤ عدد ٢٥٨٣
(٢) المصرى : ٢٩ يناير ١٩٤٤ عدد٢٥١٣
(٣) قلينى باشا :. مرجع سبق ذكره،ص ١٤
(٤) المصرى: ١٦ مايو. ١٩٣٩ عدد ٤٥٦٧
(٥) الأخبار : ٢٧ مارس ١٩٤٣ عدد ٤٧٩١
(٦) المقطم: ١٧ إبريل ١٩٤٣ عدد ٨٣٦٨٩

الأمراء والاهتمام بالتاريخ والآثار

عنى الأمراء بالتاريخ والآثار عناية فائقة، حيث استأجرت وزارة المعارف فى عام ١٩٣٤ دارًا لوضع التحف والآثار التى أهدتها دائرة الأمير كمال الدين حسين إلى الوزارة بعد وفاته، وقد قدر ثمنها بنحو ٢٤ ألف جنيه، وقد أصبح هذا المتحف تابعًا لدار الآثار العربية .

وقد أشادت صحيفة المقطم بعناية الأمراء بالتاريخ والآثار وهى عناية جنى منها العلم والثقافة ثمار طيبة، واستشهدت بالأمير عمرطوسون فى هذا المجال ، والذى اشتهر ببحوثه ورحلاته ومؤلفاته ،وكذلك الأمير يوسف كمال الذى كان شديد التعلق بهذا المجال، حتى أصبحت دائرته زاخرة بالأعمال العلمية والتاريخية .

كما أهدى كثير من الزجاج والزخرف والقيشانى والصينى إلى دار الآثار العربية[1].

وفى ديسمبر ١٩٣٩ قام الأمير عمر طوسون بزيارة لمقياس الروضة لمشاهدة أعمال الإصلاح التى تمت فيه، والآثار القيمة التى كشف عنها كامل عثمان بك وكيل الأشغال السابق وعضو المجلس الأعلى للآثار العربية، واطلع الأمير على الصور وتصميمات المقياس، واستفسر عن تقدير مناسيب النيل وتغييرها فى عهود مختلفة من العصور القديمة .

كما زار الأمير معرض الآثار الذى اكتشف حول المقياس وفيه البئر الذى يرجع إلى عصور مختلفة والمزود بنقوش آية فى الدقة، كما احتوى المعرض على أمثلة للصليب المعكوف الذى اتخذه النازيون الألمان شعارًا لهم .

كما شاهد نقوشًا على الأحجار لكتابات هيروغليفية ورومانية وإغريقية وقبطية وعربية بالخط الكوفى .

وشاهد الأمير نماذج مسجد المقياس القديم وسراى السلطان نجم الدين، وقبة المقياس القديمة، وكانت قد أقيمت على الطراز التركى أثناء وجود السلطان سليم الأول، والذى قد اتخذ سراى نجم الدين وقلعة الروضة سكنًا له بسبب جمال مناخها .

---

(١) المقطم: ١١ سبتمبر ١٩٣٤ عدد ٣٩٦٥

والقبة على نسق برج مضلع منقوش بالذهب يعلو بئر المقياس الذى أقيم على قواعد من الخشب يعلوها القاعدة الرخامية التى يرتكز عليها المقياس، وحوله بئر مبنية بالطوب الأحمر ومبطنة بالحجر على طراز فنى جميل، وشمل هذا النموذج للبئر التقسيمات والزيادات التى توالت عليه فى عهد السلطان الغورى، والحملة الفرنسية، حيث اتخذه الفرنسيون قلعة لهم ووضعوا فوقها مدافعهم.

كما شاهد الأمير المكان الذى فيه الصور التاريخية القديمة التى تحتل المسجد والقلعة وسراى السلطان نجم الدين، كما رسمتها الحملة الفرنسية وبعض العلماء والمؤرخين، وكذلك بئر المقياس وكتاباتها الكوفية الأثرية[1].

وفى سبتمبر أهدى الأمير عمر طوسون إلى المتحف الحربى وثائق حرب الحجاز الأولى من سنة ١٨٠٧ - ١٨٢٣ [2].

وفى مارس زار الأمير عمر طوسون متحف **بلدية الإسكندرية**؛ حيث كان فى استقباله أحمد كامل باشا مدير البلدية، والمستر برنتون رئيس جمعية الآثار الملكية والمستر آلن ومدير المتحف، وشاهد الجناح المخصص للآثار الفرعونية، وأشرف على الإجراءات التى تتخذ لإعادة تنظيم المتحف والآثار[3].

وفى مارس ١٩٤٢ أهدى الأمير عمر طوسون للمتحف الحربى صورة الأمير إبراهيم باشا الكبير، وصورتين لمحمد سعيد باشا أحدهما وهو جندى بالبحرية، والأخرى وهو أمير للبحر، فى عهد والده محمد باشا، وبندقيتين وسيفين تاريخيين يرجع عهدهما إلى ذلك التاريخ[4].

وفى عام ١٩٤٤ زار الأمير عمر طوسون المتحف اليونانى الرومانى، وكان فى استقباله الأستاذ أمين خيرت الغندور بك مدير البلدية بالنيابة، وشاهد الآثار التى كشف عنها أخيرًا بمنطقة كوم الشقافة الأثرية[5]. ومن ثم فقد أسهم الأمراء بقدر كبير فى إثراء الحياة الثقافية بمصر .

---

(١) البلاغ: ٦ ديسمبر ١٩٣٩ عدد ٥٤٦٨٧

(٢) المقطم: ١١ سبتمبر ١٩٤٠ عدد ١٥٩٣

(٣) المقطم: ١٠ مارس ١٩٤١عدد ١٦١١٥

(٤) المقطم: ٢١ مارس ١٩٤٢ عدد ٢٣٦٤٥

(٥) المصرى: ١٣ أغسطس ١٩٤٤ عدد ٤٤٣٦٧

الخاتمة

خلف أمراء الأسرة المالكة آثارًا واضحة على واقع الحياة المصرية منذ عام ١٩٢٩ – ١٩٥٢، نتيجة لإسهاماتهم البارزة على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية المصرية خلال تلك الفترة، حيث ترسخ وجودهم السياسى بمشاركتهم فى أحداث الحركة الوطنية؛ حيث لعب الأمير عمر طوسون دورًا بارزًا فى تبنى قضية الاستقلال و تأييد سياسة الوفد نكاية فى الملك، كذلك الأمير محمد على الذى ساند السياسة البريطانية طمعًا فى عرش مصر، ومن ثم فقد أضفت مواقفهم قوة لعناصر الصراع (ملك – أحزاب – سلطات الاحتلال) خلال تلك الفترة. كما دعمت الحركة الوطنية ووضع الأمراء السياسى .

كما استطاع الملك فرض الهيمنة على الأمراء وإخضاعهم لسيطرته حينما قام برسم أوضاعهم السياسة والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث قام بتنظيم القوانين الخاصة بألقابهم وتحديد مخصصاتهم المالية، كما قام بتحديد مواقفهم الساسية تدعيمًا لمركزه؛ حيث استعان بالأمراء أثناء تأزم علاقاته بالإنجليز، مما أسهم فى ترسيخ وجودهم السياسى، كما اتسمت علاقة الملك بالأمراء فى بعض الأحيان بمظهر الصراع على السلطة حينما استغل الأمير محمد على سوء العلاقة بين الملك وسلطات الاحتلال لصالح تحقيق أهدافه للوصول لعرش مصر؛ حيث جاءت مواقفه مؤيدة للسياسة البريطانية طول تلك الفترة .

كما حظى أمراء الأسرة المالكة بوضع اقتصادى متميز نتيجة لحصولهم على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية، التى أسهمت فى تصدرهم شريحة كبار الملاك، كما دعمت من مركزههم الاجتماعى والاقتصادى .

وكان من نتائج هذا الوضع، أن برز دورهم فى الحياة الاقتصادية فى الاهتمام بالزراعة، والعمل على تنميتها من خلال المعارض الزراعية التى أقاموها، ومناقشاتهم لأعمال الحكومة الخاصة بالزراعة، كما امتد نشاطهم الاقتصادى أيضًا فى مجال الاستثمارات المالية، من خلال مساهمتهم فى المشاريع التى ارتبطت بمجال الزراعة، والتى دعمت من وضعهم المالى .

كما لعب الأمراء دورًا بارزًا فى تنمية الحياة الاجتماعية فى مصر، بتحسين أحوال الفقراء من خلال المؤسسات الخيرية، وكذلك توفير الرعاية الدينية بترميم المساجد والعناية بها، كما شمل دورهم فى حركة الإصلاح الاجتماعى الاهتمام بتحريم الخمر من خلال جمعية منع المسكرات، وامتد نشاطهم إلى الرياضة، ومناقشة المسائل الاجتماعية ووضع الحلول اللازمة لها، وقد نتج عن هذا النشاط تغلغل الأمراء وانصهارهم داخل المجتمع المصرى ،وتأكيد انتمائهم إلى أفراده .

كما كان لانفراد الأمراء بثقافات متميزة حصلوا عليها من تعليمهم، أثره فى إثراء الحياة الثقافية بمصر، من خلال الاهتمام بالتعليم وترقية الجمعيات العلمية، كما أسهمت مؤلفاتهم التى أصدروها عن نتائج رحلاتهم للبلاد العربية ودول أوروبا على التعرف بحضارات تلك البلاد، بالإضافة إلى مؤلفاتهم التى احتوتها مكتباتهم، الأمر الذى أسهم فى تنمية الحياة الثقافية فى مصر .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق:

(١) وثائق غير منشورة – عربية:

– ديوان جلالة الملك يتضمن مخصصات الأسرة المالكة

– محافظ الأبحاث وتتضمن الأوراق الخاصة بالأسرة المالكة

– محافظ عابدين وتتضمن مخصصات الأسرة المالكة وأموال الأسرة ، والقوانين الخاصة بالأسرة

– محافظ النظار والوزراء الخاصة بالبيت الحاكم وتتضمن مخصصات الأسرة المالكة وأموال الأسرة)

-وثائق غير منشورة – أجنبية:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign office مصورة من دار الوثائق العامة بلندن

public recokrd office

1-Foreign office(F.o

F.0 .371,Genral correspondence, Political Egypt and Sudan, ((1936,1937,1938,1939,1945

(F.o. 141,Embassy and Consular Archives, Correspondence(1944 -

F.o. 407, Confidential print, Affairs Egypt and Sudan, - ((1936,1937,1942

ثانيًا- المذكرات والذكريات :

مذكرات وذكريات منشورة

- حافظ محمود : ذكريات المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية العدد الأول ، إبريل ١٩٦٩ .

- حسن يوسف: مذكرات ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ .

- سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٨ .

- فخر الدين الظواهرى : السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، مطبعة الاعتماد، ١٩٤٥ .

- محسن محمد : سنة من عمر مصر . الجمهورية ، ١٩٧٧ عدد ٨٥٩١ .

- محمد إبراهيم إمام (اللواء) : مذكرات ، الجمهورية ، يناير ١٩٥٦ .

- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ١٩٣٧ – ١٩٥٢ ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

ثالثًا – المصادر والمراجع :

- أحمد بهاء الدين : فاروق ملكًا . دار الكتب ، ١٩٥٢.

- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية . ج٣ الحولية السابعة ، ١٩٣٠ ،ط١، مطبعة أحمد شفيق، القاهرة ، ١٩٣١ .

- جابريل باير : تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ١٨٠٠ – ١٩٥٠. ترجمة: عطيات محمد جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

- حسين الرفاعى : تطور الصناعة فى مصر . ط١، مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٣ .

- راشد البراوى، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث. ط٥ ،مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٥ .

- رفعت السعيد : مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل . دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦ .

- سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢ - ١٩٣٦. ط٢، ١٩٦٦ .

- سيد مرعى : الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى . دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٦٣ .

- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ترجمة: عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر . ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ج١، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى. ط١، القاهرة، ١٩٧٥ .

- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية . ثورة ١٩١٩ سلسلة تاريخ مصر القومى من ١٩٢٧ - ١٩٣٧ ج٢ مطبعة النهضة المصرية، ١٩٨٨ .

- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية . ج١ ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

-

- على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧١ .

- فاروق هاشم : فريدة ملكة مصر تروى أسرار الحب والحكم ، دار الشروق، ط١ ، القاهرة ١٩٩٣ .

- قلينى باشا : عمر طوسون . حياته آثاره، أعماله ، القاهرة، ١٩٤٤ .

- لطيفة محمد سالم : فاروق وسقوط الملكية . مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩ .

- لوكاز هيرزوير : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى . ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ، دار المعارف ، بمصر ١٩٧١ .

- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر : المكتب العربى الحديث للطباعة والنشر الأسكندرية، ١٩٧٣ .

- محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة من أسرار الساسة والسياسة . دار المعارف، القاهرة ١٩٣٣ .

- هدى عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ج١، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ .

- وجيه عبد الصادق عتيق : تاريخ مصر فى الحرب العالمية الثانية فى ضوء الوثائق الألمانية (الملك فاروق وألمانيا النازية خمس سنوات من العلاقات السرية) دار الفكر العربى، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٢

- يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

رابعًا الدوريات:

- البلاغ ١٩٣٤ – ١٩٣٤.

- الجهاد ١٩٣٥ ،١٩٣٧.

- السياسة ١٩٢٩ – ١٩٣٦

- المساء ١٩٣٠ – ١٩٣٦ .

- المصرى ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١.

- المقطم ١٩٢٩ – ١٩٥٢ .
- الاتحاد ١٩٣٠ – ١٩٣٦.
- الأخبار ١٩٢٩ – ١٩٤٣.
- الأهرام ١٩٣٠ – ١٩٥٢ .
- كوكب الشرق ١٩٣٥ – ١٩٣٦.
- مجلة آخر ساعة المصورة ١٩٣٨.
- مجلة المصور ١٩٣٧ – ١٩٣٩.
- مجلة روزاليوسف ١٩٣٧.
- وادى النيل ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٣ ، ١٩٣٦.

الفهرس

إهداء ٥

المقدمة ٧

الفصل الأول: أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية (١٩٢٩-١٩٥٢) ١١

الفصل الثانى: القصر وأمراء الأسرة المالكة (١٩٢٩-١٩٥٢) ٤٥

الفصل الثالث: الأوضاع الاقتصادية لأمراء الأسرة المالكة (١٩٢٩-١٩٥٢) ١٠٥

الفصل الرابع: الأوضاع الاجتماعية لأمراء الأسرة المالكة (١٩٢٩-١٩٥٢) ١٦٩

الفصل الخامس: أمراء الأسرة المالكة والحياة الثقافية (١٩٢٩-١٩٥٢) ... ٢١٣

الخاتمة ٢٣٣

قائمة المصادر والمراجع: ٢٣٥

منافذ بيع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

٢٥٧٧٥٠٠٠

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤

٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغاني من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبـــات ووكـــلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب

شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة- بيروت - ت: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣

ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب

بيـــروت - الفـــرع الجـــديد - شـــارع الصيدانى - الحمراء - راس بيروت - بناية سنتر ماربيا

ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢

فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سـوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع -

سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونـس

المكتبة الحديثة . ٤ شارع الطاهر صفر- ٤٠٠٠ سوسة - الجمهورية التونسية .

المملكة العربية السعودية

١ - مـؤسـسـة العـبـيـكـان - الرياض

(ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمـز ١١٥٩٥ - تقـاطع طريق الملك فـهـد مـع طريق العـروبة - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨ .

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شـارع الســتين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جـدة : ٢١٤٨٧ - ت : المـكـتـــب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع -

الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ الـريـاض: ١١٤٩٤ - ت: ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مـؤسـســة عـبـدالرحـمـن السـديرى الخـيـريـة - الجـوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجـــوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع

ت: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١

فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

ت: ٩٦٢٦٤٦٢٦٦٢٦ +

تلفاكس: ٩٦٢٦٤٦١١٤١٨٥ +

ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الهيئة المصرية العامة للكتاب